الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب و اللغة العربية

العِلل النَّحوية في تفسير أبي السُّعود
ـ دراسة لنماذج مختارة ـ

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية
تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:
ـ عبد الكريم حكاك

إشراف الدُّكتور:
ـ عبد القادر رحيم

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
ليلى جغام	دكتورة	رئيسا
عبد القادر رحيم	دكتور	مشرفا و مقررا
نورة بن حمزة	دكتورة	مناقشا

السنة الجامعية: 1437/ 1438 هـ ـ 2016 /2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ
ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧

آل عمران: 07

شكر و عرفان

قيل من الكُنُودِ عدم الشكر، لذا و إيـــمانا منَّا بفضل أساتذتنا علينا، و اعترافا بجميلهـــــم، و من باب من لم يشكر النَّاس لم يشكر الله، الشكر الجزيل إلى أستـــاذي الفـــــــــاضل (عبد القادر رحيم) إلى ما لاقني به من رحابة صدر ، و ســـــديد رأي، و كريم بذل و توجيه قيِّم، فأنار طريق بحثـــي بنصائحه القيِّمة و تشجيعاته المتواصلة، و وقف معي لآخـــر لحظـة ، فكان خير رَاعٍ لمسيرة هذا البحث العلمي، فشـــكرًا و ألف شكر، كما أشكر والديَّ الكريمين لتعبهما مـــعي و أقول ربي اِرحمهما كما ربياني صغيرا، و حقيق عليَّ أن أذكر فضل أساتذتي، و خليق بي أن أتواضع أمامهم تعظيمًا و إجلالاً لقدرهم، فأتقدم بالشكر إلى الأستاذ: (محمَّد الأمين ملاَّوي) لعطاءاته و توجيهاته المستمرة. و كذا الأستـــاذ الصَّديق: (عبد الصَّمد بطُّوش) لما حمل إليَّ من كـــتب و أفكار يسَّرت لي مهمَّة البحث.

و ليس يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى كل أساتذة لجنة المناقشة الذين شرَّفوا البحث بِاطِّلاعهم عليه.

مقدمة

ظلَّ الإنسان في عُـــتمته إلى أن صَرخَ، صـــرخةٌ لا يملِكُ لها دَفْعًا و لا رِدًّا، بـل هي مَنْ خَطَّ رحلة وُجوده مِنْ ظُلمة الصَّمتِ إلى جلاء الصَّوت، و رَسَمَتْ له حيِّزَ الحياة مِنْ أوَّل الصَّمتِ إلى تمام البيان، وَسيلتُه في ذلك قـــدرةٌ على الـــكلام، و بفضلها أصبح الخَفـــيُّ مُجَلَّـــى و أصبـــح الإنسانُ كـــائنًـــا مُـــبِينًـــا.

لتكـــن الحقيقة التي نـلج منها أنَّ الإنســانَ كـــائنٌ يـعيش في حـــدود المنـــطق، قد لا يتجاوزه، و إن أراد ذلك سيصطـــدم بعقله الذي ما فتئ يبحث عن عِلَلَ وجوده، و ما اِنـفكَّ يحاول مَـــنْطَـقَـــةَ هذا الوجود.

إنَّ الإنسانَ كائنٌ لُغويٌّ و اللُّغةُ هي التي منحته إنسانيته، فحقَّقَ وُجودَه. فحَرِيٌّ بـه أن يُعلل و يُمنطِقَ هذه اللُّغة التي بها كسب اِنتماءَه الوُجوديَّ، و لكنَّه ما إن يخرج إلى فضاء اللُّغة يجد الواقع بجـــميع تمفصُـــلاته قـــد ألقـــى عليها من خصائصه، فـــأنزلها منزلةً غير تلك التي كانت عليهـــا. فإذا هي خاضعةٌ لـــه بكـــلِّ أنواع الخُضُوعِ و الإذْعَـــانِ فَلاَ المِثَالُ مُحافظٌ علـــى مثـــاليته اللُّـــغويَّة التي وُضِعَ لها أصلاً، و لا النموذجُ باقٍ على ذاته. و هُنا يتَّسعُ أفقُ الإنســـان لِاستخدام العلَّة.

إنَّ اِستخدام العلَّة اللُّغويَّة نشأ مرافقًا لنشأةِ الإنسان على الأرض، فالإنسان يُراقب الظَّواهر فَـــتَـلْـفِتُ اِنتبـــاهه فيقفُ إزاءَهَا، و يَسأل عنها باحثًا عن أسبابها، فيكشف أسرارها اللُّغويَّةَ. و من اللُّغة إلى النَّحو و التَّراكيبِ كانت نشأة العلَّة النَّحويَّة التي تُنسَبُ إلى العرب الأوائـــل الـــذين كـــانو يتكلمون على سَليقتهِم طبعًا لا تلقينًا و تعليمًا، و لكنَّهم رُبَّـما اِختلفـــوا فـــي مُـــراقبـــة أواخر الكلمـــــات، و طُـــولُ هـــذه المـــراقبة هَدَاهُمْ إلى الكـــشف عن سرٍّ من أسرار العربية. و هو العـــلَّـــة النَّـــحويَّـــة.

من أجل ذلك اِنبرى جَمْعٌ غفيرٌ من العُلماء و النَّحويين تحت لِواء النَّحو و التَّراكيب الـــعربية إلـــى البـــحثِ و التَّـــقـصِّي عـــن أسبـــاب و بـــواعث بعض الظَّـــواهر التَّركيبيَّة في تُراثنا، و التي اِكتنفها الجُمُودُ، و لفَّها الغُمُوضُ.

و قد آثَرْنَا الكشف عن خَبَايا العِلل النَّحويَّة في تفسير أبي السُّعود ، و هذا بعد تقرِّي المادة النَّحويَّة فيه. لا سيما أنَّ المـــــادة العلميَّة في هذا التَّفسير، شأن باقي التَّفاسير، مُترامية الأطراف، فكـــــان لا بُدَّ من جمعها في قسماتٍ منهجيةٍ ثابتةٍ.هـــذا من جهة، و من جهة أُخرى فإنَّ هذا التَّفسير يعَدُّ تعبيرا صـــادقًا لتَمَثُّـــلِ العلَّة النَّحويَّة فيـــه.

و من أجل ذلك كُلِّه و قـــع اِختيارُنا علـــى موضوع العلَّة النَّحويَّة من أجل أن ندرُسها في سَفَرٍ يُعدُّ نموذجًا صادقًا اِحتواها و اِكتنـــف أنـــواعَها و هـــو تفسير أبي السُّعود المُسمَّى: إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا القُرآن الكريم. مُقتصرين على الأجزاء الأربعة الأولى منه.

و لعلَّ أهمَّ البواعث التي جعلتنا نَدْلِفُ في خِضَمِّ هذا الموضوع - الذي جمعنا به رجاءُ إخلاص النِّية لربِّ العزة عزوجلَّ و حُبُّ البحث فيه - هي رغبتُنا المُلحَّة في بثِّ روح الحياة فـــي هذا النَّوع من الدِّراسة بعد ما أحـــاط بـــه من النُّـــفور و البُعد عنه خاصَّةً فـــي جـــانبه التَّطبيـــــقي، هذا من زاوية، و من زاويةٍ أُخرى فنحن نروم في هذه الدِّراسة إلى الكـــشف عن خبايا العِلل النَّحوية في هذا التَّفسير.

و تـــرجع أهميَّة هـذه الدِّراسة إلى كونها تتناول تفسيرًا نفيسًا و مُتداولًا بين أهـــل العـــلم، يعتمد على النَّحو في كثيرٍ من تخريجاته. هذا السَّـــفَرُ الـــذي لم يَحظَ بالدِّراسة الكـــــاملة في هذا الجانب إلاَّ مـــــا نَدُرَ من صفـــــحاتٍ قلائـــلٍ في دراســـاتٍ سابقة. صفحاتٌ لم تجعل هذا الموضوع يستوي على سوقه.

و إِشكال الدَّراسة مُسوِّغُ وجودها و مقدِّمتُه أسئلة هـــي محصِّلة النَّظـــر في مقولات النَّحويين و الدَّارسيـــــن، تلتـــــزم بالاستفهام الحقيقيِّ حيناً و تخرج به إلى الإنكار حيناً آخر. منها:

- ✓ أيـــــن تتجلى العلَّة النَّحويَّة في تفسير أبي السُّعود؟
- ✓ مـا منـــهجه في اِستخدامِ العلَّةِ النَّحويَّـــــــة؟
- ✓ كيف تعامل أبُو السُّعود في تعليلاته مع تعليلات الزمخشري و البيضاوي في تفسيرهما؟

✓ ما مردُّ الزعم القائل أنَّ أبا السُّعود في تفسيره هذا كان مقلِّداً لا مجدِّد؟ و ما السَّبيل لدفع هذه الدَّعاوي؟

هذه التَّساؤلات أَمْلَتْ علـــينا أن نُقسِّم بحثنا إلى فصليين، الأوَّل كان فصلاً نظريًّا تأسيسيًّا، و الثَّاني كان تطبيقيًّا تعاملنا فيه مع المُدوَّنة موضوع الدِّراســة. يتقدمهما مقـــدَّمة و تليهما خاتمة.

وَسَمْنا الفصلُ الأوَّلُ بعنوان: " العلَّة النَّحوية: دراسةٌ نظريةٌ "؛ حيث شــغلت صفحاته جملة من القضايا و هي:

- أولاً: تعريف العلَّة في اللُّغة و في الاصطلاح النَّحويّ.
- ثانيًـــــــــــا: في الفرق بين العلَّة النَّحويَّة و التَّعليل النَّحويّ.
- ثـــالـــــــــثًا: نشأة العلَّة النَّحويَّة و تطورها و اِستقلالها و إفرادها بالتَّأليف.
- رابـــــــــــعًا: أقسام العلَّة عند النحويين.
- خـــــــــامسًا: أنـــواع الـعلل.
- ســـــــــادسًا: مَسَالِكُ العلَّة و قَوَادِحُهَا. (طُرق إثبات العلَّة النَّحوية، و الطعن فيها)

أمَّا الفصل الثَّاني فكان بعنوان: " أنواع العلل النَّحويَّة في تفسير أبي السُّـــعود و منهـجه فـــي اِستخـــدامـــــــها." بدأناه بتوطئة، ثم قسَّمناه إلى:

- أولاً: أنواع العلل النَّحويَّة في تفسير أبي السُّعود.
- ثانيًا: منهج أبي السُّعود في اِستخدام العلَّة النَّحويَّة.

و ذَيَّلْنا البحث بخاتمة تحوي حصيلة ما توصلنا إليه من نتائج. إضافة إلى مُلـــحق فيه بعض الأحـــاديث التي لم يُـــذكر نصُّها في المـــتن و التي مـــدار الكلام فيها حول أبي السُّعود: حياته و علمه.

و قد اِستقـــينا مادة بحثنا من مصادر و مراجع زاوجنا فيها بين كتب المتقدِّمين و كتب المتأخرين، و اِستعنَّا بها في سبك أواصر بحثنا و حبك جُزئيَّاته، و منها:

- العلَّة النَّحويَّة: نشأتها و تطوَّرها لمازن المُبارك.

- الإيضاح في علل النَّحو لأبي القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزَّجاجي.
- العلَّة النَّحويَّة لعلي سلامة أبـــو شريف.
- العلل النَّحويَّـــــة في كتاب سيبويه لأسعد خلف العوادي.
- التَّـعليل النَّـحوي في الدَّرس اللُّغويِّ القديم و الحديث لخالد بن سليمان بن مهنا الكندي.

و قد اِقتضتْ مُعطياتُ البحثِ أن اِستندنا على منهجيَّة وصـــفيَّة بآليَّة تحليليـَّة تـــربط ما بين القديم و الحديث؛ إذ تمَّ من خلالها الـــوقوف على أبرز قضايـــا العلَّة النَّحويَّـــة، واصفين إيَّاها، و مُحلِّلين لبعض مقولات النَّحويين في هذا الشَّأن ما وسعنا ذلك. و كذا المنهـج التَّاريخي الذي فرض نفسه نظرًا لطبيعة المـــوضوع أثناء سرد تاريخي لمراحل تطور مفهوم الـــعلَّة النَّحويَّة.

و قد استمدَّت الدِّراسة أهميتَها من عدد من المسوِّغات و مردُّ أمرها إلى:

- ❖ صعوبة بعـــض المدوَّنات نظرًا لقدمها التاريخي.
- ❖ تشعّب المادة العلميَّة؛ ممَّا أدى إلى حدوث اِنشقاق في صفوف الباحثين، و اِختلاف وُجهات نظرهم.
- ❖ نُـــــدرة المصادر التي تناولت هذا التَّفسير ، و هي و إن توفرت لم تحظَ العلَّة النَّحويَّة فيها بالبحث و الدِّراسة المستفيضة.

ختاما لا يَسَعُنَا إلاَّ أن نُقرَّ بـــاعتراف و أن نتوجه بشكـــر، اعترافٌ بضآلة زادنا الفكـــريّ، و كســـاد تجارته في سوق المعرفة الـرَّائج و اِفتقـــارنا إلى اِمتـــلاك أدوات البـــحث و امتـــلاك ناصية اللُّغة و حسبنا شـــرفًا أن نُقبِلَ مُتـعبِّـدين في محـــراب الـــدَّرس اللُّغويّ، فما كُنَّا لنُزكِي أنفسَنا ونحن نبحث على خوفِ أن نقع في خطايا المعرفة التي تُزري بصاحبها فكيف القول بإضافة شيءٍ إلى المعرفة.

و شكرٌ فيه إقرارٌ بالدَّين مُزجى إلى الأستاذ الدُّكتور "**عبد القادر رحيم**" الـــذي شرَّف البحث بإشرافه عـــليه، فقد شجعه و هو فكرة تراود النَّفس، و أحـــاطه بـــالرّعاية و العناية و وجهه و أفاضَ عليه من علمه حتى اِستوى أمام ناظريه على ما هو عليه. فله من الثَّـــناء أعطره و من الشُّكر أجزله فلقد كان حقًّا الشِّراع الذي أبحر به وسط موجِ العلم الدَّفيق.

نقول إنَّ هـذا عملنا الذي تمَّ بحوْل الله مع تفاقُم المكاره علينا و تزاحم المُشادَّة بين أيدينا مُتَضَرِّعِينَ إلى ربِّ العظمة و الجبروت، خلاَّق عـــالم الملك و الملكوت، في أن يعصمـنا عن الزيغ و الزَّلـــل و يـــقينا مَصَـــارِعَ السُّـــوء في الـقـــول و العمل، و يـــوفقـــنا لتحصيل ما نرومـــه و نرجـــوه و يـــهدينا إلى تكميله عـــلى أحسن الوجوه، و يجعله خير عدَّة و عتاد نتمتَّع به يـــوم المعاد. فيامن توجهتْ وجوهُ الذلِّ و الابتهالِ نحو بابه المنيع، و رُفعت أيدي الضَّراعة و السُّؤال إلى جنابه الرَّفيع أفض علينا شوارق أنوار التَّوفيق و أطلعنا على دقائق أســـرار التَّـــحقيق و ثبت أقـــدامنا على منـــاهج هُـــداك و أنطقنـــا بمـــا فيـــــه أمـــرك و رضـــاك و لا تَكِـــلْنَا إلى أنفســـنا في لحظة و لا في آن و خُـــذْ بناصـــيتنا إلى الخير حيث كان، جِئناك على جباه الإِسْتِكَانَة ضارعين و لأبواب فيضِكَ قَارعين أنت المَلاذُ في كلِّ أمر مهمٍّ و أنت المُعاذ في كلِّ خطب مُـــلمٍّ لا ربَّ غيرك و لا خير إلا خيرك بيدك مقاليد الأمـــور، لـــــــك الخلقُ و الأمرُ و إليك النُّـــــشورُ.

و الله وليُّ التوفيق

الفصل الأول

العلة النحوية: دراسة نظرية

01- في مفهوم العلة النحوية.
   أ- في اللغة.
   ب- في الاصطلاح النحوي.
02- في الفرق بين العلة النحوية والتحليل النحوي.
03- نشأة العلة النحوية، وتطورها واستقلالها وإفرادها بالتأليف.
04- أقسام العلة عند النحويين.
05- أنواع العلل.
06- مسالك العلة وقوادحها.

أولاً: في مفـــــهـــوم العـــلَّـــــة

01 - العـــلَّـــــة في اللُّغـــة:

العِلَّـــــة بـالكـــسر في لـــغة الـعـــرب وردتْ في معـــجم الـــعيـــن:« [...] و العِـلَّـــــةُ: الـــمَرَضُ، و صـــاحبها مُعتـــلٌّ. و العِلَّـــــةُ: حَـــــدَثٌ يَشـــغُل صَـــاحِبه عن وجهه، و العليلُ: المريضُ.»[1] .

كمـــا وردت بمعنى الـسَّبب، « و قـــد أُعتلَّ الـعليل عِلَّـــةً صعبةً، و العِلَّةُ المرضُ، عَلَّ يَعُلُّ و أُعْتُلَّ أي مَـــــرِضَ، فهو عَليـــلٌ، و أعـــلَّه الله، و لا أَعَلَّك الله أي: لا أصابك بعِلَّـــــة[...] و الـــــعِلَّة: الحـــدثُ يُشْغِلُ صـــاحبه عن حاجته كـــــأنَّ تلك العِلَّة صـــــارت شُغـــلاً ثـانيًا مَنَـــعَهُ عن شُغـــلـــه الأول[...]وهـــذا عـــلَّة لهـــذا أي سببٌ. »[2] . و جاء في معجم المصباح المنير: « عَـــلَّ الإنســـانُ بالبناء للمفعول مَـــرِضَ. و مـــنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب، فيكـــون المتعدِّي مـــن بـــاب قتل فـهو عـليل. و الـعلَّـــةُ المـــرضُ الشَّـاغـلُ و الجـمع عِـلَلٌ مثـل سِـدْرَةٌ و سِـــدَرٌ، و أعـلَّه الله فهـو معلولٌ[...]و أعلَّـه جعلـه ذا علَّة، و منه اعـــلالات الفـقهاء و اعتلالاتهم » [3]. وجـاء في مـــعـــجـــم الـــقـامـــوس المحيـــط: « و قد أُعْتُـــلَّ، و هذه عِلَّـــتُه أي ســـببه. »[4] . فالمعـاجم الأربعة السَّـــابقة تتَّفق في أنَّ العلَّة هي الـــسَّبَب الـــذي يَحلُّ بـــالشيء فيُغيِّره عن الشَّـــاكلة التي وُضِعَ لهـــا أصلاً، و مثله المـرض الـــذي يُحوِّل

[1] - الفراهيدي (أبو عبد الرّحمان الخليل بن أحمد): العين، تحقيق: مهدي المخـــزومي و إبراهيم السَّـــامرائي، دار الرَّشيد، بغـداد، الـعراق، د ط، 1980 ، ج 01، ص 88. مادة: (ع.ل.ل)

[2] - اِبنُ منظور (أبـــو الفضـــل جمال الـــدِّين محمّد بن مـكرم): لسان العـرب، دار صادر، بيروت، لـبنان، د ط، د ت، م 08، ص 471، مادة: (ع.ل.ل).

[3] - الفيُّومِي (أحمـــد بن محمَّد بـــــن علي المقرئ): المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبـنان، د ط، 1987. ص 162، مادة: (ع.ل.ل).

[4] - الفيروزآبادي (مجد الدِّيـن محمَّد بن يعقوب): القاموس المحيـــــط، تحقيق: محمَّـــد نعيم العِـرْقَسُوسِي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط 08، 2005، ص 1035، مادة: (ع.ل.ل).

صـاحبه من حـالٍ إلى حال. وهــو المعنى الــذي اِستــخدمــه النُّحــاة في تعريفاتهم للعلَّة.

02 - العِلَّـــــةُ في الاصـــطلاح النَّحوي:

جاء تعريفُ العلَّة في الاصطلاح النَّحوي في متون كثيرٍ من المعـاجم التي قامتْ بجمع و شرح مُصطلحات الفنون و العلوم.

حيثُ جـــاء فـي كتـــاب " التَّـــعريـفـــات " لـــلـــجـــرجـانـــي (ت 816 هـ): « الـــعِلَّةُ هـــي مـــا يتوقَّفُ عـــليه وجـــود الـشَّيء و يكون خارجًا مؤثرًا فيه.»[1]؛ ويـــقصد الجُرجاني هـنا أنَّ الـــعلَّة هـــي ما يتوقَّف عليه وجود الحُكم؛ فالحُـــكم إنَّما وُجِـــدَ لـــعلَّةٍ أثرتْ فيـــــه بالـــــضَّرورة. و بمفهـــــوم الـمُخالفة فإنَّ غيابَ العلَّة يقتضي غياب الحكم.

و يقـــول "أبـو البـقـــاء الكـفويّ" (ت 1094 هـ): « الـعِلَّـــةُ و المعلول: كلُّ وصـــفٍ حَلَّ بِمحلٍّ و تغـيَّر بـه حالـه معًا فهو عِلَّة، و صـــار المحـــلُّ مـعلولاً كالجرح مع المجـــروح و غير ذلـــك. و بعبـــارة أُخـــرى: كـــلُّ أمـــر يصـــدرُ عـــنه أمرٌ آخـــرٌ بـــالاستقلال أو بـــواسطة اِنضمام الـــغير إلـــيه فهـــو علَّـــةٌ لذلك الأمر.»[2]. فكمـــا سُـمِّـــيَ المجـــروحُ مجـروحًـــا لـــكونه ذا جُرحٍ، نُسمي المعلولَ مَعلولاً لكونه ذا علَّة.

أمَّـــا بعض الكتب النَّحويَّة التي حَظِيتْ العِلَّةُ النَّـــحويَّة فيها بالدِّراسة، و إن اِختلفـــت في تعريفها لفظًا، إلاَّ أنَّها اِتخذت مفهومًا واحدًا لها و هو - تَجَـوُّزًا - أنَّ العلَّة هي السبب الذي

---

[1] - الجُـــــرجاني (علي بن محمّد): التَّـــــعريفات، تحقيق: محمَّد صدِّيق المنشاوي، دار الفـــــضيلة، القـاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 130، مادة:(ع.ل.ل).

[2] - الكفـــــويّ (أبـــــو البـقاء أيُّوب بن موسى الحُسَيْنِي): الكُليات، تحقيق: عدنان درويش و محمَّد المصري، مُؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط 02، 1998، ص 599، مادة: (ع.ل.ل).

يوجبُ حُكمًا ما. و من تعريفاتها: « العلَّة هي القرينة أو العلامة التي إذا وُجدت في الكــلام أو في مقامٍ تحقَّق الحُكم بسببها.»[1].

« و العلَّة هي الجامع بين المقيس و المقيس عليه: أي إنَّها العــلاقة التي تربــط بين المقيــس و المقيس عليه سواءً كانت علاقة تماثل أو تشابه أو اِطِّراد أو تضاد؛ فَتُسَوِّغُ إعطاء المقيس حُكم المقيــس عــليه.»[2].

و يُعــرفـها "مــــازن الـمُبارك" بقـــوله: « الـــوصفُ الذي يكون مَظَــنَّةَ وجه الحِـــكمـــة في اتخـــاذ الحُكـــم، أو بـــعبـــارة أوضـــح هـــي: الأمر الذي يزعم النَّحويون أنَّ الـــــعربَ لاحظته حين اِخـــتارت في كـــــلامها وجـــــهًا من التَّـــــــعبير و الصِّياغة.»[3].

و هذا يــعني أنَّ النَّحـــويين إنَّما حَكـــموا علـــى بعض الأسمـــاءِ بالبناء لوجود علَّة البنـــاء و هـــي المشابهة بينها و بين الحـــروف. و حَكـــموا عـــلى الفــعل المـــضـــارع بالإعراب لوجود عِلَّة الإعراب فيه كـذلك و هي مشـــابهة الاسم، و أَعْمَلُوا (إنَّ) و أخـواتها لوجـــود عِلَّة الإعمال و هي المشابهة بينها و بين الأفعال؛ فوجود الحُكم يستدعي بالضرورة وجود عـــلَّة له.

و في تعريفها أيضًا يقول الرُّمَّاني (ت 384 هـ): « تغيير المعـــلول عمَّـــا كان عليه.»[4].

و تـــعريف الـــرُّمَّاني هـــنا يتفـــق مـــع تعـريفـــات سابقـــيه في أنَّ الـــعلَّة هي السَّـــبب الذي يُؤدي إلى تَغيُّر المعلول عن الشَّاكلة التي كان عليها، فتَغيُّر الفعل

[1] - خالـــــد بن سليمان بن مَهنَّا الكندي: التعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي القديم و الحديث، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط 01، 2007، ص 122.

[2] - المرجع نفسُه، ص 123.

[3] - مـــــازن المبـــــارك: النَّحو الـــــعربي العلَّة النَّحوية: نشأتها و تطوُّرها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 03، 1974، ص 90.

[4] - الرُّمَّاني (علـــــــــي بن عيسى): الحدود في النحو، تحقيق: مصطفى جواد و يوسف مسكوني، بغداد، العراق، د ط، 1969، ص 38.

المضارع عن شاكلة الأفعال الأخرى التي أصلها البناء يدفعُ إلى طرح تساؤل مفاده: ما سبب تغيُّر هذا المعلول عما كانت عليه الأفعال؟ فالجواب أن يُقال: إنَّ الفعل المضارع إنَّما أُعرب و لم يُبْنَ لمشابهته الاسم. و هكـــذا فإنَّ كـــلَّ تغيُّر يعـــتري المعلول يستوجب بالضَّـــرورة السَّؤال عن علَّته و سببِ تغيُّره.

ثانيًا: في الفرق بين العِـــــلَّة النَّـــحويَّة و التَّـــعليل النَّـحوي:

قـــد سبق تعـــريف العلَّـــة في الاصـــطلاح النَّـــحـــوي، و لم نجـد فيما قرأنا - حسب جُهـــدنا - كتابًا نحويًا تنـــاول هـــذا التَّباين الحـــاصـــل بين العِلَّـــة النَّـــحويَّة و التَّعليل النَّـــحوي إلاَّ ما نَدُرَ. و لم يـــكن ثَمَّـــةَ بُدٌّ مـــن متابعة مُصـــطلح التَّـــعليل النَّـحوي في تطبيقـــات النُّحـــاة و أحـــاديثهم المتفـرّقة، سواءً في كتب أصول النَّحو أو في غيرها.

فالتَّـــــعليل: « بيـــان سبب اِبتداع العرب ظاهرةً لُـغويَّةً، و هـــذا السَّبب يكون غـــير جامع بين المقيـــس و المـــقيس عليه؛ لأنَّه سبـــب لا يقـــوم بحمـــل شيءٍ عـــلـــى شيءٍ. »[1]، و مثـــاله مـــا جـــاء فـــي كتـــاب " علـــل النَّـــحو " لأبـــي الحســـن محمَّـــد بن عبد الله الورَّاق (ت 381 هـ): « [...] ليس في كلام العرب الجمع بين ســـاكنين في الوصل؛ لأنَّ الجمع بينهما في الـــوصل محـــالٌ، و لـــكنَّه ليس بموجود؛ فلم يكن بُدٌّ من حذف أحد الساكنين أو تحريكه ليخرُج إلى كلامهم. و قد يمكن تعليل اِمتناع الجمع بين ساكنين بأن يُقال: إنَّ الحرف السَّاكن إذا تُكُلِّمَ به؛ أنَّ المتكلِّم في حُكم الواقف عليه و الـمُبتدئ بما بعده، و قد بيَّنَّا أنَّ الابتـــداء بالسَّـــاكن محالٌ، فـــكان الجمع بينهما يُشبه الابتداء بالسَّاكن، فلهذا اِمتنعوا[...] »[2].

---

[1] - خالـــــــد بن سُليـــــمان بن مهنَّـــــا الكـــــندي: التَّـــــعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي القديم و الحديث، ص 123.

[2] - ابن الـــورَّاق (أبو الحسن محمَّد بن عبد الله): علل النَّـــــحو، تحقيق: محمود جـــاسم، محمَّد الدَّرويش، مكتبة الرُّشد، الرِّيـــــاض، السعوديَّة، ط 01، 1999، ص 158.

فتـعـليـل النُّـحـاة لامـتناع ظـاهـرة الجمـع بين السَّـاكـنـين فـي الـوصل، هو تـعليـل نحويٌّ، و ليـس بعلَّـة نحويَّـةٍ؛ لأنَّ العلَّـة النَّـحويَّة إنَّمـا هي أمرٌ يطرأ على أصل الكـلمة، فتحوِّلـه إلى غير ما كان عليه، بينما التَّـعليـل هو بيان سبب إتيان العرب بظاهرة لغويَّة معيَّنة، و ليس له علاقة بأصل الكلمة و مـا هي عليه.

والتَّـعليل النَّـحويُّ يضمُّ سببَ اِبتداع بعـض التَّـسميـات لـبعض الظَّـواهر و القضـايا اللُّـغوية، و سببَ حصرها بمصـطلحاتٍ معيَّنة.[1]،و مثال ذلك تعليلهم لتسـمية أقسام الكَلِمِ (الاسـم و الفـعل و الحرف) بهـذه الأسمـاء، و هو ما ذُكر في كتاب " الإيضاح في علل النَّحو " و هو كتاب خصَّصه صاحبه للعلل. فجاء فيه: « [...] سؤال آخر على أصحـاب سيبـويه، يُقال لهم: لِمَ سَـمَّى سيبويه و غـيره هذه الأشيـاء أسماءً و أفعالاً و حروفًا؛ أعـني قولَهم: رجلٌ و زيدٌ، و قام يقومُ، و من و إلى و ما أشبه ذلك، و قد علمتم أنَّها كلَّها أفعالُ المتكلِّمِ لأنَّها كـلامٌ و نطقٌ، و الكلام يفعله المتكـلِّم و يُـوجِدُهُ بعد أنْ لم يكن، فهو فعلٌ من أفعاله[...] الجواب أنْ يُقال: إنَّ هذه الأشياء - و إن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلِّمين النَّاطقين بها - فهي مختلفةُ المعاني متباينةُ المجاري في طريق الإعراب[...] فلمَّا كان كذلك وجب الفرق بينهما و أن يُوسَمَ كُلُّ جنسٍ منها بِأَشْكَلِ الأشياء به. »[2] .

كانت تلك هي المعاني الاصطلاحيَّة للتَّعليل النَّحوي، و منها أُشيرُ إلى الملحوظات الآتية:

« الملحوظة الأولى: إنَّ مصطلح التَّعليل لا يخصُّ علم النَّحو وحده، بل تشتغل به علوم أُخرى كعلم اللُّغة القديم، و علم البلاغة، و علوم المنطق و الفلسفة و الكلام. و الملحوظة الثانية: تبيَّن من تعريف التَّعليل أنَّه مصدر " عَلَّلَ " أي أتى بالعلَّة أي السَّبب، و بهذا المعنى نجد أنَّ مصطلح العلَّة أعم من مصطلح التَّعليل، لأنَّ العلَّة يمكن أن تشمل حروف العلَّة، و هـي حروفٌ موجودة

[1] - يُـنظر: خـالد بن سُليـمان بن مـهنا الكندي: التَّـعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي القديم و الحديث ، ص 124، 125.
[2] - الزَّجـاجي (أبـو القاسم): الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مـازن الـمُبارك، مطبعة المدني، القاهرة، مصر،ط 01، 1959، ص 43.

في اللُّــغة العربية كغيرها من الحــروف و لا تحصــل نتيجة تعليل، و إنَّما تتعــلَّقُ باعتلالها أنفسها، أو باعلال بعضها بعضًا. »[1] .

و إذا عــــدنا إلى كتب "ابن الأنباري" (ت 577 هـ) « وجــدناه يُــفرق بين العلَّــة و التَّعليل، فَعَلَى حِين اِنصبَّ اهتمامه في الجانب التَّنظيري لعلم الأصول على العلَّة المُوجِبَةُ للحكم و ذلك في كتابه (لَمْعُ الأدلَّة)، فقد اِنصبَّ اهتمامه في الجانب التَّطبيقي العملي على التَّعليل بعامة، وبخاصّة في كتابه (أسرار العربية). »[2]

و يُعلّق " جميل علُّوش " على ما يظهر من تباين بين ما كتبه الأنباري في العلَّة و ما طبَّقه عمليًّا في مجال التَّعليل بقوله: « و كأنَّهما موضوعان مُختلفان منفصلان. و كان من الواجب أن يُوجِدَ هذه الصِّلة و يُنميها و يحرصَ عليها حتى يكون تعليله تطبيقيًّا لما كتبه في العلَّة و صورةً عنه لا شيئًا آخر مختلفًا عنه بل لا يَمُتُّ إليه لا نصًّا و لا إيمــاءً. »[3]؛ فالعــلَّة النَّــحويَّة مــوضوعٌ و التَّعليلُ منهجُ اِستقراء هذه العلل، و اِستنباطها. فالموضوعان متدخلان و يمكنُنا القول: إنَّ العــلاقة بين العلَّــة النَّــحويَّة و التَّــعــليل النَّــحويّ علاقةٌ لا يُدرَكُ كُنْهُهَا لاسيَّما إذا دُرِسَا مَعًــا، فالــعلاقة بينهما كعلاقة المِلْحِ بالطَّعامِ، و لا يَتَأَتَّى لك الفرقُ إلاَّ بدراسة كُلِّ موضوعٍ على حدة.

« و الحقُّ أنَّ الموضوعين مختلفان فعلاً، فالعلَّة الدَّاخلة في العمليَّة القياسية و التي وُضِعَتْ لها القوانين وأَصْلُهَا نظريٌّ علل مُوجِبَةٌ للحكم تتسم بالتَّأثير و الدّوران و هي داخلة عنده في علم أصول النَّحو لأنَّها جزء لا يتجزأُ من أركان القياس، أمَّا التَّعليل و الذي هو بمثابة تسويــغ للقواعد، و لا يتعدّى أن يكون أمارات و دلالات على الأحكام، و يهدف إلى بيان وجه حكمة العرب فيما نطقت، فهذا النَّوع من التَّعليــل يطرحه الأنباري من علم الأصول، و يجعله مسلكًا

[1] - يُــــنظر: خالد بن سُليمان بن مهنا الكندي: التَّــــــعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي القديم و الحديث، ص 124، 125.

[2] - محمَّــــد ســــالم صالح: أصــــول النَّــــحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السَّلام، القاهرة، مصر، ط 01، 2006، ص 354.

[3] - جميل علُّــــوش: ابن الأنباري و جــــهوده في النَّــــحو، الدَّار العربية للكتاب، تــــونس، تــــونس، د ط، 1981، ص 215.

من مسالك النُّحاة في توجيه القواعد و تبرير الأحكام. فهو أصلٌ من أصول التَّفكير النَّحوي عنـــدهم، وليس أصلاً من أصول النَّحو. »[1]

و معنى هذا أنَّ العلَّـــة التي نظر لها في (لمع الأدلَّة) هي العلَّة التي تَنْبَنِي على أساسها القواعد و الأحكام، و تأتي قبل هذه القواعد، و ذلك على خلاف التَّعليل الذي يأتي بعد التَّقعيد لا قبله لتسويغ تلك القواعد، وإعطاء مُسوِّغاتٍ لظهورها على صورةٍ و شاكلةٍ معيَّنة؛ فالعلَّة عمليَّةٌ أولى قبل القاعدة، و التَّعليل عمليَّة ثانية بعدها.

و من هُـــنا بسَط النُّـــحاة بعامة الحـــديث في العلـــل و البحث عنها، و تقسيم أنـواعها كلٌّ حسب قدراته العقلية و الثَّـــقافية، و أخذوا يَسُـــوحُونَ و يغـــوصـــونَ في كوامن العـــلل و خفاياها، وسيلتُـهم في ذلـــك موهِبَتُـــهم في اِستنبـــاط ما لم يصل إليه المتقدِّمون من العـــلل، و فطرتهم اللُّغويّة المرنة، فأفردوا لها مصنَّفات و اِمتلأت بأبوابها كتُبُهم، و حفلت بأنواعها متونُهم.

[1] - محمَّـــــد ســـــالم صالح: أصـــــول النَّـــــحـو: دراسة في فكر الأنباري، ص 354.

ثالثًا: نشأةُ العلَّة النَّـــحويَّـــة و تطوُّرها و اِستقلالها و إفرادها بالتَّأليف:

لقد كان لمصطلح العلَّة الأثر البالغ و الفضاء الواسع في البحث النَّحوي؛ فهدف النَّحو منذ نشأته هو تقعيد ظواهر اللُّغة، و بيان سبب مجيـــئها على شاكلة معيَّنة. « و من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السَّبب و يستقصي العلَّة، و من طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات و يجمع ما تشـابه منها ليُطلق حُكْمًا عَامًا، فيصل بالظَّواهر إلى القـــــاعدة العلميَّة، و لذلك فليس غريبًا أن يكون السُّؤال عن الـــعلَّة قديمًا و أن يـــكون التَّعليـــل مُرافقًا للحكم النَّحوي منذ وُجِدَ. »[1] .

و قد سلكت العلَّـــة النَّحويَّة مراحل عدَّة منذ نشأتها، تطوَّرتْ بفضلها شيئا فشيئًا؛ فأصبح لها درسها الخاص، و منهجها الـمُتَّبع، و مُتُونُهَا التي اِستقلت عن المتون الأخرى. و تمثَّلت هذه المراحـــل في الآتي:

المرحلة الأولى:

فقد بدأ السُّـــؤال عن العلَّـــة النَّـــحويّة في مرحلة مُبـــكرةٍ جـــدًا عند الـــرَّعيل الأوَّل من النُّـــحاةِ، فهذا "عبد الله بن أبي إسحـــاق الحـــضرمي" (ت 117 هـ) يُـــشْهَدُ لـــه أنَّه كان مهتمًا بالعلَّـــة، فقيـــل فيه: « أوَّلُ من بَـعَـجَ النَّـــحو و مـــدَّ القياسَ و شـــرح العِلـــل. »[2]، و قـــال عنه "ابن الأنباري" : « إنَّه أوَّلُ من علَّلَ النَّحو. »[3] .

[1] - مازن المبارك: النَّحو العربي العلَّة النَّحوية نشأتها و تطوُّرها، ص 51.

[2] - الزَّبيدي (أبو بكر): طبقات النَّحويين و اللُّغويين، تحقيـــق: محمَّد أبو الفضل إبراهيـــــــم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1973، ص 31.

[3] - أبو البركات الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مُصـــــعب): نُزهـــــةُ الألِبَّاءِ في طبقات الأدباء، تحقيـــق: ابراهيم السَّامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، العراق، ط 02، 1970، ص27.

و مع "الحضرمي" تبدأ أُولَى مـــراحل العلَّـــة النَّحويَّة، ليأتي بعده "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 170 هـ) الـذي أكثر من اِستنباط العلل النَّحويَّة بشكلٍ لم يُشْهَدْ لـه مثيـل، و وصفه الأنباري بأنَّه: « بلغ الغاية في تصحيح القياس و استخراج مسائل النَّحو و تعليله »[1].

« و تتَّصف تعليـلاته بقربها من روح اللُّغـة و من الحـس اللُّـغوي الذي ينفر مـن القبيح و الـمُستثقل، و البُعد عن الفلسفة في طبيعتها. »[2]

فمن يتأمل تعليلات النُّحاة الأوائل و على رأسهم "الخليل" و "سيبويه" (ت 180 هـ) يَرَ أنَّ عِلَلَهم كانت من قبيل العلل اللُّغوية التي تتكئ على أسباب لسانيَّة يُبيِّنها الحس قبل أن تكون عللا عقليَّة.[3] و لم يكن هؤلاء النُّحاة الأوائل يَسْتَقُونَ عللهم من عند غيرهم -كما هو الحال عند أكثر من أتى بعدهم - و إنَّما كانت عِلَلُهم وليدة قرائحهم و كانوا هم أصحابها و مخترعيها.[4]

و تجـدر الإشـارة إلـى أنَّـه بـ"الخـليـل" تـنتهي المـرحلة الأولى مـن مـراحل العـلَّة النَّـحوية و التي بـدأت بـ"الحضـرمي"، و كان طابع التَّـعليل في هذه المـرحلة بسيطًا يرتبطُ ارتباطًا مُباشرًا بمدلوله اللُّـغوي، فهـو - من جـهة أولى - بحـث عن الأسبـاب التي تـكمن وراء الظواهر اللُّـغويّـة، ثُمَّ هو - من جهة ثانية - بحث على هامش الظَّواهر و القواعد.[5]

« و اتَّسم التَّـعليل فـي هـذه المـرحلة بثلاث سمات رئيـسيَّة هـي: أوَّلاً: جُزئيَّة الـمَوضوع و النَّـظرة، و ثانيًا: التَّـوافق بين هذه التَّـعليلات و القواعد، و ثالثًـا: وقوف هـذه التَّـعليلات عنـد حـدود النُّـصوص اللُّـغويَّة، و كـذلك كـان تأثير

[1] - أبو البركات الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مُصـعب): نُزهـةُ الأَلِبَّاءِ في طبقات الأدباء ، ص 45.

[2] - مازن المبارك: النَّحو العربي العلَّة النَّحوية نشأتها و تطوُّرها، ص 57، 58.

[3] - يُنظر: مُنى إلـياس: القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشَّاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 1985، ص 47.

[4] - يُنظر: مازن المبارك: المرجع السَّابق، ص 59.

[5] - يُنظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النَّحوي، منشورات الجامعة اللِّيبيةكلية التربية، بنغازي، ليبيا، ط 01، 1973، ص 165.

تعليـــلاتهم في إطـــار التَّبرير الذِّهني أو الـمُلاحظة اللُّغويَّة دون أن يتجاوز ذلك التَّأثير في القواعد نفسها. »[1]؛ فإستخدام العلَّة النَّحويَّة في بداياته اِقتـــصر على إعطاء مُسوِّغـاتٍ للقواعد، و لم يتجاوز ذلك إلى التَّأثير فيها بالتَّغيير أو التَّبديل.

المرحلة الثانية:

و فيهـا يظهر نَفَرٌ غيرُ قليلٍ من النُّـحاة بعللهم التي احتوتها متونُهم و كتبُهم، فهذا "سيبويه" في كتابه قد أوْلى العلَّة النَّـحويَّة عنايةً بالغةً؛ حيث كثُرت في كتـابه هذا التَّعليلات كثرة مُفـرطةً، و حسبُنا أن نُلقي نظرة على الصَّفحات الأولى من الكتاب كي نُدرك كثرة هذه التَّعليلات و امتلاء الكتاب بها.

« و علل سيبويه شبيهةٌ بعلل الخليل و الذين روى عنهم، من حيث عنايتُها بالمعنى، و طلب الخِفَّة و الفرار من القُبح و الثِّقل. »[2]، و لعلَّ فضله يتأتَّى من توسعه في العلَّة النَّحويَّة، حيث قيل عنه: « و إذا كان لسيبويه فضلٌ في حركة التَّعليل فهو فضلٌ في التَّوسع و الإكثار ممَّا كان نَزَرًا قليلاً عند شيوخه الـمُـتقدِّمين. »[3]؛ فعِلَلُ "سيبويه" لم تخرج عن عِلَلِ سابقيه من حيث أنَّها عِلَلٌ بعيدة عن التَّعقيد، تهتمُّ بالمعنى، فطريَّة، و لعلَّ فضله كان في التَّوسُّع فيها و الإكثار من اِستخدامها، وهذا طبيعيٌّ في بداية هذه المرحلة.

لتَنْحُو العلَّة بعده منحًا آخر عَرَفَ خصائص أخرى منها غَلَبَةُ الطَّابع الفلسفي؛ وآية ذلك ما قاله "علي سلامة أبو شريف" صاحب كتاب العلَّة النَّحويَّة: « [....]و من بعده أبو زكرياء يحي بن زياد الفـــرَّاء (ت 207 ه) الـذي عُني بالتَّـــعليل، و لم تـــكن عِلَلُهُ تخلو من الطَّـابع

[1] - محمَّد سالم صالح: أصول النَّحو: دراسة في فكر الأنباري، ص 72،73.

[2] - المرجع نفسه، ص 73.

[3] - مازن المبارك: النَّحو العربي العلَّة النحوية: نشأتها و تطورها، ص 63.

الفلسفي، و إن لجأ في بعضها إلى السُّــهولة و الوضوح. »[1]، و يُــعدُّ التَّعليل عنده بحثًا على هامش القواعد و الأحكام، فهو محاولة لتفسير الظَّواهر الــلُّغويَّة، فالعلَّة عنده لها غاية تعليميَّة.[2] فالعلَّة عنده لم تأخذ طابعها الشَّكلي في العمليَّة القياسية، و هذا طبيعي في هذه المرحلة.[3].

ثُمَّ جاء نَفَرٌ غيرُ قليل من النُّحاة فأفردوا للعلَّة كُتُبًا فهذا « أبو عثمان المازني (ت 230 ه) الذي ألَّف كتــابًا في علــل النَّحو، و أبــو العبَّاس الــمُــبرد (ت 285 ه) الــذي كان شديدَ الاهتمــام بالتَّــعليل يتخذ منه سلاحًا للمناقشة و البحث و كانت له اليدُ الطُّولى و الحظُّ الأوفــر في التَّــعليل. »[4]، « و بــاتت العلَّة عنده رديف الحُكم النَّحوي، لا تفارقه و لا ينبغي لها - في اعتقاده - أن تفارقه.»[5].

و نســتطيع أن نُجمل الحــديث عن العلَّــة منذ نشأتهــا حتى القــرن الثَّــالث بقولنا: « إنَّها وُجِدَتْ على ألسنة النُّحاة منذ وُجد النَّحو، و أنَّها كانت عند سيبويه و الذين عاصروه و سبقــوه مُستمَــدَّةً مــن روح اللُّــغة، مُعتمِدَةً على الفــطرة و الحس من حيث طبيعتُها. »[6]، و تقول "خديجة الحديثي": « و ما كاد القرن الثَّالث ينتهي حتى اِستقرَّت عِلَلُ النَّحو، و اِتسع البحث فيها، و أصبحتْ ممَّا يفخر النُّحاة بمعرفته و الاهتداء إليه، يكتبون فيها و يُجاهدون و يُناقشون و يُجادلون. »[7].

[1] - علــــي سلامــة أبو شريف: العلَّة النَّحويَّة: تحليل النُّحاة لبناء و تركيب كلام العرب دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشَّافية للإمام الشاطبي 790ه، دار الزهراء، القاهرة، مصر، ط 01، 2012، ص 90.

[2] - يُنظر: محمَّد عبد الفتَّــاح العــمراوي: أصول النَّــحو في معاني القــرآن للفــرَّاء، رســالة ماجيستير، كليَّة دار العــــلوم، القاهرة، مصر، 1992، ص 272.

[3] - يُنظر: محمَّد سالم صالح: أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، ص 73.

[4] - علــــي سلامــة أبو شريف: مرجع سابق، ص 91.

[5] - مازن المبارك: النَّحو العربي العلَّة النحوية: نشأتها و تطورها ، ص 67.

[6] - محمَّد سالم صالح: أصول النَّحو: دراسة في فكر الأنباري ، ص 74.

[7] - خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، دار التضامن، بغداد، العراق، ط 01، 1967،ص 201.

إنَّ العلَّـــة النَّـــحويَّة رَبِـــيبَةُ العرب؛ نشأتْ منشأً عربيًّا خالصًا، بعيدةً عن المحـاكاة الخارجيَّة من بيئاتٍ غيرِ بيئة العرب.

« ثُمَّ تَلَـتْ هؤلاء طبقةٌ أفردتْ للعلَّة كُتُبًا خاصَّة بها فألَّف تلميذ سيبويه قطرب (ت206ه) كتاب " العلل في النَّحو "، كمـــا ألَّف المازني (ت249ه) كتاب " علل النَّحو ". و لئـــن كان الكتابان مفقوديـــن فإنَّه لا تفوتـــنا دلالة الاسم فيـــهما على أنَّ العلَّة بدأت تلفتُ نظر النَّـــحويين و تدور على ألسنتهم. »[1].

و يرى "علي أبو المكارم" أنَّه بانتهاء الحديث عن "الـمُبرَّد" و "الزَّجاج" تنتهي المرحلة الثانية من مراحل تطوُّر التَّعليل، و التي تبدأ من تلاميذ "الخـليل" و تنتهي بـ"الزَّجاج". أي تمتدُّ طوال القرن الثَّالث حتى أوائل القرن الرَّابع الهـجري.[2]

المرحلة الثالثة:

حظيتْ العلَّة بأهميَّةٍ قُصوى في هذه المرحلة؛ حيث خُصَّتْ بالـمُصنَّفات و اِنفـردتْ بالتَّأليف، بصورةٍ لم نرها عند النُّحاة السَّابقين فـ« الـمُتتبِّع لتاريخ التَّعليل في تلك الفترة لا يجد فيها بيانًا شافيًا، و لا يستطيعُ أن يُؤكِدَ الحُكم بأنَّ العلَّة أو التَّعليل قد أخذ طور الاستقلال إلاَّ مع مطلع القرن الرَّابع الهجري، فقد اِنفرد التَّعليل بالتَّأليف و خُصَّ بالكتب. »[3].

و من هذه الـمُصنَّفات [4]:

-كتاب " علل النَّحو " و كتاب " نقض علل النَّحو " لِلَكْذَة الأصبهاني (ت 311 ه).

[1] - محمَّد سالم صالح: أصول النَّحو: دراسة في فكر الأنباري ، ص 74.

[2] - يُنظر: علي أبو المكارم: أصول التَّفكير النَّحوي، ص 180.

[3] - علي سلامة أبو شريف: العلَّة النحويَّة: تحليل النُّحـاة لبناء و تركيب كلام العرب دراسة وصفية في كتاب المقاصـــــد الشافية للإمام الشاطبي 790ه، ص 92.

[4] - السُّيـــوطي (جلال الدِّين): بُغيةُ الوُعَـــــــاة في طبقات اللُّغويين و النُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط 01، 1964، ص 319.

- كتاب " العلل في النَّحو " لهارون بن الحائك (ت 311 هـ).

- "المختار في علل النحو" لابن كيسان (ت 320 هـ).

- "الإيضاح في علل النَّحو" للزَّجاجي (ت 337 هـ).

- "النَّحو المجموع على العلل" لمحمَّد بن علي العسكري المعروف بمَبْرَمَان (ت 345 هـ).

- "علم النَّحو" لابن الورَّاق (ت 381 هـ).

- "شرح علل النَّحو" لأبي عبَّاس المهلبي (ت 385 هـ).

- "تقسيمات العوامل و عللها" لأبي القاسم سعيد الفارقي (ت 391 هـ).

« و من كُلِّ هذه المصنَّفات و المؤلفات لم يصل إلينا إلا كتاب الزّجاجي: " الإيضاح ".»[1]، و لعلَّ أهميَّة هذا السَفَرُ تنبُع من كونه خصَّ العلَّة بالتَّأليف، و كشف طبيعتها، و قسَّمها إلى أنواعٍ، فلم يكن ما تناوله في كتابه مُختلفًا عمَّا تناوله زُبُرُ الرَّعيل السَّابق من النُّحاة.

« و لم يكن ما تناوله الزجاجي في كتابه جديدًا كُلُّه عمَّا تناوله النُّحاة المتقدمون عليه في التَّعليل، و لكنَّ أهميته تنبع من اِفراده العلَّة بالتَّأليف و كشفه لطبيعتها، و تقسيمه العلل تقسيمًا ثلاثيًا باعتبار غايتها، فقسَّمها إلى علل تعليميَّة ضرورية لتعليم النَّحو، و أخرى قياسيّة ضروريّة لتحقيق غاية لغويّة من القياس على كلام العرب، و الثَّالثة جدليّة نظريّة لا تُفيد النَّحو أو اللُّغة.»[2]

و هذا الكتاب فيه إشارة واضحة و ملموسة إلى أنَّ العلَّة قد اِشتدَّ عودها في هذا القرن، و قد بلغت ذَرْوَةُ سنامها، و أصبحت الحاجة مُلحَّة إلى كتب تخصُّ العلَّة بالتَّأليف و التقعيد.

[1] - محمَّد سالم صالح : أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، ص 75.

[2] - المرجع نفسه، ص 76.

يقول "الزجاجي" في مقدّمة كتابه: « و هذا كتاب أنشأناه في علل النَّحو خاصَّة، و الاحتجــاج له، و ذِكر أسراره، و كشف الـمُستغلق من لطائفه و غوامضه دون الأصول، لأنَّ الكتب المصنَّفة في الأصول كثيرة جدًا، و لم أَرَ كتابًا إلى هذه الغاية مفردًا في علـل النَّحو، مُستــوعبًا فيه جميعها، و إنَّما يُذكر في الكتب بِعَقِبِ الأصول الشيءُ اليسير منها مع خُلُوِّ أكثرها منها.»[1].

لم يمـضِ القــرن الــرَّابع الهجـري حتى ترك لــنا أثرًا واضــحًا و بارزًا تمثَّــل في كتاب لا يحمل اِسم العلَّة النَّحويَّة، و لكنَّه عالج مسائــلها و مباحثها بين دفتيه، و هو كتاب الخصائص لـ"أبي الفتح عثمان بن جني" (ت 392 هـ)، الذي أسهم في العلَّة و التَّعليل؛ فقد كان أوسع و أشمل ممَّا أسهم به "الزَّجاجي" فقد أحاط بالعلَّة من جميع نواحيها و لم يترك فيها شاردة و لا واردة إلاَّ و عرض لها بعمقٍ و نفاذ بصيرةٍ، و هو يختلف في ذلك عن "الزجاجي" الذي كان في حديثه عن العلَّة ضَنِّيًّا مُقِلاًّ؛ إذ لم يكتب في العلَّة كتابة نظريّة إلاَّ بابًا واحدًا لا يزيد عن ثلاث صفحات و هو باب " القول في علل النَّحو " و بقيَّة ما في الكتاب ممارسات عمليّة لمفهومه عن العلَّة.[2]

« عــقــد ابــن جــنِّي في كتــابه للعلّــة فصــولاً متعـددّة، و قارن بــين علــل النَّــحويين و عــلل المتكـلمين و عــلل الفقهاء، و استنتــج أنَّ عـلل النَّــحويين أقرب إلى عِــلل أهل الكلام منها إلى عــلل أهل الفقه؛ و ذلك لأنّ المتكلمين إنَّما يُحيلون على الحس و يحتجّون فيه بثقل الحــال أو خفّتها على النَّفس، و ليس كذلك حديث علــل الفقه.»[3]

[1] - الزَّجاجي (أبو القاسم): الايضــاح في علل النَّـحو، ص38.

[2] - ينظر: محمد سالم صالح: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 77.

[3] - ينظر: عي سلامة أبو شريف: العلّة النحوية: تحليل النُّحاة لبناء و تركيب كلام العرب دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي 790هـ، ص 94.

عقـــد ابن جـــنِّي أبوابًا مـــتعددة لـــلبحث عـــن العلَّـــة، منهـــا: (باب تخصيـــص العلَّـــة)، و (بـــاب ذكـــر الفـــرق بـــين العلّـــة المـــوجبة و العـــلّـــة المجـــوّزة)، و (بـــاب في تعارض العـــلل)، و (بـــاب في الرّدّ علـــى من اِعتقد فســـاد عـــلل النَّـــحويين لضـــعفه هـــو في نفـــسه عن إحكام العلَّة)، وغـــيرها كثير من الأبواب التي لم يترك فيها مجالًا لزيادة المستزيد ولا بابا لاعتراض أحد عليه.

و عـــلى هذا يُمكننا القول إنَّ « أوّل ما يوقفنا عند ابن جنّي هذا الاهتمام الواضح بأمر علل النّحو، و هذه الحماسة الظاهرة يُـــدافع بها عنها، فلقـــد كان أبو الفتح يُعطي كُلَّ موضع حقَّه من البحث و الجـــهد، و قـــد أعطى موضوع العلَّة من كتابه (الخصائص) و من اهتمامه قِسطًا وافرًا و حظًّا كبيرًا. »[1]

بهذا غَرُبتْ شمس القرن الرَّابع الهجري و قد زاد الاهتمام و العناية بالعلَّة، و التَّـــأليف فيها، فتثبَّتتْ دعائمها، و أرست المصنَّـــفات قواعدها و غاياتها. وأخذ البحث في العلَّة مجراه الصَّـــحيح، و أصبحت فنًّا مُستقلاً و أصلاً من أصول النَّحو.

و نستطيع أن نقـــول: إنَّ المرحلة الثَّالثة و الأخيرة من تطور العلَّـة النَّحويَّة بدأت بعد "الزّجاج" و على يد "الزَّجاجي"، أي أنَّها بدأت مع أوائل القرن الرَّابع و استمرّت إلى عصـــر "الأنباري"، و متأثرة باتصال الفكر العـــربي و الثَّقافة العربية بغيرها من الثَّقافات.[2]

و قد تغيَّر التَّعليل في هذه المرحلة تغيُّرًا جذريًا شمل مجالاته و منهجه معًا؛ ففي مجالاته اِتسع ميدان البحث في العلَّة بنشأة نوعين جديدين من العلَّة هما: القياسية و الجدلية النظريّة، أمَّا في المنهج، فقد تحوَّل التَّعليل من تبرير القواعد إلى التَّأثير فيها. و شملت أبعاد التَّغيير في التَّعليل

[1] - مـــازن المبارك: العلّـــة النَّـــحوية: نشـــأتها و تطورها، ص 124.

[2] - يُنـــظر: علي أبـــو المكارم: أصول التفكير النّـــحوي، ص 179.

مجالات ثلاثة هي: نوع العلَّة؛ حيث قُسِّمتْ العلَّة باعتبارات مختـــلفة، ثمَّ وُضعت مسالك للعلَّة، و أخيرًا وُضعت شروط لكي تكفل سلامة هذه العلل و تحديد أهم القوادح فيها.[1]

و صفوةُ القَول:إنَّ العلَّة النَّـــحويَّة مرَّتْ بمراحل من التطوُّر و النُّضجِ، وسيلتها في ذلك ما أُفْرِدَتْ به من مصنَّـــفاتٍ أدتْ إلى تَوَاشُج أجزائها و سبك مقوِّماتها، و حبك أواصرها. الأمر الذي أدّى بهـــا لأنْ تكون موضوعًا قابلاً للدِّراسة مُستقلاً عن غيره اِستقلالَ تميُّزٍ لا اِستقلال اِنفصال.

[1] - يُنظر: محمَّد سالم صالح: أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، ص 79.

رابعًا: أقسام العلّة النّحوية عند النحويين:

إنّ من يُطالع كُتب النّحو يجد أنّ هناك تقسيمات للعلل باعتباراتٍ مُختلفة، و للنّحويين في تقسيمها أوجهٌ مُتباينة، فالذي يراه "الزّجاجي" غير الذي يراه "ابن السّراج"، وردّ ابن جنّي عليهما قولهما، و لـ"ابن مضاء القرطبي" موقفٌ. و لئن اختلفتْ هذه المواقف حول تحديد مُصطلحٍ دون آخر إلاّ أنّ المعنى واحدٌ.[1]

التّقسيم الأوّل لابن السّراج (ت 316 هـ):

قسّـــم ابن السّـــراج العـــلّـــة إلـــى (علّـــة) و (علّـــة العـــلّة)، فيقول في ذلـــك: « اِعتلالات النّـــحويين على ضربين: ضربٌ منها هو الـمُؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كـــلُّ فاعل مرفوع، و ضربٌ آخريُسمّى (علّة العلّة)، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًـــا، و المفـــعول به منصوبًا؟ و لِمَ إذا تحرّكتْ الياء و الواو و كان قبلها مفتوحًا قُلِبَتَا ألفًا؟ »[2].

التقسيم الثّاني لأبي القاسم الزّجاجي (ت 337 هـ):

قسّم الزّجاجي العلل إلى ثلاثة أضربٍ، قال: « و عِـلل النّـــحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: (عِـــلل تعليميّة)، و (علل قياسيّة)، و (علل جدليّة نظريّة). فأمّا التعليميّة فهي التي يُتَوَصّلُ بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن و لا غيرنا كُلّ كلامها لفظًا، و إنّما سمعنا بعضًا، فقسنا عليه نظيره. مثال ذلك: أنّا لَمّا سمعنا: قام زيدٌ فهو قائمٌ، و ركب فهو راكبٌ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا:ذهب فهو ذاهبٌ، و أكل فهو آكل، و ما أشبه ذلك. و أمّا العلل القياسيّة فأنْ يُقال لمن قال: نُصِبَتْ زيدًا بـ (إنّ) في قوله: (إنّ زيدًا قائمٌ)، و لِمَ وجب أن تنـــصب (إنّ)

[1] - يُنظر: على سلامة أبو شريف: العلّة النحوية: تحليل النُّحاة لبناء و تركيب كلام العرب دراسة وصـفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشّاطبي 790هـ، ص 97.

[2] - أبـــو بكر بن السّـــراج: الأصـــول في النّحو، تحقيق: عبد الحُسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان،ط 03، 1988، ص 35.

الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنَّها و أخواتها ضارعتْ الفعل المتعدِّي إلى مفعول فحُمِلَتْ عليه فأُعملتْ إعماله لَمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظًا، و المرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظًا، فهي تُشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمَّدُ، و ما أشبه ذلك. و أمَّا العلَّة الجدليَّة النظريَّة فكلُّ ما يُعتلُّ به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يُقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال و بأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أَمِ المستقبليّة... »[1] .

التقسيم الثَّالث لابن جني (ت 392 هـ):

يرى ابن جنِّي أنَّ العلة واحدة، و أنَّ علّة العلّة عند ابن السَّراج، و العلَّة الجدلية عند الزجاجي إنَّما هي شرحٌ و تفسيرٌ و تتميمٌ للعلَّة الأولى، فقال في باب العلّة و علّة العلّة: «ذكر أبو بكر في أوَّل أصوله هذا، و مثَّل منه برفع الفاعل، قال: فإذا سُئلنا عن علَّة رفعه قُلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: و لِمَ صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سُؤالٌ عن علَّة العلَّة، وهذا موضعٌ ينبغي أن تعلم منه أنَّ هذا الذي سمَّاه علَّة العلَّة، إنَّما هو تجوُّزٌ في اللَّفظ، فأمَّا في الحقيقة فإنَّه شرحٌ و تفسيرٌ و تَتْـــميمٌ للعلَّة، ألا ترى أنَّه إذا قيل له: فَلِمَ ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ): إنَّما ارتفع لاسناد الفعل إليه، فكان مُغْنِيًا عن قوله: إنَّما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلَّة التي ارتفع لها الفاعل، و هذا هو الذي أراد الـمُجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه. »[2].

التقسيم الرَّابع لابن مضاء القرطبي:

العلل عند ابن مضاء علل أُوَّلٍ، و ثـــوانٍ، و ثوالثٍ، و هـــو تقسيم صرَّح به في باب دعوته إلى أن يُحذَفَ من النَّحو ما يستـــــغني عنه، و التَّنبيه على ما أجمعـــوا على الخطأ فيه.

[1] - الزَّجاجي (أبو القاسم): الإيضـــاح في علـــل النَّحو، ص 64، 65.

[2] - اِبن جني (أبو الفتح عثمان بن جني): الخصائص، تحقيق:محمّد علي النَّجار، عالم الـــــــكتب، بيروت، لُبنان،ط 03، 1983، ج 01، ص173، 174.

فقال: « و ممَّا يجب أن يُسْقَطَ من النَّحو العِلَلُ الثَّــواني و الثَّوالث، و ذلــك مثــل سؤال السَّــائل عن (زيدٌ) من قــولنا: (قــام زيدٌ): لِمَ رُفِــعَ؟ فيُقَالُ: لأنَّه فاعل، و كُلُّ فاعل مرفوع، فيقول: و لِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصَّوابُ أن يُقال له: كذا نطقتْ به العرب، ثَبُتَ ذلك بالاستقراء من الكــلام. »[1].

و يُــثبتُ "ابــن مضاء" صحّة مذهبــه، فيقــول: « و لــو أجبنا السَّــائل عن سؤالــه بأن نقول لــه: لــلفرق بين الفاعل و المفعــول فلم يُقنــعهُ، و قــال: فلِمَ لَمْ تُعكس القضيَّة بنصب الفاعل و رفع المفعول؟ قُلنا له: لأنَّ الــفاعل قليل؛ لأنَّه لا يكون للفعل إلاَّ فاعلٌ واحدٌ، و المفعولاتُ كثيرةٌ، فأُعْطِيَ الأثقل الــذي هو الرَّفع للفاعل، و أُعْطِيَ الأخفُّ الذي هو النَّصب للمفعول؛ لأنَّ الفاعل واحدٌ و المفعولاتُ كثيرةٌ، ليَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون، و يَكْثُر في كلامهم ما يَسْتَخِفُّون، فــلا يزيدنا ذلك علمًا بأنَّ الفاعل المرفوع، و لو جهلنا ذلك لم يضُرَّنا جــهلُه، إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مَطْلوبُنا باستقراء المتواتر الذي يُوقــع العلم. »[2].

و يــُمكننا أن نُجمــل القولَ في ذلــك بأن نقول: إنَّ "ابــن مضــاء" في دعوته هــذه يرفض العلل الثواني و الثوالث، و هي العلل التي أطــلق عليها "ابنُ السَّراج" بعلَّة العلَّة، و "الزجاجي" بالعلَّة الجدليّة. فيقفُ موقف الرَّافض الـمُنكر لها، ويرى أنَّهما ليستَا من ضروريات البحث النَّحوي، و لا تُفيد الدَّارس إلاَّ أنَّ العرب أمَّةٌ حكيمةٌ. ولعلَّ أَفْــيَدَ رَدٍّ في ذلك ما نصَّ عليه "ابنُ مضاء" بقوله: « و الفرق بين العلل الأُوَّل و العلل الثواني، أنَّ العلل الأُوَّل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب الـمُدْرَكِ مِنَّا بالنظر، و العلل الثواني هي المستغــنَى عنها في

[1] - ابن مضاء القرطبي: الرَّدُّ على النُّحاة، تحقيق: شوقي ضيف،دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1982، ص 127.
[2] - المرجع نفسه، ص 127.

ذلك، ولا تُفيدنا إلاَّ أنَّ العرب أمَّة حكيمةٌ. »[1]، و لعلَّ ابـــن مضاء يجنح في ذلك إلى التَّيسير، الأمر الذي دعاه إلى محاولة إلغاء هذا النَّوع من العِلل.

إنَّ هـذين النَّـوعين مـن العلَّـة « إنَّـما هُمَـا اِفْتِرَاضٌ جَـدَلِي، و ليس بينهما فـرقٌ جوهري، فكلـتاهما نتيجـة لعمليَّة نظريَّة ليس لها أساس موضعي. فإنَّنا عندما نقول: إنَّ تنصبُ الاسم لأنَّها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فما الدَّليلُ على ذلك؟ »[2].

[1] - ابن مضاء القرطبي: الرَّدُّ على النُّحاة، ص 131.

[2] - محمَّد خـــان: أصول النَّحو العربي، منشورات مخبر اللّسانيّات و اللُّغة العربية، مطبعة جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر، د ط، 2012، ص102.

خامسًا: أنواع العلل:

مَــدار العلل المشهـــورة و المعمول بها في كُتب النَّحو أربعة و عشرين نوعًا، جمعها الإمام جلال الدِّين السُّـــيوطي (ت911هـ) من كلام سابقيه، و رتَّبــها فــتي كتــابه الاقـــتراح، فيقول:«اعتلالات النَّحويين صنفان: علَّة تطَّرد على كلام العرب، و تنساق إلى قانون لُغتهم. و علَّة تُظْهِرُ حكمتهم، وتكشِف عن صحَّة أغراضهم و مقاصدهم في موضوعاتهم. و هم لِلْأُولَى أكثر استعمالاً ، و أشدُّ تداوُلاً ، و هي واسعةُ الشُّعبِ إلاَّ أنَّ مدار المشهورة منها على أربعة و عشرين نوعًا و هي: علَّة سماعٍ، و علَّة تشبيه، و علَّة استغناء، و علَّة استثقال، وعلَّة فرق، و علَّة توكيد، و علَّة تعويض، و علَّة نظير، و علَّة نقيض، و علَّة حملٍ على المعنى، و علَّة مُشاكلة، و علَّة معادلة، و علَّة قُربٍ و مجاورة، و علَّة وجوب، و علَّة جواز، و علَّة تغليب، و علَّة اختصار، و علَّة تخفيف، و علَّة دلالة حال، و علَّة أصل، و علَّة تحليل، و علَّة إشعار، و علَّة تضاد، و علَّـــــة أَوْلَى. »[1].

قام " التَّاج بن مكتوم (ت 749 هـ) في " تذكرته " بشرح هذه العلل، مع التَّمـــثيل، وهي كـــــــالآتي:[2]

نـوع العلَّـــــة	شرحـــــــــــــــها
01 ـ علَّة سماع	و ذلك كبناء (فَعْلاءٌ) للمؤنّث و ليس فيها (أفعل) للمُذكر، نحو: (امرأة ثدياء)، و لا يُقال: (رجلٌ أثدى)، وليس لذلك علَّة سوى السَّماع.
02 ـ علَّة تشبيه	و هــو حمل الفروع على الأصول لضربٍ من المشابهة بينهما، مثل إعراب المضـــــارع لمشابهة الاسم، وبنـــاء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف.

[1] ـ السُّيوطي (جلال الدِّين): الاقتراح في أصول النَّحو، تحقيق: عبد الحكيم عَطيَّة، دار البيروتي، دمشق، سوريا، ط 02، 2006، ص 98.
[2] ـ المرجع نفسه، ص 98، 99، نقلاً عن تـــــاج بن مكتوم: التَّذكرة.

	و يتَّخذ الشيخ "عَرَفَة" قاعدة عامَّة لذلك فيقول: «.. و إذا أشبه الشَّيءُ الشَّيءَ مَالَ الحِسُّ اللّغوي إلى إعطاء الشبيه حُكم شبيهه.»[1]
03 - علَّة اِستغناء	كالاستغناء بلام التَّـأكيد في قولنا: (لعمرو منطلق) عن إعـــادة الكلام، و الاستغناء بالفاعل عن التَّمييز في باب (نعم) و (بئس).
04 - علَّة اِستثقال	كاِستثقالهم الواو في (يَعِدُ) لوقوعها بعد ياءٍ و كسرةٍ.
05 - علَّة فـــرق	كالفرق بين الفاعل و المفعول في رفع الأوَّل و نصب الثاني، و فتح نون الجمع و كسر نون المثنَّى.
06 - علَّـة توكيد	مثل إدخالهم النُّون الخفيفة و الثَّقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
07 - علَّة تعويض	مثل تعويضهم الميم في (اللّهمَّ) من الحرف النداء، و ورود التنوين للتَّعويض في بعض الكلام.
08 - علَّة نظير	مثل كسرهم أحـــد السَّاكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر، إذ هو نظيره، والحكـــم على ليس بالفعليّة لاتصال الضمائر بها، نحو: (لستُ) و (لستُما)، و (لستُنَّ)، كما يُفعل ذلك بالأفعال المتصرفة.
09 - علَّة نقيض	مثل إعراب (أيُّ) ما لم تُضَفْ، و حذف الضَّمير التي في صدر صلتها، نحو: (اِضرب أيُّهم أفضل)، ما عدا ذلك من اِستعمالات (أيُّ) فهي معربة، نحو:(اِضرب أيًّا أكرمته)، (اِضرب أيًّا هو قائمٌ)، (اِضرب أيُّهم هو القائم)، العلَّة في إعرابها هنا - مع أنَّها مُستحقة للبناء كسائر الموصولات - هي الحمل على النَّظير و النَّقيض.

[1] - محمَّد عرفة: النَّحو و النُّحاة بين الأزهر و الجامعة، دار السَّلام، القاهرة، مصر، ط 01، 1994، ص 117.

10- علَّة حمل على المعنى	كتذكير الفعل مع الفاعل الـمُؤنَّث إذا كان معناه معنى الـمُذكر، مثل قوله تعالى: ﴿...فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ... ﴿٢٧٥﴾﴾[1]، ذكر فعـل (الموعظة) و هي مُؤنثة حملاً لها على المعنى وهو (الوعظُ).
11- علَّة مُشاكلة	مثل صرف ما لا ينصرف للتَّناسب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾[2]، فقُرأتْ:(سَلاَسِلاً) في قـــــراءة نافع و عاصم في رواية أبي بكر و الكسائي.
12- علَّة معادلة	مثل جرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النَّصب، ثُمَّ عادلوا بينهما فحملوا النَّصب على الجرِّ في جمع الـمُؤنث السَّالم.
13- علَّة مُجاورة	مثل الجر بالجوار في قولهم: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)،ف (خَرِبٍ) صفة لـ (جُحْرٍ)، جُرَّتْ لـمُجاورتها (ضَبٍّ).
14- علَّة وُجوب	مثل تعليل رفع الفاعل، ونصب المفعول وغيره.
15- علَّة جواز	كالتَّعليل لجواز الإمالة في اللُّغة.
16- علَّة تغليب	كتذكير الفاعل مع أنَّ الفعل مُؤنَّث، و ما ذلك إلاَّ لغلبَة الصِّفة و وجودها بأكثر في المذكر، قال تعالى:﴿...وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾﴾[3].
17- علَّة اختصار	مثل ترخيم آخر الـمُنادى، نحو: (يا فاطِمُ)، و (يا سُعَا)، و حذف نون (كان)، نحو قوله تعالى:﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ﴿٢٠﴾﴾[4].

[1] - البـــقرة / 275.
[2] - الإنـــسان / 04.
[3] - التَّـــحريم / 12.
[4] - مـــريـــم / 20.

18- علَّـــة تخفيف	كالإدغام...
19- علَّة أصـــــل	كإعمال المصدر عمل الفعل؛ لأنَّه الأصل، و صرف ما لا ينصرف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصَّرفُ.
20 - علَّـــة أَوْلَى	كقولهم: إنَّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
21 - علَّة دلالة حالٍ	كقـــول المُسْتَهِـــلِّ: (الهـــلال)، أي: هـــذا الهلال، فحُذف لدلالة الحال عليه.
22 - علَّة إشـــعار	كقولهم في جمع (موسى): (موسَون)، بفتح ما قبل الواو، إشعارًا بأنَّ المحذوف ألفٌ.
23 - علَّة تضـــاد	عدم إلغاء أفعال القلوب إذا تقدَّمت و أُكِّدت بالمصدر أو بضميره لما بين التَّأكيد و الإلغاء من التَّضاد.
24 - علَّة تحليـــل	كالاستدلال على اِسميَّة (كيف) بنفي حرفيتها؛ لأنَّها مع الاسم كـــلام، و نفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل.

و قد أردنا من عرض هذا الجدول ما يأتي:

01 - يُمكننا أن نستنبط من الجدول تقسيمًا عامًا للعلل؛ و هو تقسيم من حيث إمكانيّة قبولها من عـــــدمه: [1]

- علـــل يقينيّة نقطعُ بثبـــوتها، و هي تشمل جميع العلل الأولى التعليمية، و كذلك بعض العلل الثَّـــواني القيـــاسيّة إن وردت ســـماعًا عن العرب، و من

[1] - يُنظر: خالد بن سُليمان بن مهنَّا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللُّغوي القديم و الحديث، ص 140.

هذه العلل التي وردت في الجدول: علَّة الوجوب، و علَّة الجواز، و علَّة التغليب، و علَّة المشاكلة، دلالة الحال، الحمل على المعنى.

- و علل ظنِّية يرجحها الحسُّ و الذوق و السَّليقة العربية و العقل البشري؛ و لكننا في النِّهاية لا نجزم بصدقها و صحَّتها، ومنها في الجدول: الاستثقال، المجاورة، الاختصار، التخفيف، الأَوْلَى، الإشعار، التَّعويض، التَّضاد، التَّحليل.
- علل شكِّيَّة يقفُ عندها المرء فلا يُرجّحُ صحتها و لا بُطلانها لأنَّها لم تُؤيَّد بالدَّليل الذي يُقَويها و يُصْدِقها أو حتى يُرجحها، ومثالها: التَّوكيد، الأصل.
- عِلَلٌ واهية يصعُبُ تقبُّلها لدى الحسِّ و العقل، و منها في الجدول: علَّة التشبيه، و علَّة الاستغناء، النظير، و النقيض، المعادلة، الفرق.

02 - كذلك يُمكن أن نستنبط تقسيمًا آخر عامًا، و هو تقسيم العلل من حيث مصدرُها: [1]

- علل سُمعتْ عن العرب كالعلل الأولى التعليميّة كعلَّة الوجوب و علَّة الجواز، و جميع هذه العلل يُمكن تسميتها بعلَّة السَّماع.
- علل من صناعة النُّحاة و هي أغلب العلل القياسيَّة كعلَّة التشبيه و علَّة الاستغناء، و علَّة الاستثقال.

و الجدير بالذِّكر أنَّ النُّحاة الأوائل قد اِستفاضوا في تقسيمهم للعلّة النَّحويَّة، تقسيمات نراها ضروريَّة تارةً، و مُبالغٌ فيها تارةً أُخرى. تقسيمات تفيد النَّحو و دارسيه، وتُمكِّننا من معرفة ذوق العرب السَّليم، و سجيَّتهم اللُّغويَّة المرنة، و أُخرى لا تفيد دارسي النَّحو، و لا تزيدُهم إلاَّ نفورًا منه، لتعقيدها و بُعدها عن التَّيسير. و قد أعرضتُ عن التَّفصيل فيها، لا لشيءٍ إلاَّ لضيق المقام عن ذلك، ومن ذلك مثلاً:

[1] - يُنظر: خالد بن سُليمان بن مهنَّا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللُّغوي القديم و الحديث، ص 141.

01 - تقسيمهم العلل إلى موجبة بُرهانيَّة حقيقيَّة، و غير موجبة.

02 - تقسيمهم العلل إلى بسيطة و مركّبة.

03 - تقسيمهم العلل إلى مُتعدّية (مُطَّردة في بابها)، وغير متعدِّية (قاصرة).

04 - تقسيمهم العلَّة إلى سبب و علَّة.

سادسًا: مَسالكُ العلَّة وقَوادِحُها (طُرق إثبات العلَّة و الطَّعنِ فيها):

01: مسالك العلَّة:

للنَّـــحويين في إثبات العلَّة طُرق أهمُّها[1]:

- **الإجماع:**

بأن يُجمع أهل العربية على أنَّ علَّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنَّ علَّـة تقدير الحركات في المقصور التعذر، و في المنقوص الاستثقال.

- **النَّصُّ:**

و ذلـك بـأن ينُـصَّ العَـربي علـى العلَّـة، كـحكـاية "أبـي عـمرو بن العلاء" عـندمـا قـال: « سمـعتُ رجُـلاً من الـيمن يقـول: فُـلاَنٌ لَـغُوبٌ جـاءتـه كـتـابي فـاحتقرها، فقـلتُ له: أ تقـول جاءته كتابي؟ فقال: نعـم، أليست بصحيفة؟ ». قال ابنُ جنِّي: « هـذا الأعرابيُّ الجَـلْفُ علل هذا الموضـع بهذه العلَّة، و احتجَّ لتأنيث المذكر بما ذكره. »[2].

و قـال سيبـويه: « سمـعنا بعضهم يدعو: (اللَّهمَّ ضبعًا و ذئبًا)، فقلنا له: ما أردتَ؟ فـقال: أردتُ اللَّهمَّ اجمع فيها ضبعًا و ذئبًا، كلُّهم يُفسر ما ينوي فهذا تصريحٌ منهم بالعـلَّة . »[3].

[1] - ينظر: السُّيوطي (جلال الدِّين): الإقتراح في أصول النَّحو، ص 116.

[2] - ابن جني (أبو الفتـح عثمان) : الخصائص، ج 01، ص 248.

[3] - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبُر): الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتـاب،ط 02، ج 01، ص 255.

➢ **الإيماء:**

« و هو أن يُشير العربي أو الـمُتكلِّم و لا يُصرِّح بها. فيُفهم منه العلَّة »[1]، « كما رُوي أنَّ قومًا من العرب أتوا النَّبيَّ صلى الله عليه و سلَّم فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان.»[2]. و قال ابن جنِّي مُعلقًا على هذا: « أشار إلى أنَّ الألف و النون زائدتان، و إن كان لم يتفوَّه بذلك، غير أنَّ اشتقاقه إيَّاه من الغَيِّ بمنزلة قولنا نحن: إنَّ الألف و النون فيه زائدتان. »[3].

و مـــن ذلك أيضا ما حكاه غير واحد: أنَّ "الفرزدق" حضر مجلس "ابن أبي إسحاق"، فقال له: كيف تُنشد هذا البيت:

وَ عَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولاَنِ بِالأَلْبابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ

فقـــال الفـــرزدق: كَذَا أُنشـــد، فقـــال ابـــن أبي إســـحاق: ما كـــان عليك لو قُلتَ: فعولين؟ ، فقـــال الفـــرزدقُ: لو شِئْتُ أن أسبِّـــح لسبَّحتُ، و نهض فـــلم يعرف أحدٌ من المجلس ما أراد.

قـــال ابن جنِّي مُـــفسرًا: « لـــو نـــصب لأخـــبر أنَّ الله خـــلقهما و أمـــرهما أنْ تـفعـــلاَ ذلك، و إنَّمـــا أرادهما تفعلان بـــالألبابِ مـــا تفعل الخمر، و (كـــان) هنا تـــامَّة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنَّه قال: و عينان قال الله: احْدَثَا فحدَثَتَا. »[4]، فكان ذلك من الفرزدق إيماءً إلى العلَّة.

[1] - محمَّد فجَّال:الإصباح في شرح الإقتراح، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 01، 1989، ص 277.
[2] - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني:تعجيل المنفعة، دار البشائر الإسلاميَّة، عمَّان، الأردن، ط 01، 1996، ص 212.
[3] - ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، ج 01 ، ص 250.
[4] - المرجـــع نفســـــه، ج 3، ص 302.

➢ **السَّبر و التَّقسيم:**

و هو بأن يذكُر الوجوه المحتملة ثمَّ يَسْــبِرُهَا، أي يختبر ما يصـــلح و ينفي ما عداه بطريقه. و يَقول ابن جـــنِّي مُمثلاً لذلك: « مثاله إذا سئلتُ عن وزن (مروان)، فتقول: لا يخلو إمَّا أن يكون (فَــعْــلاَن) أو (مَــفْعَــالاً) أو (فَــعْــوَالا)، هذا ما يحتمله، ثمَّ تفسُد كونه (مَــفْعَالا)، أو(فَــعْوَالا): بأنَّهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلاَّ (فــعلان). و ليس لك أن تقول في التَّقسيم: و لا يجوز أن يكون (فَــــعْوَان) أو (مَــــفْوَالا) أو نحو ذلك؛ لأنَّ هذه و نحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، و لا قريبة من الموجودة. بخلاف (مَــــفْعَال) فإنَّه ورد قريب منه و هو (مِــــفْعَال) بالكسرك(مِحْرَاب)، و (فَــــعْوَال) وَرَدَ قريب منه، و هو (فِعْوَال) بالكسر ك(قِــرْوَاش). »[1]

و قال "أبو البَقـــاء العـــكبري" (ت 616 ه) في " التَّبيين ": « الدَّليـــل على أنَّ (نِعْمَ و بئس) فعلان: السَّبر و التَّقسيم، و ذلـــك أنَّهما ليسا حـــرفين بالإجماع، و قـــد دلَّ الدَّليـــل على أنَّهما ليسَا اسمين بوجهين: أحـــدهما: بناؤهما على الفتح و لا سبب له لو كانتا اسمين؛ لأنَّ الاســـم إنَّما يُبنى إذا أشبه الحـــرف، و لا مـــشابهة بين نعم و بئس و بين الحـــرف، فـــلو كانت إحداهما اسمًا لأُعربـــتْ. و الثَّـــاني: أنَّها لو كانت اسمًا لكانت إمَّا جامدًا، أو وصفًا، و لا سبيل إلى اعتقـــاد الجمود فيها؛ لأنَّ وجـــه الاشتقـــاق فيها ظاهرٌ؛ لأنَّهـــا من (نَعِمَ الرجل) إذا أصـــاب نعمة، و المنعم عليه يُمدح، و لا يجوز أن يكون وصفًا؛ إذا لو كانت لظهر الموصوف معها، و لأنَّ الصّفة ليست على هذا البناء، و إذا بَطُلَ كونها اسمًا ثَبُتَ أنَّها فعل. »[2]؛ فبناء (نِعْمَ و بِئْسَ) وجه أوَّل لعدم كونها اسمًا؛ لأنَّ الاسم معربٌ، و اِشتقاقُـــها وجهٌ ثانٍ لذلك؛ لأنَّ الاســـم إمَّا جامدًا، أو وصفًا. و لا سبيل لذلك في كليهما.

[1] - ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، ج 03، ص 67.

[2] - العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحُسين): التَّبيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لُبنان، ط 01، 1986 ص 275.

و قال "ابــن فــلاَّح" (ت 680 ه): « الدَّلــيل عــلى أنَّ (كيــف) اســم: السَّــبر و التَّــقسيم، فنقول: لا يجوز أن تكون حرفًا؛ لحصول الفـائدة منها مع الاسم، و ليس ذلك لغير حرف النِّداء، و لا فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا فــاصل، نحو: (كيــف تصنعُ) فلزم أنْ تكون اسمًا؛ لأنَّه الأصل في الإفادة. »[1].

فمذهب "ابن فلاَّح" في إقامة الحُجة على أنَّ (كيف) اِسمٌ هو السَّبر و التَّقسيم؛ فكيف لا تكون حرفًا؛ لأنَّها باقترانها مع الاِسم تحصلُ الفائدة، فتقول مثلا: كيــف الحالُ؟، بخلاف الحرف، ولا يجوز أن تكون فعلاً لأنَّها تَرِدُ مع الفعل في تراكيب كثيرةٍ دون فاصل؛ و لا يجوز اِجتماع فعلين معًا دون فاصلٍ بينها، فلمَّا اِنتفتْ عنها الحرفية و الفعليَّة وجب أن تكون اِسمًا.

- **المناسبة:**

و تُسمَّى الإخالة أيضا؛ لأنَّ بها يُخَال . أي: يُظَنَّ . أنَّ الوصف علَّة، و يُسمَّى قياسها: قياس علَّة، و هو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلَّة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يُسمَّ فــاعله في الرفع، بعلَّة الإسناد. و حمل المضارع على الاسم في الإعراب، بعلَّة اِعتوار المعاني عليه.

- **قياس الشّبه:**

و قال "ابن الأنباري" في تعريفه: « و هو أن يُحمل الفرع على أصل بضربٍ من الشَّبه، غير العلَّة التي علَّق عليها الحكم في الأصل. »[2]. و ذلـك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنَّه يتخصص بعد شياعه، فكان معربًا كالاسم، أو بأنَّه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنَّه على

[1] - السُّيوطي (جلال الدِّين): الاقتراح في أصول النَّحو، ص 117، نقلا عن ابن فلاَّح: المعنى.

[2] - أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمـد بن عبيد الله بن مُعصب): لمع الأدلَّة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السُّوريَّة، دمشق، سوريا، د ط، 1957، ص 108.

حركة الاسم و سكونه، و ليس شيءٌ من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنّما هو إزالة اللُّبس، كما تقـــدَّم.

➢ قياس الطَّرد:

و قال "ابن الأنباري" في تعريفه: « و هــو الـذي يُــوجد معه الحكم و تُفتقدُ الإخالة في العلَّة. »[1]. و هو أن يوجد الحكم مع وصفٍ ما باطِّراد و لا مناسبة بينهما، و هو أحد أنواع القياس إذا تحققت معه العلَّة دون المناسبة.[2].

➢ إلغاء الفارق:

و هــو بيان أنَّ الفرع لم يُفارق الأصل إلاَّ فيما لا يُؤثر، فيلزم اشتراكهما. أو هو تجاهل ما قد يكون من فارق بين الأصل و الفرع بواسطة بيان عدم تأثيره في الحكم، و بذلك يُصبح قياس هذا على هــذا مقبولاً؛ لأنَّ الفـــارق لا يهم بسبب عدم تأثيره، و معنى هذا أنَّ التعليل لا يُشترَط فيه أن يكون مبنيًا على جميع الأوصاف.[3] و مثاله: قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألاَّ فارق بينهما، فإنَّهـــما يـــستويان في جميع الأحكام، و إنَّما وقع الخـــلاف في هذه المسألة.

---

[1] - أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمـد بن عبيد الله بن مُعصب): لمع الأدلَّة، ص 110.

[2] - تمَّام حسَّان: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط 02، 1982، ص 206.

[3] - يُنظر: محمَّد فجَّال:الإصباح في شرح الاقتراح. ص 284.

02: قوادح العلَّة:

ذكر النَّحويون عدَّة طُرق للطَّعن في العلَّة، و هي[1]:

✓ النقضُ:

و يعرِّفــه "ابن الأنباري" في كتــابه " الإغــراب في جدل الإعراب ": « و هو وجود العلَّة، و لا حكم، على مذهب من يرى تخصيص العلَّة. »[2]، و مثال ذلك: أن يُقال: إنَّما بُنيتْ (حُذَامِ و قطامِ و رُقاشِ)، لاجتماع ثلاث علل و هي: التعريف، و التأنيث، و العدل. فنقول هذا ينتقضُ بـ(أَذَرْبِيجان) فإنَّ فيه ثلاث علل بل أكثر، وليس بمبني.

✓ تَخلُّفُ العكس:

و هــو اِنتفــاء الحكم عــند عدم العلَّــة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظًا أو تقديرًا، و عدم نصب المفعول لعدم وُقوع الفعل عليه لفظًا أو تقديرًا. ومثاله: قول بعض النُّحاة في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ، نحو (زيدٌ أمامك) إنَّه (منصوب) بفعل محذوف، غير مطلوب ولا مقدَّر، بل حُذف الفعل وأُكتُفِيَ بالظرف منه، و بقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا و تقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

✓ عدم التَّــــــــأثير:

و هــو أن يكــــون الــوصف لا منــاسبة فيــه. ومثــال ذلك: أن تدل علــــى تــــرك صــــرف (حُــــبْلَى) فتــــقول: إنَّمــــا أُمتُنــــع من

[1] - يُنظر: السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في أصول النحو، ص 121.

[2] - أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمـد بن عبيد الله بن مُعصب): الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، دمشق، سوريا، د ط، 1957، ص 60.

الصـــــرف؛ لأنَّ في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غير منصرف، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصـــــورة.

فيُـــــردُّ على ذلك: أنَّ ذِكر المقصـــورة حَشْوٌ؛ لأنَّه لا أثر له في العلَّة؛ لأنَّ ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سببًا مانعًا من الصرف لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتَّـــــأنيث فقط.

✓ **القـــــــول بالموجب:**

و يعرّفـــــه "ابن الأنباري" بقوله: « و هـــــو أن يُسلَّـــمَ للمستدلِّ ما اتخذه موجبا للعلَّة، مع استبقاء الخلاف. »[1]، مثل أن يَستدلَّ البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل الـمُتصرّف نحو: (راكبًا جاء زيدٌ) فيقول: جواز تقديم معمول المتصرّف ثابت في غـــــير الحال، فكذلك الحال. فيقول له الكوفـــيُّ: أنـــا أقول بموجبه، فإنَّ الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مُضمرًا.

✓ **فساد الاعتبار:**

و يعـــــرِّفه "ابـــــن الأنباري" بقوله: « و هـــــو أن يُستدَلَّ بالقياس على مسألة في مقابلة النَّصِّ عن العرب. »[2]

كأن يقول البصريُّ: الدَّليل على أنَّ ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشِّعر: أنَّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جوَّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدَّى ذلك إلى أن نردَّه عن الأصل، إلى غير أصل، فوجب ألاَّ يجوز قياسًا على مدِّ المقصور.

فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النَّصِّ عن العرب، و هـــــو لا يجوز، فإنَّه قد ورد النَّصُّ عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضَّرورة.

[1] - أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمـد بن عبيد الله بن مُعصب): الإغراب في جدل الإعراب، ص65.
[2] - المرجع نفسه، ص 54.

فقال حسَّان بن ثابت:

نَصَـرُوا نَبِيَّــهُمْ وَ شَـدُّوا أَزْرَهُ بِــحُنَيْـنَ حِينَ تَوَاكُلِ الأَبْـطَالِ[1]

فترك صرف " حُنَين " و هو منصرف.

✓ **فساد الوضع:**

و يُعرِّفه "ابن الأنباري" بقوله: « و هو أن يُعلِّق على العلَّة ضدَّ المقتضي. »[2] كأن يـــــقول الكوفيُّ: إنَّما جاز التَّعجب من السَّواد و البياض دون سائر الألوان لأنَّهما أصلاَ الألوان.

فيقول له البصري: فقد علَّقتَ على العلَّة ضد المقتضي؛ لأنَّ التَّعجب إنَّما أُمتُنع من ســـائر الألوان للزومها، و هذا المعنى في الأصـل أبلغ منه في الفرع، فـإذا لم يجُزْ ممَّا كان فرعًا لملازمته المحلَّ فَلَأَنْ لا يجوز ممَّا كان أصلاً و هو مُلازم للمحلِّ أوْلى.

✓ **المنع للعلَّة:**

« و المنعُ للعلَّة قد يكون في الأصل و الفرع. »[3]، فالأوَّل: كأن يقول البصري: إنَّما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، و هو عامل معنويٌّ، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، و الابتداء يوجب الرَّفع، فكذلك ما أشبهه. فيقول له الكوفيُّ: لا نسلِّم أنَّ الابتداء يُوجب الرَّفع في الاسم الـمُبتدأ. و الثاني: يقول البصري: الدَّليل على أنَّ فعل الأمر مبني؛ لأنَّ (دراكِ و تراكِ) و نحوها من أسماء الأفعال مبنية، لقيامها مقامه، و لولا أنَّه مبنيٌّ و إلاَّ لما بُنيّ ما قـــام مقامه. فيقول لـــه

[1] - حسان بن ثابت: الدِّيوان، شرح و تقديم: علي مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1994، ص 196.

[2] - أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمـد بن عبيد الله بن مُعصب): الإغراب في جدل الإعراب، ص 55.

[3] - المرجع نفسه، ص 58.

الكوفيُّ: لا نسلِّم أنَّ نحو: (دراكِ) إنَّما بُنِيَ لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر. و الجواب عن منع العلَّة أن تدل على وجودها في الأصل و الفرع بما يظهر به فساد المنع.

✓ **المُطالبة بتصحيح العلَّة:**

«... و الجواب أنَّ يُدَلَّ على ذلك بشيئين: التأثير، و شهادة الأصول.»[1]؛ فالأول: وجود الحُكم لوجود العلَّة، و زواله لزوالها، كأن يقول إنَّما بُنِيَتْ (قبلُ و بعدُ) على الضَّم لأنَّها اقتطعت عن الإضافة. فيقال: و ما الدَّليل على صحة هذه العلَّة؟ فيقول: التأثير، و هو وجود البناء لوجود هذه العلَّة، و عدمه لعدمها، ألاَّ ترى أنَّه إذا لم يقتــطع عن الإضافة يُعْرَب، فــإذا أُقتطع عنه بُنِيَ، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب. و الثاني: كـأن يقول: إنَّما بُنيتْ (كيف، و أين، و متى) لتضمنها معنى الحرف. فيُقال: و ما الدَّليل على صحّة هذه العلَّة؟ فيقول: إنَّ الأصـــول تشهد و تدل على أنَّ كلَّ اسم معنى الحرف، وجب أن يكون مبنيًا.

✓ **المُعارضة:**

و يعرِّفها "ابن الأنباري" بقوله: « و هو أن يُعارض الـمُستدلُّ بعلَّة مُبتدأة. »[2]، و مثالها: أن يقول الكوفيُّ في الإعمال: إنَّما كان إعمال الأوَّل أَوْلَى؛ لأنَّه سابق، و هو صالح للعمل، فكان إعماله أقــوى لـقوَّة الابتـداء و العـــانية به. فيقول البصري: هذا مُعارض بأنَّ الثاني أقرب إلى الاسم، و ليس في إعماله نُقصُ معنى فكان إعماله أَوْلَى.

و صفوة القول: إنَّ العلَّة النَّحويَّة فرعٌ من أصلٍ و هو القياس، و ليستْ أصـــلاً قائمًا بذاته و لكنَّ النُّحاة اِهتمُّوا بها اِهتمامًا بالِغًا و أعقبوا بها الأحكام النَّحويَّة تفسيراً و تعزيزاً و أَفردوا لها الـمُصنَّفات و الـمُؤلفات النَّظريَّة فعوملتْ معاملة الأصل، فأصبحتْ كأنَّها أصل من أصول النَّحو العربي.

[1] - أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمـد بن عبيد الله بن مُعصب): الإغراب في جدل الإعراب، ص 59.
[2] - المرجع نفسه، ص 62.

و أثار هذا البحث في العلَّة مواقف متابينة في شأن العلَّة؛ فوقف قسمٌ من النُّحاة موقف الـمُؤيِّد لها و الـمُستدِّل بها في كثيرٍ من تخريجاته، و قسمٌ آخر منهم على العكس من ذلك فدَفعوا هذه العلل و ردُّوها، بل و حاولوا الطَّعن فيها ما اِستطاعوا لذلك سبيلاً.

و نحن نرى أنَّ العلل لا تُنكر، إذا وعى الدَّارس ما يدرس، بل ليس من مصلحة البحث العلمي أن يُهمل و يترُك جانب العلَّة، و إنَّما أصول البحث تقضي بتشجيعه و محاولة ربطه بالجوانب اللُّغويَّة الأخرى.

الفصل الثاني

أنواع العلل النحوية في تفسير أبي السعود، ومنهجه في استخدامها

01- أنواع العلل النحوية في تفسير أبي السعود.

02- منهج أبي السعود في استخدام العلة النحوية.

أوَّلا: أنواع العِلل النَّحويَّة في تفسير أبي السُّعود:

إنَّ قارئ تفسير أبي السُّعود يجد فيه إيغالاً و توسعًا مُبالغًا فيه في اِستخدام علل نَّحويَّة بعضُها لـم يرد في متون النُّحاة و لا الأصوليين، و بعضُها الآخر وُجد و بكثرة في متون و مؤلَّفات علماء أصول النَّحو؛ و هذا يدل على أنَّ أبا السُّعود يهتم بالعلـــَّة النَّحوية اِهتمـامًا بالغًا قد يُخرجه في أحايين كثيرة عن المقصود، و يُبعده عن التَّيسير؛ و لعلَّ هذا راجعٌ إلى ثقافة أبي السُّعود الميَّالة إلى المعقولات و المنطقيِّات. و سأعرض في هذا القسم من الدِّراسة ما وسعني إيجاده في تفسيره من هذه العلل - حسب جُهدي و مقدرة اِطِّلاعي - .

01 - علَّة سماع:

يُعلِّل أبو السُّعود في بعض المواضع من التَّفسير بما هو مسموعٌ عن العرب، و الـــذي لا مراء و جدال فيه. و من ذلك ما قاله في تفسيره للآية الكريمة - إذا صحَّ أنَّها داخلة في القرآن - :﴿**بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١**﴾[1]؛حيث يقول في معرض حديثه: « و الاِسم عند البصريين من الأسماء المحذوفة الأعجاز المبنيَّة الأوائل على السُّكون قد أُدخلت عليهـــا عند الابتداء همزةٌ لأنَّ من دأبهم الـــبدء بالمتحـرك و الوقف على السَّاكن، و يُشهد لـــــــه تصريفهم على (أسمـــاء) و (سمى) و (سميتَ).. و اشتقـــاقه من السُّموِّ لأنَّه رفعٌ للمسمَّى و تنويه له.»[2]، فالعرب عُرف عنهم أنَّ مبدأ كلامهم لا يكون ساكنًا و لا يقفون عند متحرك، وليس لذلك علَّة سوى السَّماع.

02 - علَّة أصل:

و مثالها ما جاء في تعليقه على تسميَّة (الفاتحة) بهذا الاسم فيقول: « الفاتحة في الأصل أوَّل ما من شـأنه أن يُفتحَ كالكتاب و الثوب أُطلقتْ عليه لكونه واسطة في فتح الكلِّ ثمَّ أُطلقتْ

[1] - الفاتحة / 01.

[2] - أبـو السُّعـــــــود محمَّـــد بن محمَّد العَمادي: إرشـاد العـقل السّلـيم إلى مزايا الـــقرآن الكـــريم، دار إحياء التراث الـعربي، بيـروت، لبنان، ج 01، ص 09.

على أوّل كلّ شيءٍ فيه تدريجٌ بوجهٍ من الوجوه كالكلام التّدريجي حصولاً و السّطور و الأوراق التدريجيّة قراءةً و عَدًّا، و التّاء للنقل من الوصفيّة إلى الإسميّة أو هي مصدر بمعنى الفتح أُطلقت عليه تسميةً للمفعول باسم المصدر إشعارًا بأصالته. »[1]

و هذا مذهبُ البَصريين في أنَّ المصدر هو أصل الإشتقاق و الفعل مُشتق منه و فرعٌ عليه، و أنَّ المصادر أصول للأفعال، و إستدلوا على ذلك بقولهم: أنَّ المصدر اسمٌ، و الأسماء قبل الأفعال؛ لأنَّها تقع من الأسماء، فلمَّا كانت الأسماء قبل الأفعال و المصدر إسم، وجب أن يكون قبل الفعل، و إذا صحَّ أنَّ المصدر قبل الفعل، صحَّ أنَّه أصلٌ للفعل[2]. و هو ما ذهب إليه أبو السُّعود، وقد خالف في ذلك الكوفيين.

و بتعليله هذا يكُون أبُو السُّعود قد قدَّم دليلاً آخرا يدحضُ الزَّعم القائل بأنَّ تفسيره هذا ما هو إلاَّ محاكاة و تقليد لما جاء به الزَّمخشري و البيضاوي؛ فكلاهما لم يُورِدَا هذه العلَّة في هذا الموضع، و لم يُعلِّلاَ بهذا التَّعليل قطعًا.

و ذهب أبو السُّعود في تعليقه على إمتناع صرف ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[3] إلى قوله: « و إنَّما أُمْتُنِع صرفه إلحاقًا له بالأغلب في بابه من غير نظر إلى الاختصاص العارض، فإنَّه كما حظر وجود (فَعْلَى) حظر وجود (فعلانة) فاعتباره يوجب اجتماع الصرف و عدمه فلزم الرّجوع إلى أصل هذه الكلمة قبل الاختصاص بأن تُقاس إلى نظائرها من باب فعل يفعل فإذا كان كلُّها ممنوعة من الصَّرف لتحقق وجود (فَعْلَى) فيها، عُلِمَ أنَّ هذه الكلمة أيضًا في أصلها مما تحقق فيها وجود (فَعْلَى)

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ص 07.

[2] - يُنظر، أبو البركات ابن الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مُعصب): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين و الكوفيين، مطبعة السَّعادة، القاهرة، مصر، ط 04، 1961، ص 136.

[3] - الفاتحة / 01.

فتُمنع من الصرف.»[1]؛ فإذا اِجتمع وجوب الصَّرف و عدمه في كلمة ما، وجب الرُّجوع إلى أصل هذه الكلمة، و هذا أخذًا بعلَّة الأصل.

و يُـقدِّم أبـو السُّـعود مثـالاً آخـر لهذه الـعلَّة، و مـن ذلك ما قاله و هو يُفسّرُ قـولـه تعـالى: ﴿ **وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾** ﴾[2]، حيث قـال: « و الخطابُ لرسول الله صلى الله عليه و سلَّم أو لكل أحد مـمن لـه حـظٌّ من الخطاب و قُـرئ بالياء على الإسناد إلى ضميره عليه السَّـلام أو ضمير من يحسب، و قـيل إلى الذين قُتلوا، و المفعول محـذوف لأنَّـه في الأصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة و التقدير: (و لا يحسبنَّهم الذين قُتِلوا أمواتًا). »[3].

و مـثالها أيـضًا في تفسـيره لـقوله تعـالى: ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾** ﴾[4]؛ حـيث قـال في شـأن لفـظة (مُرْدِفِينَ): « و قُرئ (مردفين) بكسر الرَّاء و ضمها و تشديد الدَّال و أصلهما (مرتدفين) بمعنى (مترادفين) فأُدغمت التاء فالتقى الساكنان فَحُرِّكت الرَّاء بالكسر على الأصل أو بالضمِّ على الإتباع. »[5]

و ما نلحظه في هذه العلَّة التي قدَّمها أبو السُّعود أنَّه علَّل حُكم تحريك الرَّاء بعلتين، الأولى علَّة أصل؛ حيث حُرِّكت الرَّاءُ بالكسر لأنَّه أصلها. و الثَّانية علَّة اتباع (أو مجاورة)؛ حيث حُرِّكت الرَّاءُ بالضَّمِّ لمجاورتها الميم المضمومة.

---

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 11.

[2] - آل عمرن / 196.

[3] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي :المصدر السابق، ج 02 ، ص 112.

[4] - الأنفـــال / 09.

[5] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّـابق، ج 04 ، ص 08.

03 - عـــلَّـــة تـــَخْصِيـــصٍ :

و مثالها ما قاله في تعليقه عن البسملة أيضًا: « و الباء فيها مُتعلقة بمضمر يُبنى عنه الفعل المُصدَّرِ بها كما أنَّها كذلك في تسمية المسافر عند الحلول و الارتحال و تسمية كل فاعل عند مـبـاشـرة الأفـعـال، ومـعـنـاها الإستـعـانة أو الملابسـة تبرُّكًا أي بـاسم الله أقـرأُ أو أتلـو، و تقـديم الـمعمـول لـلاعتـنـاء بـه و القصـد إلى التـخـصيص كـمـا في إيَّاك نعبد. »[1]. و التَّـخصيص هُنا من باب الاهتمام والعناية، كقولك: أخصُّك بالعبادة دون غيرك. و هذا أهم و أدل على الاختصاص.

و يقول في شأن (الباء) في البسملة أيضًا: «.. و إنَّما كُسِرتْ و من حق الحروف المفردة أن تُفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية.. »[2]؛ فالباء هنا ليست مُجرَّد كونها حرف، و لكنها كُسرت لتضمنها معنى لزوم الجر كذلك.

و مـذهب أبو السُّـعـود في هـذه الـعلَّة الأخـيرة منـقولٌ حـرفيًّا مـن كـلام "البيضاوي" في تفسيره.[3]

و مـثالها أيضًا ما قـاله في تفسيره لـقوله تعـالى: ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُـبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾**﴾[4]؛ حـيث يـقول:(**لَلَّذِى بِبَكَّةَ**) « خـبر لأنَّ و إنَّمـا أُخـبر بالمعرفة مـع كـون اسمـها نـكرة لـتخصصـها بـسببين: الإضافة و الـوصف بالجمـلة بعدها.»[5]، فعلَّة مجئ خبر (إنَّ) معرفة مع كون اِسمها نكرة، هي تخصيصه بالإضافة.

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 09.

[2] - المصدر نفسه، ج 01، ص 09.

[3] - يُنظر: البيضـاوي (ناصر الدِّين أبي الخير): أنوار التنزيل و أسرار التأويل، إعداد و تقديم: محمَّد عبد الرحمان المرْعَشْلِي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لُبنان، د ط، 1998، ج 01، ص 25.

[4] - آل عمران/ 96.

[5] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 02 ، ص 60.

04 - عـــــلَّـــة فـــرق:

وردت هذه العلَّة في مواضع كثيرةٍ في التَّفسير، و التَّعليل بها يَنسِبُ إلى العرب وجوب تفريقهم بين أمرين لو لم يُفرَّق بينهما لأدَّى ذلك إلى الإلتباس.

و مثال ذلك ما علَّله أبو السُّعود في كسر (لام الأمر)، فوجدناه يقول - ناقـــلاً كلامه بحرفه من تفسيـــــري الزمخشري و البيضاوي - : «.. كمـــا كُـــسرت لام الأمـــر و لام الإضـــافة داخـــلة على المظهر، للفصل بينهما و بين لام الابتداء.»[1]

و يـــقدِّم في مـــعرض حـــديثه في تفسيره لقوله تعالى:﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾**﴾[2] مثالاً لها في قوله: « (فلم) أصله (لما) حُذفت عنه الألف فرقًا بين الاستفهامية و الخبرية.»[3]؛ فقولك: لِمَ صنعتَ كذا؟ هذا اِستفهامٌ واضح الدَّلالة يفرِّق بينه و الإخبار.

05 - علَّـــــة اِجتناب الإعلال:

و يقول في شأن لفظة (اسم) في البسملة: « و عند الكوفيين من السِّمة، و أصله (وَسَمٌ) حُذِفَتْ الواو و عُوِّضتْ عنها همزة الوصل ليَقِلَّ إعلالها. »[4].

06 - علَّة كثرة الاستعمال:

و هي علَّة لُغويَّة و نحويَّـــة تُؤدي إلى التَّغيير عن مُقتضى الحال عند كثرة الاستعمال، فهـــذا

---

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01، ص 09.

[2] - البـــــــــقرة / 91.

[3] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 01، ص 130.

[4] - المصدر نفسُه، ج 01، ص 09.

"ابن يعيش"(ت 643 هـ) يقول: « لكـــثرة الاستعمال أثرٌ في التَّغيير، ألا تراهم قالوا: (إيـــش) و المـــراد به: أيُّ شـــيءٍ، فغـــيَّروا هذه الأشياء عن مُـــقتضاها لضربٍ من التَّـــخفيف عنـــد كثرة الاستعمال.»[1]، و نجد هذه العلَّـــة في تفسير أبي السُّعـــود في العديد من المواضـــع، إذ يقول في شـــأنها: « و إنَّما لم يُكتب الألف لكثرة الاستعمال، قالوا و طُوِّلتْ الباء عوضًا عنـها.»[2].

فكثـــرة الاستعمال علَّة تُـــــوجب في الكلـــــمة ما لا تُـــــوجب في غيرها، فاللَّفظ إذا كَثُـــــرَ اِستعمـــــاله قد يُحذف كلُّـــــه أو بعضُـــه أو يلحـــق به أو تجـــوز فيه أشياءٌ ما لا تجوز في غيره.

و علَّة كثرة الاستعمال علَّة كثيرة الدَّوران في تفسير أبي السُّعود، ولا تكاد تخلو منها مسألةٌ أو جُزئيَّة من الجزئيَّات التي تتناول الواقع اللُّغوي، بـــالرَّغم مـــن أنَّ النُّـــحاة القُـــدامى لم يُـــرَ في متونهم هذا الإسراف في استخدام هذه العلَّة.

07 - علَّة إدغام:

و يقـــــول في شأنها: « و (الله) أصله الإله، فحُذفت همزته على غير قياس كما يُنبئ عنه وجوب الإدغام و تعويض الألف و اللام عنها ؛ حيث لزماه و جُرِّدَا عن معنى التَّعريف، و لذلك قيل يا الله بالقطع فإنَّ المحذوف القياسي في حـــكم الثَّابت فلا يحتاج إلى التَّدارك بما ذُكر من الإدغـــــام و التَّعويـــــض و قـــيل على قياس تخفيف الهمزة فيكون الإدغام و التَّـــعويض من خواص الاسم الجليل ليمتاز بذلك عمَّـــا عداه اِمتياز مُسمَّاه عـــمَّا سواه بما لا يوجد من نعوت الكمال.»[3].

---

[1] - ابن يعيش (موفَّق الدِّين): شرح الـمُفصَّل، عالم الكتب، بيـــــروت، لبنان، د ط، د ت، ص 79.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01، ص 10.

[3] - المصدر نفســـــه، ج 01، ص 10.

08 - علَّـــة أسلوب:

و مثـــالها في تعليقـــه في تقديم (الرَّحمـــان) على (الـــرَّحيم)؛ حيـــث قـــال في شـــأنها: « و تقديمـــه مـــع كـــون القـــياس تأخيره رعايةً لأسلوب التَّرقي إلى الأعلى كما في قولهم فُـــلانٌ عالم نحريرٌ و شُـــجاعٌ بـــاسلٌ و جـــوادٌ فيَّاضٌ؛ لأنَّه بـــاختصاصه به عزوجلَّ صار حقيقيًا بأن يكون قرينًا للاسم الجليل الخاص به تعالى و لأنَّ ما يدل على جلائل النِّعم و عظائمها و أصولها أحقُّ بالتَّقديم مما يدل على دقائـقها و فروعها و إفراد الوصفين الشريفين بالذكر لتحريك سلسلة الرحمة.»[1].

09 - علَّـــة دوام و استمرار:

و مثـالها تعليلـه لـرفـع ﴿**ٱلۡحَمۡـــــدُ لِلَّهِ ۝٢** ﴾[2]؛ حـيث قـال:« و إيثـار الرفع عـــلى النَّصـــب الـذي هو الأصـل للإيذان بأنَّ ثبوت الحمد له تعالى لذاته لا لإثبـات مُثبت و أنَّ ذلك أمـرٌ دائمٌ مستمرٌّ لا حـــادث متـجدد كـما تـفيد قراءة النَّصب و هـو السِّرُّ في كون تحيّة الخـليل للملائـكة عليهم التحيّة و السَّلام أحســـنُ من تحيتـــهم له في قوله تعالى:﴿.. **فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ.. ۝٢٥** ﴾[3].»[4]؛ فـــإيثارُ صيـــغة الـــرَّفع هُنـــا للإيـــذان بـــأنَّ الحمد أمرٌ دائمٌ مُستمرٌّ.

و مثـالها أيضًا في تفسيره لـقـوله تعـالى:﴿**وَقَـــــــالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَـــعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَـــا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُـــرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَـــــا هُم بِـــخَٰرِجِينَ مِـــنَ ٱلنَّارِ ۝١٦٧** ﴾[5]؛ حيث يقـول في شـأن جملة (**وَمَـــــا هُـــم بِخَٰرِجِينَ**

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 11.

[2] - الفاتحـــة / 02.

[3] - الذَّاريات / 25.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السابق، ج 01، ص 13.

[5] - البقـرة / 167.

مِـــنَ ٱلنَّارِ): « كـــلام مستأنف لبيان حالهم بـــعد دخولهم النَّار، و الأصـــل (و مـــا يخرجون) و الـــعدول إلى الإسميَّة لإفـــادة دوام نـــفي الخـــروج.»[1]؛ و إيثار الجملة الإسميَّة هنات في هذه الآية الكريمة لِمَا فيها من معنى الدّوام و الاستمرار. فإقامتهم دائمة في جهنَّم.

و مـــثالها أيـــضًا نجـــده في مـــعرض تـــفسيره لـــقوله تعـــالى:﴿**ثُـــمَّ قَـــسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَـــٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً .... ﴿٧٤﴾**﴾[2]؛ حـــيث يـــقـــول في شـــأن لـــفظة (قَسْوَةً): « (قـــسوة) أي هـــي في القســـوة مثـــل الحجـــارة أو زائـــدةً عليها فيها أو أنَّها مثلها أو مثـــل مـــا هـــو أشـــد منها قسوة كالحديد، فحُذف المضـــاف و أُقيم المضاف إليه مقامه، و يُعضِّـــدهُ القراءة بالجرّ عطفًا على الحجارة و إيراد الجـــملة اسميةً مع كون ما سبق فعليَّة للدَّلالة على استمرار قساوة قلوبهم.»[3]؛ فالعطف يُوجب أن يتبع المعطوفُ عليه المعطوفَ في جميع حالته، فعُدِل بالجملة الاسميَّة عن الفعلية لمعنى اِستمرار قساوة قلوبِهم.

10 - علَّة اتِّباع (مجاورة):

و استخدامه لهذه العلَّة كثيرٌ جدًّا، و هـــذه الكثرة كانت تبعًا لكثـــرة إيراد القراءات القُرآنيَّة المُختلفة في بعض الكلمات و الحروف رفـــعًا و نصبًا و جرًّا بالنَّظر إلى مُجَاوِرَاتِهَا.و هذه العلَّة تجعل الشيء يجري على شيءٍ آخر لمُجاورته إيَّاه حتى و إن كان ذلك خارجًا على القياس.

و مثـــالها في قـــوله: « و قُـــرِئَ (الحمدِ لِلّه) بـــكسر الدَّال اتباعًا لها باللاَّم، وبضم اللاَّم اتباعًا لها بـــالدَّال بناءً عـــلى تنزيـــل الكلمتين لـــكثرة استعمـــالهما مُقترنتين منزلة كلمة واحدة.»[4].

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 187.
[2] - البقرة / 74.
[3] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي، المصدر السابق، ج 01، ص 115.
[4] - المصدر نفسه، ج 01، ص 13.

يُقِرُّ أبو السُّعود أنَّ علَّة كسر (الدَّال) في القراءة القُرآنيَّة التي تكسرها إنَّما هي لمجاورتها اللاَّم، و علَّة ضمِّ (اللاَّم) في قراءة أخرى إنَّما هي لمجاورتها الدَّال؛ و هذا مردُّه إلى اِستعمال الكلمتين متلازمتين في أغلب التَّراكيب العربية.

و مثالها كذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾[1]؛ حيث وجدناه يقول: « و قُرِئَ بضمّ تاء (الملائكة) اتباعًا لضم الجيم في قوله تعالى (ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ) .»[2]، فضمُّ التَّاء في (الملائكةُ) تبعًا لضمِّ الجيم في (اُسجُدوا).

11 - علَّة إعمال المصدر:

و مثالها في قوله: « ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾[3] بالجرِّ على أنَّه صفة لله فإنَّ إضافته حقيقيَّة مفيدةٌ للتعريف على كلِّ حال ضرورة تعين إرادة الاستمرار، و قُرِئَ منصوبًا على المدح أو بما دلَّ عليه الجملة السابقة كأنَّه قيل: نحمد الله ربّ العالمين، و لا مساغ لنصبه بالحمد لقلَّة إعمال المصدر المحلّي باللام و للزوم الفصل بين العامل و المعمول بالخبر.»[4]

12 - علَّة تعيين الخطاب:

و هي علَّة لم تَرِدْ في العلل التي قسَّمها علماء الأصول إلى أربعة و عشرين نوعًا، فيكون أبو السُّعود بذلك منفردًا بهذه العلَّة عن غيره من النُّحاة.

---

[1] - البقرة / 34.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 87.

[3] - الفاتحة /02.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السابق، ج 01، ص 13.

و مثالها في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾[1]، حيث قال: « و (إيَّا) ضمير منفصل منصوب و ما يلحقه من الكاف و الياء و الهاء حروف زِيدت لتعيين الخطاب و التّكلّم و الغيبة لا محلَّ لها من الإعراب كالتاء في أنت و الكاف في أرأيتُك. »[2]؛ فعلَّة زيادة هذه الحروف في الكلام العربي إنَّما هي لتعيين المخاطب فقط وليستْ أصلاً في الكلمة.

13 - علَّة اهتمام:

و مثالها في قوله: « و تقديم المفعول به فيهما لما ذُكر من القصر و التخصيص كما في قوله تعالى: و إيَّاي فارهبون، مع ما فيه من التَّـعظيم و الاهتمام به. »[3]

و يـــقول أيضـــا: « و تـقـديم المـفعول للاهتمام و المحافظة على رؤوس الآي.»[4]

14 - علَّة تنصيص:

و مثالها في قوله: « و تكرير الضمير المنصوب للتَّنصيص على تخصيصه تعالى بكلِّ واحدة من العبادة و الاستعانة و لإبراز الاستلذاذ بالمناجاة و الخطاب.»[5].

15 - علَّة تأكيد:

و هي من العِلل التي يعتمد التَّعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السِّياقات المُختلفة عند تقعيد القاعدة.

و تـــأتي هذه العلَّـــة عند أبي السُّـــعود تفسيراً لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام.

---

[1] - الفاتحة / 05.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 16.

[3] - المصدر نفسه، ج 01، ص 17.

[4] - المصدر نفسه، ج 01، ص 32.

[5] - المصدر نفسه، ج 01، ص 17.

و مثـالها ما وجدناه في تعـليقه على قوله تعـالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَـــغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[1]، حيث قال: « و (لا) مزيدة لتأكيد ما أفاده غير من معنى النَّفي كـــأنَّه قيل: لا المغضوب عليهم و لا الضالين.»[2]

و يقول أيضا في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[3]: « هم ضـــمير فصل يفصل الخبر عن الصفة لتأكيد النسبة، ويُفيد اِختصاص المسند بالمسند إليه. »[4]؛ فعلَّـــة تكرير الضَّمير (هُـــم) هي تأكيد اِختصاصهم بالفلاح و الفوز.

و يقول أيضا مُعلقًا على قوله تعالى:﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝٧﴾[5]: « (وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ) عطف على ما قبله داخل في حكم الختم لقوله عز وجل و ختم على سمعه و قلبه و للوفاق على الوقف عليه لا على قلوبهم و لاشتراكهما في الإدراك من جميع الجوانب، و إعادة الجار للتَّأكيد و الإشـــعار بتغاير الختـــمين، و تقديم ختم قلوبهم للإيذان بأنَّها الأصل في عدم الإيمان. »[6]

و مثالها أيضًا في قوله و هو يُفسِّر قوله تعالى:﴿ وَلِكُلّٖ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَۚ... ۝٣٣﴾[7]: « جملة مُبتدأَةٌ مقررة لمضمون ما قبلها و (لكلٍّ) مفعول ثانٍ (لجعلنا) قدِّم عليه لتأكيد الشُّمول.»[8]

---

[1] - الفاتحة / 07.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 19.

[3] - البقرة / 05.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي:المصدر السَّابق، ج 01، ص 34.

[5] - البقرة / 07.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي:المصدر السَّابق، ج 01، ص 38.

[7] - النِّساء / 33.

[8] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 02، ص 172.

و يقول أيضًا في تفسيره للآية الكريمة:﴿ **مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ١٠٥**﴾[1]: « [...] فزيدت كلمة (لا) لتأكيد النفي.»[2]

و يضرب لنا مثالاً آخر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧**﴾[3]فيقول: « (**كَذَٰلِكَ**) إشارة إلى مصدر الفعل الذي بعده لا إلى شيء آخر مفهوم مما سبق و ما فيه من معنى البُعد للإيذان بعلوِّ درجة المشار إليه و بُعد منزلته، مع كمال تميُّزه عمَّا عداه و انتظامه في سلك الأمور المشاهدة و (الكاف) مُقحمةٌ لتأكيد ما أفاده اِسم الإشارة من فخامة، و محلُّه النصب على المصدرية، أي: ذلك الإراءُ الفظيعُ. »[4].

و في تفسيره للآية الكريمة: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦**﴾[5]: « اِستئنافٌ مسوقٌ لتقرير ما سبق من الأحكام و بيان كونها جارية على مناهج المهتدين من الأنبياء و الصَّالحين. قيل أصلُ النظم الكريم (يريد الله أن يُبيِّن لكم) فزيدتْ اللاَّمُ لتأكيد معنى الاستقبال للإرادة. »[6]

يقرُّ أبو السُّعود في هذه المواضع الثَّلاثة أنَّ هذه الإضافات: اللاَّم في (**وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ**) و الكاف في (**كَذَٰلِكَ**)، و اللاَّم في (**لِيُبَيِّنَ**)، كانت لزيادة تأكيد المعنى الذي أراد الله غزَّوجلَّ أن يُوصله للمُخاطب.

---

[1] - البقرة/ 105.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01 ، ص 142.

[3] - البقرة/ 167.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي:المصدر السَّابق، ج 01 ، ص 187.

[5] - النساء / 26.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 02، ص 168.

16 - علَّة اِمتناع الصَّرف:

ومفادها عند أبي السُّعود هو أنَّ هناك كلمات في العربية حقُّها التَّنوينُ، و لكن يمتنع ذلك لاِمتناع صرفها.و مثـالها ما وجدناه في قـوله: « (ص) و (ق) و (ن) يتأتى فيها الإعراب اللَّفظي أيضا و قد قُرِئَتْ بالنَّصب على إضمار فـعل أي (اذكـــر أو اقرأ صادً و قافًا و نونًـا)، و إنَّما لم تُنون لامتناع الصَّرف. »[1].

17 - علَّة جواز:

أورد أبو السُّعود هذه العلَّة لبيان جواز بعض القراءات في العربية، و من أمثلتها ما وجدناه في تفسيره لفواتح السُّور (الحروف المُقطَّعة)، إذ يقول: «[...] و على تقدير كـونها أسماء للسُّور أو للقرآن كان لها حظٌّ منه (الإعراب) إمَّا الرَّفع على الابتداء أو على الخبرية، و إمَّا النصب بفعل مُضمر كاذكر أو تقدير فعل القسم على طريقة (الله لأفعلنَّ) و أمَّا الجرُّ بتقدير حرفه حسبما يقتضيه المقام و يسـتدعيه النِّظام.»[2]. فإيرادُه للقراءات المتنوَّعة يدلُّ على جوازها ،كـــلٌّ بعلَّته (رفعًا و نصبًا و جرًّا).

و قال في فواتحِ السُّـــور ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾[3]، ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾[4] و أجاز تحريكهم، فقال: « و يجوز أن يكون ذلك في الكلِّ تحريكًا لالتقاء الساكنين و لا مساغ للنَّصب بإضمار فعل القسم لأنَّ ما بعدها من القرآن و القلم محلوف بهما و قد استكرهوا الجمع بين قَسَمَيْنِ على مُقْسَمٍ عليه واحد قبل انقضاء الأوَّل.»[5].

---

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 22.

[2] - المصدر نفسه، ج 01، ص 22.

[3] - يـــــس / 01.02.

[4] - ق / 01.

[5] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 01، ص 22.

و مثالها أيضًا في تعليقه على قوله تعالى:﴿**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾**﴾[1]؛ حيث قال: « (**وَمَغْفِرَةٌ**) أي ستر لما وقع من السَّائل من الإلحاف في المسألة و غيره مما يُثْقَلُ على المسؤول و صفح عنه، و إنَّما صحَّ الابتداء بالنكرة في الأوَّل لاختصاصها بالوصف، و في الثاني بالعطف أو بالصفة الـمُقدرة أي: و مغفرة كائنة من المسؤول.»[2].

يذهب أبو السُّعود في هذا الموضع إلى القول بجواز الابتداء بالنَّكرة لسببين: الأوَّل: أن تكون موصوفة (**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ**)، والثَّاني: أن تكون معطوفةً على نكرة (**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ**).

و مثالها أيضًا في قوله مُفسِّرًا لقوله تعالى: ﴿**...وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ... ﴿١٥٤﴾**﴾[3]: « (**وَطَآئِفَةٌ**) مبتدأ و ما بعدها إمَّا خبرها و إنَّما جاز ذلك مع كونها نكرة لاعتمادها على واو الحال، و إمَّا صفتها و الخبر محذوف أي و معكم طائفة.»[4].

18 - علَّة مُخالفة:

و مثالها في قوله: « و هو السِّرُّ في جعل ما عدا الواو الأولى في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾** ﴾[5] عاطفة و لا مجال للعطف هنا للمخالفة بين الأوَّل و الثاني في الإعراب. نعم يجوز ذلك بجعل الأوَّل مجرورا بإضمار الباء القسمية مفتوحًا لكونه غير منصرف. »[6]؛ فامتناعُ العطف في (الواو) الثَّانية و (الواو) الثَّالثة، لعلَّة المخالفة فكلمة (**ٱلنَّهَارِ**) معرَّفةٌ، مجرورة، أمَّا (**مَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ**) فليس من ذلك في شيءٍ، ولذلك

[1] - البقرة / 263.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 258.

[3] - آل عمران / 154.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 02 ، ص 101.

[5] - الليل /01 . 03.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السابق، ج 01، ص 22، 23.

اِمتنع العطف في هذا المـــوضع لمخالفة الثَّاني الأوَّل في الإعراب.

19 - علَّـــة نقيـــض:

يأتي أبو السُّعود بهذه العلَّة أحياناً ليدلِّلَ على أنَّ بعض الحروف تعمل عمل بعضها لكونها نقيضاً لها فحُمِلتْ عليها، ومن ذلك ما وجدناه في قوله: « و كلمة (لا) نافية للجنس مُفيدة للاستغراق عاملة عمل (إنَّ) بحملها عليها لكونها نقيضًا لها، و لازمة للاِسم لزومها. »[1]؛ فـ(لا) نافية، و(إنَّ) مُؤَكِّدةٌ، و لهذا عملتْ عملها؛ لأنَّها نقيضًا لها.

و في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦**﴾[2] يقول: « كلام مستأنف سيق لشرح أحوال الكفرة الغوَّاة المَرَدَةُ العُتَاةُ إثر بيان أحوال أضدادهم المتَّصفين بنعوت الكمال الفائزين بمباغيهم في الحال و المآل و إنَّما ترك العاطـف بينهما و لم يسلك به مسلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ۝١٤**﴾[3] لما بينهما من التنافي في الأسلوب و التباين في الغرض.»[4]

20 - علَّة إفراد و تنكـــــير:

و يُوردُ أبو السُّعود هذه العلَّة في قوله: « و اِسمها مبني على الفتح لكونه مفردا نكرة لامُضافا و لا شبيها به، و أمَّا ما ذكره الزجاج من أنَّه معرب، و إنَّما حُذِفَ التنوين للتَّخفيف فمما لا تعويل عليه، و سبب بنائه تضمنه لمـــعنى من الاستغـــراقية لا أنَّه مركب معها تركيب خمسة عشر كما توهم.»[5]

---

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01 ، ص 24.

[2] - البقـــــــرة / 06.

[3] - الانفطار / 13. 14.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 01، ص 35.

[5] - المصدر نفسه، ج 01، ص 24.

إنَّ اِختلاف النُّحاة جليٌّ في مسألة بناء اِسم لا النَّافية للجنس، فقيل: « بُنِيَ لتضمُّن معنى (مِنْ) وذلك لأنَّ نحو: (لا رجلاً) جواب لمن قال: (هل من رَجُلٍ؟) فالأصل: (لامن رجلٍ)، فتضمَّن الاسم معنى (مِنْ) فبُنِيَ. و قيل: لأنَّهم ركَّبُوا (لا) مع الاِسمِ تركيب خمسة عشر، ورجَّحوا الأوَّل؛ لأنَّ بناء الاسم لتضمُّن معنى الحرف مألوفٌ معروفٌ بخلاف بنائه لتركيبه مع الحرف، والشَّاعر قد نطق بـ(من) حين أُضطُرَّ، فقال:[1]

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَ قَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ »[2]

فذهب أبو السُّعود مذهب "ابن هشام الأنصاري" (ت 762 هـ) في علَّة بناء اِسم لا النَّافية للجنس، الذي يقول: «إنْ كان مفرداً، أي غير مُضافٍ ولا شبيه به، بُنِيَ على ما يُنصبُ به لو كان معربًا.»[3].

21 - علَّة تغليب:

و مثالها في قوله وهو يُفسِّر قوله تعالى: ﴿ **..بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ..** ﴿٤﴾ ﴾[4]: « و هو القرآن بأسره و الشريعة عن آخرها و التعبير عن إنزاله بالماضي مع كون بعضه مترقبًا حينئذٍ لتغليب المحقق على المقدار أو لتنزيل ما في شرف الوقوع لتحققه منزلة الواقع كما في قوله تعالى: ﴿ **..إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ... ﴿٣٠﴾** ﴾[5] مع أنَّ الجنَّ ما كانوا سمعوا الكتاب جميعًا و لا كان الجميع إذ ذاك نازلاً.»[6].

---

[1] - ثعلب (أبو العبَّاس أحمد بن يحي): مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1964، ص 176.

[2] - حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النَّحو العربي، دار الشروق، عمان الأردن، ط 01، 2000، ص 82.

[3] - ابن هشام الأنصاري (جمال الدِّين عبد الله بن يوسف): شرح قطر النَّدى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط 04، 2004، ص 155.

[4] - البقرة / 04.

[5] - الأحقاف / 30.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 33.

و يقول أيضا في تعليقه على الآية الكريمة: ﴿..وَبِـــــــــــــالْآخِرَةِ هُـــــــمْ يُـــــــــوقِنُونَ ۝﴾[1]: « و الآخـــرة تأنيث الآخر كما أنَّ الدُّنيا تأنيث الأدنى غُلِّبَتَا على الدَّارين فجرتا مجرى الأسماء. »[2]

22 - علَّة تعظيـــم:

و مثالها تفسيره لقوله تعـــالى: ﴿أُوْلَـٰٓـــــئِكَ عَلَىٰ هُـــــدًى مِّن رَّبِّـــــــــهِمْۖ.. ۝﴾[3]: « (أُوْلَـٰٓـــــئِـــــكَ) مبتـــدأ و قـــوله غـــزَّ و عَلَا (عَلَىٰ هُـــــدًى) خـــبره و ما فيه من الإبهام المفهوم من التَّنكير لكمال تفخيمه كأنَّه قيل على أي هدى؟ هدى لا يُبْلَغُ كنهه و لا يُقادر قدره .»[4]

23 - علَّة تشبيه:

التَّعليل بالمشابهة تزخر به كُتب النُّحاة، المتقدِّمين و المتأخرين، فهي سبيلهم حين يجدون ما يخرق أصولهم و قواعدهم في كثير من الأحيان، فهم قسَّموا الكلام إلى ثلاثة أقسامٍ و اَعطوا كلَّ قسمٍ حدُّه وأصوله، وحين يخرج الاستعمال اللُّغوي إلى غير ما بنوا تكون المشابهة هي وسيلتهم للخروج من هذا الإشكال اللُّغوي.

و هي علَّة نحويَّة كثيرة الوُرود في تفسير أبي السُّعود، وهذا يعني أنَّ أبا السُّعود يتكِئُ على الوسيلة عينها التي اِستخدمها النُّحاة قبله، و هذا ليعالج مختلف موضوعات اللُّغة و النَّحو، ويجمع شتاتها و يُنظِّمها في خيطٍ واحدٍ حتى تكون بمثابة القانون العام الذي يُهتدى به للتَّرجيح بين المسائل. فوجدناه يُعلِّلُ عمل (إنَّ) الذي هو نصب الاسم الأوَّل و رفع الثَّاني بمشابهتـــها الفعل في نواحٍ كثيرة و نلحظُ هذا في قوله: « و (إنَّ) من الحروف التي تُشابه الفعل في عـــدد

[1] - البقرة / 04.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ، ص 33.

[3] - البقرة / 05.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 01، ص 33.

الحروف و البناء على الفتح و لزوم الأسماء و دخول نون الوقاية عليها كأنَّني، و لعلَّني و نظائرهما و إعطاء معانيه و المتعدي خاصة في الدُّخول على اِسمين و لذلك أُعملتْ عمله الفرعي و هو نصب الأوَّل و رفع الثَّاني إيذانًا بكونه فرعًا في العمل دخيلا فيه، و عند الكوفيين لا عمل لها في الخبر بل هو باق على حاله بقضية الاستصحاب و أُجيب بأنَّ ارتفاع الخبر مشروط بالتجرد عن العوامل و إلاَّ لما انتصب خبر كان و قد زال بدخولها فتعيَّن إعمال الحرف. »[1]، فمشابهة (إنَّ) للفعل في عدد الحروف (عند فكِّ الإدغام)، و البناء على الفتح، أدى بها لأنْ تعمل عمله الفرعي فتنصب الأوَّل و ترفع الثَّاني.

و نجد مثالاً لها في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ... ﴿١٧٧﴾**﴾[2]؛ حيث يقول: «[..] و إنَّما أُخر ذلك لما أنَّ المصدر أعرف من المحلي باللام لأنَّه يشبه الضَّمير من حيث إنَّه لا يوصف و لا يوصف به.»[3]

و مثالها في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ... ﴿١٠٢﴾**﴾[4]: « يُعلِّمون النَّاس السِّحر، إغواءً و إضلالا، و الجملة في محل نصب على الحالية من ضمير (كفروا) أو من الشياطين، فإنَّ ما في (لكن) من رائحة الفعل كافٍ في العمل في الحال أو في محل الرفع على أنَّه خبر ثان للكن أو بدل من الخبر الأوَّل.»[5].

و أبو السُّعود هُنا يُقرُّ بأنَّ (لكن) تُشبه الفعل كذلك لهذا عملتْ عمله، و لكنَّه لم يُفصح عن النواحي التي شابهت فيها الفعل، ولعلَّه كان يقصد من قوله (رائحة الفعل) لزومها البناء، و تعداد الحروف كذلك، شأنها في ذلك شأن (إنَّ) و أخواتها.

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 35.

[2] - البقرة/ 177.

[3] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق ، ج 01، ص 193.

[4] - البقرة/ 102.

[5] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق ، ج01، ص 137.

و مثالها في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾**﴾[1] ، حيث قال: « (**وَمَن كَفَرَ**) عطفٌ على مفعول فعل محذوف تقديره أرزق من آمن و من كفر ،و قوله تعالى: (**فَأُمَتِّعُهُۥ**) معطوف على ذلك الفعل أو في محل رفع بالابتداء، و قولـــــه تعالى: (**فَأُمَتِّعُهُۥ**) خبره أي: فأنا أُمتعه، و إنَّما دخلته الفاء تشبيهًا له بالشرط.»[2]

و مثالها أيضًا ما جاء به مُفسِّرًا لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾**﴾[3] « (**وَإِن تَكُ حَسَنَةً**) أي: و إن تك مثقال ذرة حسنة أُنِّثَ لتأنيث الخبر أو لإضافته إلى (الذرة)، و حُذِفَ النون من غير قياس تشبيهًا بحروف العلَّة و تخفيفًا لكثرة الاستعمال.»[4]

و يقدِّم أبو السُّعود مثالاً آخر في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧﴾**﴾[5]: «[...] و كيف في محل النصب على التَّشبيه بالحال أو الظرف. »[6]

24 - علَّة تخفيـــــف:

و هي علَّة تتصل بطبائع العرب و سجيَّتهم في القول إذ كانوا يميلون إلى اِختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مُخلاً بكلامهم، فهم يستقبحون ما يستثقلون فيجتنبونه.

---

[1] - البقرة / 126.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 159.

[3] - النِّساء / 40.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق، ج 02 ، ص 177.

[5] - التوبة / 07.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 04 ، ص 45.

و علَّة التَّخفيف من العِلل التي كان يُعلِّلُ بها أبو السُّعود، فهو يُعلِّلُ بعض ظواهر اللُّغة فيصف تصرُّف العرب حيالها طلباً للخفَّة. و سأكتفي هنا بعرض هذا مثال لتوضيح الفكرة، فمن ذلك ما قاله مُفسِّرًا لقوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَـــــــــن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨**﴾[1]: « (**وَمِنَ ٱلنَّاسِ**) و أصل (ناس) (أُناس) كما يُشْهَدُ له (إنسان) و (أُناسي) و (أنس) حُذِفَتْ همزته تخفيفًا.»[2].

25 - علَّة استغناء:

و هـــي علَّـــة كثيـــرة الاستعمـــال عـــند العـــرب، فيُـــنسَب إليهم أنَّهم قد اِستغنـــوا بشيءٍ عن شيءٍ، قال السُّيـــوطي عن الاِستغناءِ: « هو باب واسعٌ فكثيراً ما اِستغنت العرب عن لفظٍ بلفظٍ و من ذلك اِستغنائهم عن تثنية (سواء) بتثنية (سيّ) فقالوا (سيَّان) ولم يقولوا: (سواءان). وتثنية (ضبع) الذي هو اِسم المُؤنَّث عن تثنية (ضبعان) الذي هو إِسمٌ للمذكَّر فقالوا: (ضبعان)، و لم يقولوا: ضبعانان. »[3]، وعقد "ابن جنِّي" بابًا في الاستغناء بالشَّيء عن الشَّيء.[4]، وقال أبو حيَّان: « العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ألا ترى اِستغناءهم بـ(ترك) و (تارك) عن (وَذَرَ) و (وَاذِرْ). »[5].

و الاستغناءُ من العِلل التي وَرَدَتْ كثيراً في تفسير أبي السُّعود، ويستخدمها لتعليل الاستغناء عن بعض الكلمات بكلمات أُخرى في التنزيل العزيز.

---

[1] - البقرة / 08.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق ، ج 01، ص 39.

[3] - السُّيوطي (جلال الدِّين): الأشباه و النَّظائر في النَّحو، تحقيق: محمَّد عبد القادر الفـــاضلي، المكتبة العصريَّة، بيروت، لبنان، ط 01، 1990، ص 61.

[4] - يُنظر: ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان): الخصائص، ج 01، ص 271.

[5] - السُّيوطي (جلال الدِّين): الأشباه و النَّظائر في النَّحو ، ص 61.

و من أمثلة ذلك ما قاله و هو يُفسِّرُ قوله تعالى: ﴿..وَقُـــــــــــــــلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ.. ﴿٣٦﴾﴾[1]: « حال أُسْتُغْنِيَ فيها عن الواو بالضَّمير أي متعادين يبغي بعضكم على بعض بتضليله.»[2]

و مثالها في قوله مُفسِّرًا للآية الكريمة: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُـــــمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾﴾[3]: « (ٱلْمَـــــــلَٰٓئِكَةُ) مبـــتدأ و قـــوله تعالى: (يَضْـــــــــرِبُونَ وُجُوهَـــــــهُمْ) خبره و الجملة حالٌ من الموصول قدْ أُستُغني فيها بالضمير عن الواو. »[4]

- **علَّة استغناء عن العاطف:**

و أحدُ أمثلتها ما قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾[5]، إذ يقول: « (وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ) جمع راكع و ســـاجد أي للطَّـــائفين و المصلين لأنَّ القيام و الركوع و السجود من هيئات المُصلي و لتقارب الأخيرين ذاتًا و زمانًا تُرك العاطف بين موصوفيهما. »[6]؛ فتُرِكَ العطف بين (الرُّكوع و السُّجود) لتقاربهما ذاتاً وزماناً.

---

[1] - البقرة / 36.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج01، ص 91.

[3] - الأنفال / 50.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمـــادي: المصدر السَّابق، ج 04 ، ص 27.

[5] - البقرة / 125.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01، ص 158.

- **علَّة الاستغناء عن التَّأنيث:**

و مثالها ما قدَّمه أبو السُّعود في تفسيره للآية الكريمة: ﴿**قَدْ كَـــانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا۟... ﴿١٣﴾**﴾[1]: « (**قَدْ كَانَ لَكُم**) جواب قسم محذوف و هو من تمام القول المأمور به جِيءَ به لتقرير مضمون ما قبله و تحقيقه و الخطاب لليهود أيضًا، و الظرف خبر كان على أنَّها ناقصة و لتوسطه بينها و بين اِسمها. تُرك التَّأنيث على أنَّ التَّأنيث ههنا غير حقيقي أو هو متعلق بكان على أنَّها تامة، و إنَّما قُدِّم على فاعلها لما مرَّ مرارًا من الاعتناء بما قُدِّم و التَّشويق إلى ما أُخِّرَ. »[2].

- **علَّة استغناء عن التأكيد بالنون:**

و مثالها في قوله مُفسِّرًا للآية الكريمة: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾**﴾[3]: « (**وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ**) عطف على الجواب، و إنَّما لم يُؤَكَّد بالنون لكونه منفيًّا. »[4].

26 - علَّة إعمـــال:

يُعلِّـــلُ أبو السُّعود بهذه العلَّة فيُعْمِلُ بعض الأدواة، و من ذلك إعماله لـ(لو) فتردُّ الفعل المضارع ماضيًا.

و من ذلك ما قاله مُفسِّرًا لقوله تعالى:﴿**وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾**﴾[5]: « (**وَلَوْ تَرَىٰ**) أي: (و لو رأيتَ) فإنَّ (لو)

---

[1] - آل عمران / 13.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق ، ج 02 ، ص 12.

[3] - آل عمران / 187.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السابق، ج 02 ، ص 124.

[5] - الأنفال / 50.

الامتناعيَّة تردُّ المضارع ماضيًّا كما أنَّ (إنَّ) تردُّ الماضي مضارعًا. »[1] فأعمل أبو السُّعود هنا الحرف (لو) ليُعلِّلَ ترك المضارع و استبداله بالماضي.

27 - علَّة استثقال:

و هي من العِلل التي يكثر دورانُها في أسفار النُّحاة، المتقدمين و المتأخرين، و مؤدَّاها أنَّ العرب يستثقلون عبارة، أو حرفًا، أو حركةً، و أكثر ما يكون ذلك فيما كَثُرَ دورانه في كلامهم فيفرُّون منه إلى ما هو أخف عليهم.

فالقصد من هذه العلَّة كالقصد من علَّة التَّخفيف؛ لأنَّ مُؤَدَّاها واحدٌ و هو طلب الخفَّة في الكلام إذ ترى "خديجة الحديثي" أنَّ هذه العلَّة هي من حيث النَّتيجة عين علَّة التَّخفيف أو الاستخفاف.[2]

فالعـــــرب يجعلون الممنوع من الصَّرف في موضع الجرِّ مفتوحًا لأنَّهم يستثقلون الكسرة فيه لأنَّه ضارع الفعل بثقله، إذ يقول سيبويه: « و اِعلم أنَّ ما ضارع الفعل المضارع من الاَسماء في الكلام و وافقه في البناء أُجرِيَ لفظه مجرى ما يستثقلون و منعوه ما يكون لِمَا يستخفون و ذلك قولك: أبيض و أسود و أحمر و أصفر، فـــهذا بناء (اِذهب و اِعلم)، فيكـــون في موضع الجر مفتوحًا. »[3].

و يُورد أبو السُّعود هذا النوع من العلَّة في تفسيره في العديد من المواضع، ومنها ما علَّل به حذف الواو من الجملة الحاليَّة، جاء هذا في تفسيره للآية الكريمة: ﴿**وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤**﴾[4]: « (**أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ**) عطف عليه أي: (أو قـائلين) من القيلولة نصف النَّهار كقوم شُعيب، و إنَّما حُذفت الواو من الحال المعطوفة على أختها

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 04 ، ص 27.

[2] - خديجة الحديثـــي: دراسات في كتاب سيبويه، ص 202.

[3] - سيبويه (أبو عمرو بن عثمان بن قُنْبُر): الكتاب، ج 01، ص 21.

[4] - الأعـــــراف / 04.

استثقالاً لاجتماع العاطفين. »[1]؛ لأنَّ أصل التَّركيب:(أَوْ وَ هُمْ قَائِلُونَ) فحُذفت الواو العاطفة نظراً للثِّقل العرض مع (أو).

28 - علَّة تعويض:

و تأتي هذه العلَّة عند أبي السُّعود لتفسير لحاق بعض الحروف أو الكلمات للتَّراكيب أو العبارات التي يُفترضُ أنَّها قد حُذفَ منها بعض أجزائها فعُوِّضَ عنها، فهذه العلَّة « تقوم على اِفتراض أصل مُقدَّر حُذِفَ و عُوِّضَ عنه.»[2].

و من أمثلتها عند أبي السُّعود تعليله الذي جاء به في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿**لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾**﴾[3] فوجدناه يقول: « (**عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ**) أي ما يليق بحال كلّ منهما و قُرئ بسكون الدَّال و هي جملة مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب مبيِّنة لمقدار المتعة بالنظر إلى حال المطلَّق إيسارًا و إقتارًا أو حال من فاعل (**مَتِّعُوهُنَّ**) بحذف الرَّابط أي (على الموسع منكم) أو على جعل الألف و اللاَّم عوضًا من المضاف إليه عند من يُجَوِّزُهُ أي: على موسعكم.»[4].

و مثالها أيضًا في تعليله لزيادة (الميم) في (اللَّهمَّ)، و ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾**﴾[5] إذ يقول: « (**قُلِ ٱللَّهُمَّ**) الميم

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 03، ص 211.

[2] - شعبان عَوض محمَّد العبيدي: التَّعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، د ط، 1999، ص 270.

[3] - البقـــرة / 236.

[4] - أبو السُّـــعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01، ص 234.

[5] - آل عمران / 26.

عِوض عن حرف النداء و لـذلك لا يجتمعان و هذا من خصائص الاسم الجليل كدخوله عليه مع حرف التَّعريف، و قطع همزته، و دخول تاء القسم عليه و قيل أصله (يالله أَمِنَّا بخيرٍ) أي: أقصدنا به، فخُفف بحذف حرف النداء و متعلقـــات الفعل و همزته. »[1].

29 ـ علَّة نظير:

وهـــي التـــي تجعل الشَّـــيء يجري مـجرى شيءٍ آخر في الاعراب، و هذا لمناظرته له في نواحٍ عدَّة.

و قد علَّل بها أبو السُّعود مرَّات عديدة في تفسيره، فـ(كاد) مثلاً يطَّرد في كلام العرب مجيء خبرها مضارعًا عاريًا عن (أن) كما في (عسى)، فتُحمل عليها لكونها نظيراً لها.إذا قال أبو السُّعود مـــعلِّقًا عـــلـــى الآيـــة الـــكريمة: ﴿يَـــــــكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَـــــــــــفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيـــــــــهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَـــــــــامُواْۚ وَلَـــــــــوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَـــذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡـــــصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُـــــلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠﴾[2]: « و (كاد) من أفعال المقاربة وُضعت لمقاربة الخبر من الوجود لتآخُذِ أسبابه، لكنَّه لم يوجد بعد لفقد شرط أو لعروض مانع و لا يكون خبرها إلاَّ مُضارعًا عـــاريًا عن كلمة (أن) و شذَّ مجيئه اسمًا صريحًا، و كذا مجيئه مع (أن) حملاً لهـــا على (عسى)، كما تُحمل هي عليـــــها بالحذف لما بينهما من المقارنة في أصل المقـــاربة، و ليس فيها شائبة الإنشائيَّة كما في (عسى).»[3].

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق ، ج 02، ص 21.

[2] - البقـــــرة / 20.

[3] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01، ص 54.

30 ـ علَّة حمل على المعنى:

و يعتمد التَّعليل بها على المفهوم العام للكلام أي على معناه الذي يُفهم منه فلذلك تُوجبُ هذه العلَّة اِلتزام ترتيب ما في الكلام كالتَّقديم أو التأخير حفاظًا على صحَّة المعنى و اِستقامته.[1]

و من أمثلتها في تفسير أبي السُّعود ما قاله و هـو يُفسِّـر قـوله تعالى: ﴿**وَيَـــوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَـــدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَـــا ٱللَّهُ بِغَـٰفِـــلٍ عَـــمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾**﴾[2]: « (**يُرَدُّونَ**) و قُـــرِئَ بالتاء، أوثِرَت صـيغة الجـمع نظرًا إلى معنى من بعد مـــا أوثِرَ الإفراد نظرًا إلى لفظها، لما أنَّ الرَّدَ إنَّما يكـــون بالاجتماع. »[3]؛ فإيثار صيغة الجمع في (**يُرَدُّونَ**) لأنَّ الرَّدُّ إلى العذاب إنَّما يكون بالاجتماع. أي حملاً على معنى الجمع.

و مثالها أيضًا مـــا قاله مُفسِّرًا لقوله تـعالى: ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُـــم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَـــدٍ إِلَّا بِـــإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُـــمْ وَلَا يَـــنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِـــمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَـــا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُـــمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَـــمُونَ ﴿١٠٢﴾**﴾[4] في قـوله أيضًا: « (**فَيَتَـــعَلَّـــمُونَ مِنْهُمَا مَـــا يُفَـــرِّقُونَ بِهِۦ بَـــيْنَ ٱلْـمَـــرْءِ وَزَوْجِهِۦ**) عطـــف على الجـــملة المنفية فـــإنَّها في قوة المثبتة كأنَّه قيل (يعلمانهم) بعد قولهما (إنَّما نحن..)و الضمير لـ(أحد) حملاً على المعنى كما في قولـــه تعالى:﴿**فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾**﴾[5]. »[6].

---

[1] ـ يُنظر:أسعد خلف العوادي: العِلل النَّحويَّة في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمَّان، الأردن، ط 01، 2009، ص 279.

[2] ـ البـــــقرة / 85.

[3] ـ أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السابق، ج 01، ص 126.

[4] ـ البقـــرة / 102.

[5] ـ الحاقـــة / 47.

[6] ـ أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 01، ص 139.

و مثالها أيضًا في قوله مُفسِّرًا للآية الكريمة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡـــرِضُ ٱللَّهَ قَـــرۡضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًـــــــا كَثِـــيرَةً وَٱللَّهُ يَـقۡبِضُ وَيَبۡـــصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥﴾[1] :« (فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ) بالنَّصب على جواب الاستفهام حملاً على المعنى فإنَّـــه في معنى (أ يُقرضه) و قُرِئَ بالرَّفع أي يضاعف أجره و جزاءه. »[2].

31 - علَّة عدم اللُّبس:

و هي علَّة كثيراً ما تأتي عند أبي السُّعود تفسيراً لالتزام العرب اِستعمالاً ما من اِستعمالات اللُّغة مُختلفًا عمَّا ينبغي أن يكون عليه هذا الاِستعمال تجنُّبًا للالتباس الذي قد يحصل بين الاستعمالين.

فمن ذلك ما علَّله بها أيضًا في باب جواز اِفراد الحال، مستشهداً على ذلك من القرآن نفسه،و مثالها في تفسيره لقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٨﴾[3]: « (قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ)، أي مُقيمًا للعـــدل في جميع أموره بيان لكماله تعالى في أفعاله إثر بيان كماله في ذاته و اِنتصابه على الحالية من الله كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا ٩١﴾[4] و إنَّما جاز إفراده مع عدم جواز جـــاء زيد و عمرو راكبًا لعدم اللُّبس كقوله تعالى: ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَـٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةً ٧٢﴾[5].»[6].

و لذلك فإنَّ هذه العِلل التي ذكرناها ليست كلَّ العِلل في هذا التَّفسير، و إنَّما هي ما وسعنا المقام عن اِيجاد، وهي كافية لإعطاء صورة واضحة عن أنواع العِلل في التَّفسير.

---

[1] - البـــقرة / 245.

[2] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السابق، ج 01، ص 238.

[3] - آل عمران / 18.

[4] - البقـــــرة / 91.

[5] - الأنبـــياء / 72.

[6] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ج 02 ، ص 17.

و كلُّ هذه العِلل تدلُّنا على اِهتمام أبي السُّعود بالعلَّة النَّحويَّة و اِستفادته منها في تثبيت الأحكام أو شرحها و تفسيرها لتثْبُت في ذهن الدَّارس و المتعلِّم، و يستطيع بها مقارنة حكم بآخر، و التَّفريق بينها، و قد جرت كلُّ هذه الأنواع جريانًا طبيعيًّا من غير تعقيد و لا إرباك للدَّارس - إلاَّ ما شَذَّ في بعض المواضع - .

ثانياً: منهج أبي السُّعود في استخدام العلَّة النَّحوية:

إنَّ اِستخدام النُّحاة للعلَّة - في مُجـــــمله - ظهر جليًّا أنَّه يسير في اتجاهين غَلَبَا على مُتُونهم في هذه المرحلة: [1]

أحدُهما: نزع إلى جمـــع ما يُستطاع من العلل، و الترجـــيح بينها في مُطوَّلاتٍ نحويَّةٍ كشرح الكافية، و البسيط لابن أبي ربيع، و غـــيرها، و **الآخـــــــــر**: نزع إلى اختيار عِلَّة منـــاسبة أو أكثر، و السُّـــــــكوت عن العلل الأخرى، كما في الـمُختـــــــــصرات، مثل: الكـــافية، و قطر النَّدى.

و قد وقع هذان الاتجاهان بصفةٍ عامةٍ في أَسْرِ عِلَلِ النُّحاة السابقين.

و أبو السُّعود أحد أولئك الذين اِهتمُّوا بالعلَّـــــة النَّحوية؛ فبعد اِطِّلاعنا عـــــلى العِلل في تفسيره بدا لنا أسلوبه فيها واضحًا، و وجدناه أنَّه يتَّسم بجملة من السِّمات نستطيعُ عرضها على ما يأتي:

01 - الإكثار من اِستخدام العلَّة:

لا يخفى على كَلِيلِي النَّظر أنَّ العلَّة النَّحويَّة نشأتْ مَنْشأً عربيًّا خالصًا؛ فهي سمة من سمات العربيّ الذي ما اِنفكَّ يحاول تعليل هذه اللُّغة، فأكثر من اِستخدام العلَّة بشكل بارزٍ ، وليس أدلَّ على ذلك من قول "حُسين خميس الملخ": « وَجَدَ النُّحاة منذ أوائل القرن السَّابع الهجري أنفُسهم أمام تراث نحويٍّ قد نضُجَ أو كاد، فلم يعدْ أمامهم مجالٌ واسع في تقرير أحكام النَّحو العامة، إذ اِستوى النَّحو على عوده، فوجَّهوا هِمَّتهم إلى مسائل الخلاف و العلل، حتى أصبـــــح الإكثـــــــار من العلل سمة غالبة علـى كثير من مُؤَلفاتهم، فابن خبَّاز يفتخر بأنَّه عَلَّلَ بناء

[1] -يُنظر، حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النَّحو العربي، ص 85، 86.

الفعل الماضي على الفتحة بخمسة عشر وجهًا في شرح الإيضاح، اِقتصر على اِثنين منها في الغُرَّةِ المخفيَّة.»[1]

و أبو السُّعود واحد من هؤلاء العلماء أيضًا، فعلى الرَّغم من ثورة بعضهم على العلَّة النَّحوية، إلاَّ أنَّ أبرز ما يُطالعُنا و يُلفت اِنتباهنا في الأجزاء الأربعة من تفسيره كثرة التَّعليل كثرة مُفرطةً، فلا يكاد يخلو تفسيرٌ واحدٌ لآيِ التَّنزيل العزيز من اِستخدامٍ لعلَّة نحوية، و توضيحها، و محاولة ترسيخها في الأذهان، و لا نكاد نجد صفحةً من كتابه خلت من العلَّة النَّحوية، و ما ذلك إلاَّ دليل على شدَّة اهتامه بالعلَّة، و إيمانه بأهميتها في التَّفسير القُرآني. و أمثلة ذلك واضحة جدًّا كما تقدَّم معنا في أنواع العلل في تفسيره.

02 - متابعة النُّحاة السَّابقين في تعليلاتهم تارةً، و دحضها تارةً أُخرى:

لم يتفرَّد أبو السُّعود بعلله النَّحوية في صفحاتٍ كثيرةٍ من تفسيره، و إنَّما هي مِمَّا اِطَّلع عليه ممن سبقوه من الرَّعيل الأوَّل من النُّحاة. فنجد في مواضع كثيرة من التفسير الكثير من العلل المَعْزُوَّةِ إلى قائليها.

و ليس أدلَّ على ذلك من قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿**...فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ... ١٧٠**﴾[2] « خيراً منصوب على أنَّه مفعول لفعل واجب الإضمار، كما هو رأي الخليل و سيبويه، أو على أنَّه نعتٌ لمصدر محذوف، كما هو رأي الفرَّاء، أو على أنَّه خبر كان المضمرة الواقعة جواباً للأمر لا جزاءً للشَّرط الصِّناعي، و هو رأي الكسائي و أبي عُبيدة.»[3]، و يقول أيضًا في موضع آخر و هو يفسِّر قوله تعالى: ﴿...**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ... ٢٦**﴾[4]: «و كان الأصل دخول الفاء على الجملة لأنَّها الجزاء، ولكن كرهوا إيلاءها حرف الشَّرط؛ فأدخلوها الخبر، وعُوِّضَ

[1] - حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النَّحو العربي، ص 89.

[2] - النِّساء / 170.

[3] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 02، ص 258.

[4] - البقرة / 26.

المبتدأ عن الشَّرط لفظًا.»[1]. و اِســتخدم أيضًا عــلل كـــان قد أَخذها عن سابقيه من النَّحـاة و المفسرين، لكنَّه لم يُصرِّح لفظًا بِاسم صاحب العلَّة المُستخدمة؛ فمثال ما أخذه عن النُّحاة تعليله لبناء اِسم لا النَّافية للجنس بقوله: « و اِسمها مبني على الفتح لكونه مــفردا نــكرة لامُــضــافا و لا شــبيها بــه. »[2]. و كـــان قــد أخـــذه عن ابن هشـــام الأنـــصاري و إن لم يُـــصرِّح بهذا؛ فابن هشـــام ذكـــر في شـــرح قـــطر النَّدى أنَّ اِسم لا النَّـــافية للجنس: « إنْ كان مُفـــردًا، أي غـــير مُضـــافٍ و لا شبيه به، يُبنى على ما يُنصبُ به لو كان مُعربًا. »[3]

و يـــلاحظ كـــذلك علـــى أبي السُّـــعود أنَّـــه لم يـــكتفِ بقـــبول بعض العلل النَّحوية، و إنَّما دحض بعضها و أسقطها و نعت صاحبها بالواهم، و من ذلك مثلا ما قال رافضًا علَّة (الزَّجاج) في إعراب اسم لا النافية للجنس: « و أمَّا ما ذكره الزجاج من أنَّه معرب، و إنَّما حُذِفَ التنوين للتَّخفيف فمما لا تعويل عليه، و سبب بنائه تضمنه لمعنى من الاستغراقية لا أنَّه مركب معها تركيب خمسة عشر كما توهم.»[4]، و يقول أيضًا: « و (إيَّـــا) ضـمير منفصل منصوب و ما يلـحقه من الكاف و الياء و الهاء حـروف زيدت لتـــعيين الخطاب و الـتّكلّم و الغيبة لا مـحلَّ لها من الإعراب كالـتَّاء في أنت و الكـــاف في أرأيتُك. »[5]، و يُفنِّدُ مذهب (الخليل) في ذلك فيقول:« و ما اِدَّعاه الخليل من الإضافة مُحتجًا عليه بما حكاه عن بعض العرب إذا بلغ الرَّجل الستين فإيَّاه و إيَّا الشواب فمما لا يُعوَّلُ عليه. »[6]. و هذا دليل على اِستقلال أبي السُّعود بآراءٍ نحويَّة، و لعلَّ هذا كان دفعاً لتُّهم الموجَّة إليه من أنَّ تفسيره محضُ تقليد، و إعادة لما قيل من كلام سابقيه.

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 73.

[2] - المصدر نفسه، ج 01، ص 24.

[3] - ابن هشام الأنصاري: شرح قطر النَّدى، ص 155.

[4] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي:لمصدر السَّابق، ج 01، ص 24.

[5] - المصدر نفسه، ج 01، ص 16.

[6] - المصدر نفسه، ج 01، ص 16.

03 - إيرادُ علل لم ترد في تقسيمات النُّحاة الأوائل للعلَّة النَّحوية:

جاء أبو السُّعود بعلل أخرى غير تلك التي ذكرها علماء الأصول، و كنت قد ذكرتها في مكانها من أنواع العلل عنده و سأكتفي هنا بتلخيصها في جدول يُبيِّن أهمَّها:

اِســـــم العـــــــــــــــلَّة	مكـــان وجـــودها في التفسير
01. علَّـــــــــــــــة تخصيص	ج 01، ص 09 / ج 02، ص 60
02. علَّـــــــــــــــة اِجتناب الإعلال	ج 01، ص 09.
03. علَّـــــــــــــــة كثرة استعمال	ج 01 ، ص 10.
04. علَّـــــــــــــــة رعاية أسلوب التَّرقي	ج 01، ص 11
05. علَّـــــــــــــــة دوام و اِستمرار	ج 01، ص 13، 12، 115، 187.
06. علَّـــــــــــــــة إعمال المصدر	ج 01، ص 13.
07. علَّـــــــــــــــة تعيين الخطاب	ج 01 ، ص 16.
08. علَّـــــــــــــــة تنصيص	ج 01، ص 17.
09. علَّـــــــــــــــة اِمتناع الصَّرف	ج 01، ص 22.
10. علَّـــــــــــــــة مُخالفة	ج 01، ص 22، 23.
11. علَّـــــــــــــــة إفراد و تنكير	ج 01 ، ص 24.
12. علَّـــــــــــــــة تعظيم	ج 01، ص 33.

13. علَّـــــــــــــة إعمال	ج 04 ، ص 27.

04 - لا يُصـــــــــرِّح بلفظ العلَّة غالبًا:

على الـــــرَّغم من كثرة العِلـــــَل في تفسير أبي السُّعود إلاَّ أنَّه لا يُصرِّح بلفظ العِلَّة إلاَّ نـــــــادرًا، و الأكـــثـــــر أن يقـــول بعـــــد الحـــــكـــم النَّـــــــحـــوي: (لأنَّ)، أو (لـــكونه)، (إيذانًا)، و غيرها كثير في التفسير.[1]

05 - يدعِّـــــــــــــم علله بالشَّواهد:

لا يـــكاد يخلـــــــو اِستخـــــدام أبي السُّعـــــود من ضرب الشـــــواهد لتوضيـــح العلَّـــــة، فـــــأغلبُ عـــــلله مـــــدعومة بهذه الشـــــــواهد.

- شواهد شعريَّة:

يحتجُّ أبو السُّعود بشعر الطبقات الثلاث الأولى، و الأجزاء الأربعة الأولى طافحتٌ بأشعارهم في معرض تفسيراته.

المثال الأوَّل:

اِحتج ببيت "اِمرئ القيس" بخصوص علَّة جواز الابتداء بالنَّكرة، إذا كان في موضع التفصيل:[2]

إِذَا مَا بَكَى مَنْ خَلْفَهَا اِنْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ، و شِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ[3]

فأجاز الابتداء بالنَّكرة و هي هنا (شِقٌّ).

[1] - يُنظر: أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 130، 152، 187، 234، 238، ج 02، ص 21، 87، 222، ج 03، ص 50، 211.

[2] - المصدر نفسه، ج 02، ص 101.

[3] - اِمرئ القيس: الدِّيوان، جمع و شرح: ياسين الأيُّوبي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د ط، 1998، ص 53.

المثال الثَّاني:

و مـــن ذلك مثلاً ما قـاله في كـــلمة (يـــوقنون): « و قُـــــرِئَ (يُؤْقِنُون) بقلب الواو همزة إجـراءً لضم ما قبلها، و نظيره ما في قوله:

لِـــحُبِّ المُؤْقَـــدَانِ إِلَـــى مُـــؤْسَـى وَ جَـــعْدَةٌ إِذْ أَضَـــاءَهُمَـا الـوَقُودُ.»[1] ،

فجوَّز بذلك قلب الواو همزة في بعض المواضع.

المثال الثَّالث:

و يقول أيضًا: « ... بناءً على رأي من يُجوِّز أن يكون لكان الناقصة مصدر كما صرَّح به في قول الشَّاعر: **بَـــــذْلٌ و حِـــلْمٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَ كَـــوْنَكَ إِيَّـــــــاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ»**[2].

06 - يهتم كثيرًا بالعلل التعليميَّة و القياسيَّة و الجدليَّة، و يتدرَّجُ في عرضها:

إنَّ التَّـــدرُّج من العلل التعـــليمية، إلى الـــعلل الـــقياسيَّة، إلى الـــعلل الجـــدليَّة النـــظرية، هو من السِّـــمات البـــــارزة في تفسير أبي السّـــعود. و مثـــال الأولى تعـــليله رفع كلمة (بـــديع) في قـــوله تعالى: ﴿**بَـدِيعُ ٱلسَّـــــــمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ..** ﴿١١٧﴾﴾[3] على أنَّـــه خـــبر لمبتدأ محـــذوف تقـــديره (هـــو بـــديع السَّمـــاوات)، و لم يـــزد على هـــذا التعليل[4].و مثـــال الـــثانية تـــعليله مـــنع الصَّـــرف في كلمة (**جبـــــريل**) للتعريف و العُجـــمة[5]. ومثـــال الثـــالثة مـــا صـــرَّح به أبـــو السُّـــعود في تفسيره لقوله تـــعالى: ﴿**هُـــــمۡ لِلۡكُـــــــفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ** ﴿١٦٧﴾﴾[6]: « الضـــمير

---

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 01، ص 33

[2] - المصدر نفسه، ج 01، ص 42.

[3] - البقرة / 117.

[4] - يُنظر: أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: المصدر السَّابق ، ج 01، ص 151.

[5] - يُنظر، المصدر نفسه، ج 01، ص 134.

[6] - آل عمران / 167.

مُبتدأ و (أقـــرب) خـــبره و اللَّام في (للكفر) و (للإيمان) مُتعلِّقـة به و كـــذا (يومـــئذ) و (منهم) و عدم جواز تعلُّق حرفين متحدين لفظًا و معنى بعامل واحد بلا عطف أو بدلية إنَّما هو فيما عدا أفعل التفضيل من العوامل لاتحاد حيثيَّة عملها و أمَّا أفعل التـــفضيل فحيث دلَّ على أصل الفعـــل و زيادته جرى مجرى عامـــلين كأنَّه قيل: قُربهم للكفـــر زائدة على قُربهم للإيمان.»[1].

07 - اِستخـــــدام علـــــتين فأكثر للحكم النَّحوي :

فقد نجده يورد المسألة الواحدة و يعلِّلها بأكثر من علَّة كلٌّ منها يصحُّ أن يُحمل الموضع عليه، أو أن تكون بمجموعها علَّة للحُكم أو المسألة نفسها.

و مـــن سمـــاته المنهجيَّة، أنَّـــه قد يُعـــلل الحـــكم النَّـــحوي بعلتـــين فصـــاعـــدًا، و مثـــال ذلك مـــا ذكره في تفســـيره لقـــوله تـــعالى: ﴿**وَمَـــا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ** ﴿١٤٧﴾﴾[2]، «إذ رجَّـــح نصـــب (قولهم) بمقتضى الصناعة؛ لأنَّ (أن قالوا) أحق بالإسمية، فلا ريب في أعرفيته لعلتين: الأولى: دلالته على جهة النسبة، و زمان الحدث. و الثانية: لأنَّه يُشبه المضمر من حيث إنَّه لا يوصف و لا يوصف به.»[3]

و خلاف النَّحويين واضحٌ في هذه مسألة « و قـــد اختلف العـــلماء في هـــذه القضية، التعليل بغير علَّة، و حـــاصل خـلافهم، أنَّ المـانعين حملوا العلّـــَة النَّـــحوية على العـــلَّة العقلية؛ لأنَّها مُشبهةٌ بها، و العلة العقلية لا يُثْبَتُ الحكم معها إلاَّ بعلَّة واحدة؛ كونها

[1] - أبو السُّعود محمَّد بن محمَّد العَمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج 02، ص 110.

[2] - آل عمران / 147.

[3] - عماد أحمد سليمان زين: أبو السُعود و منهجه في النَّحو من خلال تفسيره، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنية، عمَّان، الأردن، 2006، ص 87، 88.

مؤثرة، و لا يكون الأثر محلاً لمؤثرين و أمَّا من قال بالجواز، فبناءً على أنَّ العلل اِعتباريَّة مـــعرَّفة و موضَّحة، و موضوعة بعد الوقوع؛ ففَسُدَ قياسُها على العلل العقلية الموجبة.»[1]

و خُلاصة القول في هذا الشأن إنَّ أبا السُّعود أظهر في تفسيره هذا اِهتمامًا بالغًا بالعلَّة النَّحوية، و لعلَّ سبب هذه الظاهرة في منهجه يرجع إلى مقروئه الثقافي، فأبو السُّعود بارعٌ - كما يظهر - في المعقولات، من علم الكلام و المنطق و غيرهما، و من طبيعة هذه العلوم أن تترُك أثرها في وسائل التحقيق، و طرائق النَّظر، لذا تجد أبا السُّعود يُكثر من التعليل، و يتعمَّق في التَّـحليل و سبر المسائل بشكلٍ قد يُخرجه في كثير من الأحيان عن التيسير، و يُوقِعُه في فخِّ التعقيد مما يُؤدي إلى نفور القارئ في أحايين كثيرة، إلاَّ أنَّ القارئ نفسه لا يستطيع إلاَّ أن يعود إلى الأخذ من هذا السَّفَرْ لروعة أسلوبه، و بلاغة بيانه، و إحكام مفرداته.

[1] ـ عماد أحمد سليمان زين: أبو السُعود و منهجه في النَّحو من خلال تفسيره، ص 88.

خاتمة

مخـــافة أن تُحمل نتائجنا مَحْمَل التَّعميم، نقول: إنَّ هذه النتائج الـمُتَحَصَّلِ عليها تخصُّ الأجزاء الأربعة الأولى من التَّفسير، و التي هي نماذج الدِّراسة، و مدار البحث بين دفَّاتها.

تناولنا في هذه الدِّراسة منهج أبي السُّـــعود في اِستخدام العلَّـــة النَّحويَّة، مُحاولين اِستقراء العِلَلِ في تفسيره الذي بَعُدَ صيتُهُ، و أثنى عليه العُلمـــاءُ، و حرصنا في بنائها على جمع ما تفرَّق من مسائل و ما تناثر من آراءٍ، و بين هـــذا و ذاك حاولنا وضع هذه القضايا في قسماتٍ منهجيَّة، أمـــلاً في الوصول إلى الجديد، رامين إلى البُعد عن التَّعقيد و التَّقليد، فكان من جرَّاءِ هـــذا الوِرْدُ و الصُّدورُ نتائجٌ اِنتظمتها النِّقاطُ و السُّطور:

01 .كشفتْ الـــدِّراسة عن أنواع العلـــل في تفسير أبي السُّـــعود، و لاحظنا أنَّه يُكثر من العِـــلَل، و لاحظنا كـــذلك اِنفـــراده بكثيرٍ من أنواع العِلل التي لم تُبْنَ عليها تقسيمات النُّـــحاة الأوائل.

02 . حاولنا في هذه الـــدِّراسة دفعَ و ردَّ الدَّعَاوِي المنسوبة إلى أبي السُّـــعود و التي مَفَادُهَا أنَّ أبا السُّعود يقلِّدُ الزمخشري و البيضاوي، و يُردِّد ما جـــاء في تفسيريهما، الأمر الذي هدانا إلى اِستقراء بعض نَماذج اِستخدامه للعِلَلِ في التَّـــفسير ، واضعين إيَّاها في ميزان الـمُقارنة مع نماذج من اِستخدام الزمخشـــري و البيضـــاوي للعلَّة. الأمر الذي مكَّننا من إصدار حكمٍ في حقِّ هذه الدَّعاوي؛ فمن وِجهة نظرنا أنَّ هذه الدَّعَاوِي لم تَقُمْ على تحقيق علميٍّ كافٍ، و لم تُبنَ على نظرةٍ علميَّةٍ فاحصةٍ و مُمَحِّصةٍ.

03 . يـــقدِّمُ أبـــو السُّـــعود في كثيرٍ من المواضع رأي البصريين على الكوفيين؛ و آية ذلك ما تقدَّم معنا في الكشف عن العلل النَّحويَّة في التَّفسير، فوجـــدناه يعتمد في جلِّ عِلَلِه على آراء البصريين، و قليلاً ما يَجمعُ بين آراء المذهبين البصريِّ و الكوفيِّ.

04 . نزعةُ أبي السُّعود البصريَّة لم تعـــنِ التَّسليم بكلِّ ما جاء به أصحابها؛ فرأيناه يردُّ تعليلات للخليل و الزَّجاج و هم من روَّاد المدرسة البصريَّة.

05 . يُقلُّ أبو السُّـــعود من ذكر الأحـــاديث النَّبويَّة الشَّـــريفة في مجال اللُّغة و النَّحو عامةً، و في مجال العلَّـــة النَّـــحويَّة خـــاصَّةً، في حين يُكثر من ذكرها في مجال

الشَّـــرعيَّات و الأخبـــــار، و لعلَّ هـــذا مردُّه في نظرنا إلى مـــا لاَقَاهُ الحـــديث النَّبـــويُّ من طعن في صدق مفرداته و تراكيبه، وهذه القضيَّة يعرفـــها القاصي و الدَّاني من أُولي العلم و لا مقام لنا لذكـــــرها.

06 . يستشهد أبو السُّعود بالشَّواهد الشِّعريّة، و آية ذلك أنَّ تفسيره طافحٌ بأشعار الجاهليين الذين لم يُدركوا الإسلام من أصحـــاب الطبقة الأولى، و أشعار المخضرمين الذين أدركوا الجاهليَّة و الإسلام من أصحاب الطَّبقة الثَّانيَّة، و بأشعار الإسلاميين أو المتقدِّمين من أصحاب الطَّبقة الثَّالثة، وهذا جليٌّ في مكانه من البحث.

و بعدُ؛ إنَّ الغاية القُصوى من تحرير هذه النسخة و ما كان حرفٌ منها مسطورًا، و الحكمة الكُبرى في تخمير طينة آدم و لم يكن شيئًا مذكورًا ليستْ إلاَّ معرفة الصَّانع المجيد، و عبادة البارئ المبدئُ المعيدُ، وكلُّ قطرةٍ من قطرات العلم، وكلُّ نقطةٍ جرى عليها قلم هذا العمل مِرآةٌ لمشاهدة جماله ومُطالعة صفات كماله، و لا سبيل إلى ذاك المطلب الجليل سوى الوقوف على مواقف التَّنزيل العزيز، فإنَّه عزَّ سُلطانه وبهر برهانه و إن سطَّر آيات قُدرته في صحائفِ الأكوان، ونصَّب رايات وحدته في صفائح الأعيان.

فنرجو أن نكون قد وفَّيـــنا رَحِمَ العلم حقَّـــه، بما قـــدَّمنا من جـــــهدٍ و ما نـــالنا من نَصَبٍ، و أن يـــكون مُنسجمًا مع أصـــول التَّـــحقيق العلميّ، نافعًا في بابه، مُحقِّقًا لأهـــــدافه، و أن نكون به مُخلصين لله أوَّلاً و للعلم و أهله ثانيا، و نسأل الله أن يجعلنا في عين كِلاءَةِ أهل العلم، و أن يرزقنا نفحةً من أدبهم، نترسَّم بها خُطانا، فلا نضربُ خبط عشواءٍ، و لا نَرْفُلُ بأثواب زُورٍ، هو وليُّ ذلك و القادر عليه.

﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞۚ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾

يونس/10

ملحق

أوَّلاً: حياته:

01 - اِسمه و نشأته و وظائفه:

هو محمَّد بن مَحْيِ الدِّين محمَّد بن مصطفى العمادي الإِسْكَـليـبِي، المـعروف باسم خُوجَة جَلَبِـي، وُلِدَ في إِسْكَـليب[1]، من علمـاء التُّرك الـمُستعربين، و اِشتهر بكُـنيته (أبو السُّعود)، و هو من أكابر العلماء و القُضاة، و جاء في تراجم الأعيان: « و هو من أبرز شيوخ الإسلام في الدَّولة العثمانيَّة أمَّا تسمية "العمادي"، فاِختلفتْ المصادر في سببها، فمنـهم من جعلها نسبة إلى جدِّه الأعلى عماد الدِّين، الـذي هاجر من تركستان، ومنهم من جعلها نسبة إلى أُسرة آل الـعمادي، و هي أسرة عربيَّة دمشقيَّة. »[2]

« [...] و كانت ولادته سنة ثمانٍ و تسعين و ثماني مـائة (898 هـ)[...] »[3]، نشـأ فـي محاضن العلم، و تربَّى في بيت فضلٍ و عزٍّ وعلمٍ، مشهود له بالمنزلة الفُضلى، و آية ذلك أنَّ أباه "مَحْيِ الدِّين" من كبار العلماء، و كان مُقرَّبًا من السُّلطان يُحبُّه و يقرِّبه، حتى عُرِفَ بين النَّاس بشيخ السُّلطان، وكانت والدته أيضًا من بيت علمٍ و فضلٍ.[4] أقـحمه أبوه في حلقات العلم، فحفظ الكُتُب، وبذلك اِمتاز في صغره بفصاحة العرب الأقحاح.[5]

بدأ حياته المهنيّة بالتَّدريس، ثُمَّ دخل في القَضَاءِ و عَلاَ شأنه، و بَعُدَ صيته، فتولَّى قضاء "قُسْطَنْطِينِيَّة"، و في سنة (952 هـ) تَقَلَّدَ الإفتاء، فصار شيخ الإسلام، ومُـفتي الدَّولة العثمـانيَّة، و ظلَّ واليًا على هذا المنصب بقيَّة حياته.[6]

---

[1] - يُنظر، علي بن بالي: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الرُّوم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1975، ص 440.

[2] - البوريني الحسن بن محمَّد: تراجم الأعيان من أبناء الزَّمان، تحقيق: صلاح الدِّين الـمُنجد،المجمَّع العلمي العربي، دمشق، سوريا، د ط، 1959، ج 01، ص 239.

[3] - علي بن بالي: مرجع سابق، ص 440.

[4] - طَاشكبري زاده: الشقائقُ النعمانيَّة في علماء الدَّولة العثمانيَّة، دار الكتاب العربي، بيروت، لُبنان، د ط، 1975، ص 206.

[5] - علي بن بالي: مرجع سابق، ص 441.

[6] - المرجع نفسه، ص 441.

02 - العلوم التي برع فيها:

كان أبو السُّعود صاحب اطِّلاع واسع، و معرفة في كثير من العـلوم، و حُجَّة ذلك تصنيفه لتفسيره المشهور موضوع الـدِّراسة. فلا يخفى أنَّ المفسِّر يحتاج إلى علوم كثيرة حتى تكـتمل صنعته، و من أهــمِّ هذه العلوم: النَّــحو، و اللُّغة، و البيان، و الحديث، و الفقه، و علم الكلام، و التَّاريخ و السِّيرة، و معرفة أسباب النُّزول.

✓ علم العربيَّة:

برع أبو السُّعود في عـــــلوم الــعربيَّة و التي هي مفتاح علوم الشَّريعة، و عَرَفَ أنَّ فهم كتاب الله، و الوقوف على أحكامه لا يتأتَّى إلاَّ بها، و النَّاظر الـمُتفحِّص لتفسيره يقفُ أمام عالِمٍ مُتبحِّرٍ في علوم العربية؛ فجاء في "العقد المنظوم" أنَّه قرأ على والده شرح السيد الشَّريف الجُرجاني على المفتاح مرَّتين.[1]؛ فقراءته لقدرٍ كبيرٍ من علوم العربيَّة على مشايخه أهلته لأنْ يكون من علماء العربية في زمانه، و ذلك لأمورٍ اِستنتجتُـــــها من خلال قراءة البعض من أجزاء تفسيره، و هي:

- ما في تفسيره من تدقيقات نحويَّة و صرفيَّة و بلاغيَّة، تدلُّ على تمكُّنه من هذه العلوم.

- جودة نثره و فصـــــاحته تدلاَّن على مـــــــعرفة تامَّة بعلـــــوم الـــــــــعربيَّة.

[1] - يُنظر، علي بن بالي: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الرُّوم، ص 440.

✓ **شعره:**

أبو السُّعـود شاعرٌ رقيق العبارة، يُفصح شعره عن أسلـوبٍ يُشعرُكَ بأنَّه اِبن هـذه اللُّـغة، و رَبِيـبُ حِجْـرِهَا، و له من الشِّعر ما يستميـل الأذواق، ولا يختلف عـاقلان في رصانته و فصاحته، و من أشهـر قصائده، الـمِيميَّة التي منها[1]:

أَبَـعْـدَ سُـلَـيْـمَى مَطْـلَبٌ وَ مَـــــرَامُ وَ غَيْـــرُ هَـوَاهَـــا لَـــوْعَةٌ وَ غَـــرَامُ

و فَـــوْقَ حِـمَـــاهَا مَـلْجَـأٌ و مَـثَابَـــــةٌ و دُونَ ذُراهَا مَـــــوْقِـــفٌ وَ مُـــقَـــامُ

وَ هَيْهَـــــاتَ أَنْ يُـــثَـــنَّى إِلَى غَيْرِ بَابِهَا عِنَـــــانُ المَـــــطَايَا أو يُشَـــدَّ حِزَامُ

و نقل "البـــوريـــني" أبياتًا ذكر أنَّ أبا السُّعود تمثَّل بها قُبيل موته بساعة، و منها.[2]:

أَلَـمْ تَـــرَ أَنَّ الـدَّهْرَ يَـــوْمٌ وَ لَيْلَـــةٌ يَكُرَّانِ من سَبْـتٍ جَـــــدِيدٍ إِلَى سَبْـــتِ

فَقُـلْ لِجَدِيدِ الثَّـــــوْبِ لاَ بُدَّ مِنْ بِـلاً وَ قُـلْ لِاِجْتِمَـــاعِ الشَّـــمْلِ لاَ بُدَّ مِنْ شَتِّ

03 - مُصنَّـــــفاته و آثاره:

« ترك أبو السُّعود مُصنَّفاتٍ جليلة، لا سيَّما في مجال الفتوى. و قد اِتَّسمت بعض تصانيفه بالدِّقَّةِ البالغة، و سعة التَّقرير، وفصاحة العبارة، و أَعْـــرَبَتْ عن معرفةٍ تامَّةٍ و اِطِّـــلاعٍ واســعٍ، فلا عجب أنْ يمدحها العلماءُ بعد ذلك، وأنْ يُعوِّلَ عليهـــا الباحثون و طُلاَّبُ العلم[...] »[3] و من هذه الـمُصنَّفات:[4]

➢ إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا القُرآن الكريم.

---

[1] - يُنظر، علي بن بالي: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الرُّوم، ص 447.

[2] - البوريني الحسن بن محمَّد: تراجم الأعيان من أبناء الزَّمان، ص 244.

[3] - عماد الدِّين سليمان زين: أبو السُّعود و منهجه في النَّحو من خلال تفسيره، ص 44.

[4] - حاجِّي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لُـــــبنان،د ط، د ت، ج 02، ص1826.

- بضاعة القاضي في الصُّكوك.
- تُحفة الطُّلاب في المناظرة: منظومة في اِثنين و خمسين بيت رجز.
- تهافت الأمجاد على كتاب الجهاد.
- ثواقب الأنظار في أوائل منار الأنوار: شرحٌ في أصول الفقه.
- حسم الخلاف في المسح على الخفاف.
- شرح الدُّرَّة المضيَّة في مدح خير البريَّة: تعليق على بُردة البوصيري المشهورة.

04 - وفاته:

نقل "الغَزِيُّ" أنَّ الـــمُفتي أبا السُّعود تُوُفي - رحمةُ الله عليه - بالقُسْـــطَنْطِينِيَّةِ في الثلث الأخير من ليلة الأحد، خامس جمادى الأولى، سنة اِثنتين وثمانين و تسعمائة (982 هـ).[1]

و قد رثاه جماعة و ذكروا فضله، و منهم السَّيد مُصطفى الجَنَّابي الذي رثاه بقصيدة مطلعُها:[2]

يَـــا جَامِعَ الأَمْـــوَالِ وَ الأَسْبَـــابِ يَـــــــا مَـــالِكًا لِلْخَلْقِ بِالإِرْهَـــابِ

لاَ تُلْهِكَ الدُّنيا بِحُسْنِ مِثَـــالِهَـا كُـــــــلٌّ يَصِـــيرُ إِلَـى فَنَا وَ ذَهَابِ

ثُمَّ قال:

أَيْنَ الذِي يَسْبِي النُّهَى بِكَلاَمِـــهِ وَ قَدْ اِنْتَهَى فِي الحُسْنِ وَ الإِعْرَابِ

شَمْسُ البِلاَدِ وَ صَدْرُهَا وَ رَئِيسُهَا مُفْتِي الأَنَـــــامِ وَ وَاحِـــدُ الأَقْطَابِ

أَعْنِي بِذَاكَ أَبَا السُّعودِ الفَـاضِـــلاَ وَ رَئِيسَ أَهْـــلِ العِـــلْمِ وَ الأَلْبَابِ0

---

[1] - يُنظر، نجم الدِّين الغزيّ: الكواكب السَّائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: جـــــــــبرائيل سليمان جبُّور، المطبعة البولسيَّة، بيروت، لُبنان، د ط، 1959، ج 03، ص 36.

[2] - يُنظر، علي بن بالي: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الرُّوم، ص 453، 454.

قائمة المصادر والمراجع

- **القُرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

أوَّلاً: الكتب:

01. أسعد خلف العوادي: العِللُ النَّحويَّة في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمَّان، الأردن، ط 01، 2009.

02. اِمرؤ القيس: الدِّيوان، جمع و شرح: ياسين الأيُّوبي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دط، 1998.

03. أبو البركات الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب): الإغراب في جدل الإغراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، دمشق، سوريا، د ط، 1957.

04. أبو البركات الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب):الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين و الكوفيين، مطبعة السَّعادة، القاهرة، مصر، ط 04، 1961.

05. أبو البركات الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب): لمع الأدلَّة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السُّوريَّة، دمشق، سوريا، د ط، 1957.

06. أبو البركات الأنباري (عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن مصعب): نُزهةُ الأَلِبَّاءِ في طبقات الأدباء، تحقيق: ابراهيم السَّامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، العراق، ط 02، 1970.

07. أبو بكر بن السَّراج: الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحُسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان،ط 03، 1988.

08. البوريني الحسن بن محمَّد: تراجم الأعيان من أبناء الزَّمان، تحقيق: صلاح الدِّين المُنجد، المجمَّع العلمي العربي، دمشق، سوريا، د ط، 1959، ج 01.

09. البيضاوي (ناصر الدِّين أبي الخير): أنوار التنزيل و أسرار التأويل، إعداد و تقديم: محمَّد عبد الرحمان المرْعَشْلِي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لُبنان، د ط، 1998، ج 01.

10. تمَّام حسَّان: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط 02، 1982.

11. ثعلب (أبو العبَّاس أحمد بن يحي): مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1964،

12 . الجـــرجاني (علي بن محمّد): التَّـــعريفات، تحقيق: محمَّد صـــــدِّيق المنشاوي، دار الفـــــضيلة، القـاهرة، مصر، د ط، د ت.
13 . جميل علُّـــوش: ابن الأنبـــــاري و جـــــهوده في النَّـــحو، الـــدَّار العربية للكتاب، تـــونس، تـــونس، د ط، 1981.
14 . اِبن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق:محمّد علي النَّجار، عالم الكتـــــب، بيروت، لُبنان،ط 03، 1983، ج01 ، 03.
15 . حاجّي خليفة: كشف الظنون عن أســـامي الكتب و الفنون، دار إحياء التُّراث الـعربي، بيروت، لُـــــبنان،د ط، د ت، ج 02.
16 . اِبن حجر (أحمد بن علي العسقلاني):تعجيل المنفعة، دار البـشائر الإسلاميَّة، عمَّـان، الأردن، ط 01، 1996.
17 . حسان بن ثابت: الدِّيوان، شرح و تقـــديم: علي مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1994.
18 . حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النَّحو العربي، دار الشُّـــروق، عمان الأردن، ط 01، 2000.
19 . خالـــــد بن سليمان بن مَهنَّا الكندي: التعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي القديم و الحديث، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط 01، 2007.
20 . خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، دار التضـــــــامن، بغداد، العراق، ط 01، 1967.
21 . رُمَّاني (علـــــــــي بن عيسى): الحدود في النحو، تحقيق: مصطفى جـــواد و يوسف مسكوني، بغداد، العراق، د ط، 1969.
22 . زَّبيدي (أبو بكر): طبقات النَّحويين و اللُّغويين، تحقيـــق: محمَّد أبـــــو الفضـــــل إبراهيـــــــم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1973.
23 . الزَّجـــاجي (أبـــو القاسم): الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مـــازن الـمُبـارك، مطبعة المدني، القاهرة، مصر،ط 01، 1959.
24 . أبو السُّعـــــود محمَّـد بن محمَّد العَمـــــــادي: إرشـاد العـقل السّلـيم إلى مزايا الـقرآن الكـــريم، دار إحياء التراث العربي، بيـروت، لبنان، ج 01، 02، 03، 04.

25 . سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبُر): الكتاب، تحقيق: عبـــد السَّلام محمَّد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط 02، ج 01.
26 . السُّيوطي (جلال الدِّين): الأشباه و النَّظائر في النَّحو، تحقيق: محمَّد عبد القـادر الفــاضلي، المكتبة العصريَّة، بيروت، لبنان، ط 01، 1990،
27 . السيوطي (جلال الدِّين): الاقتراح في أصــول النَّحو، تحقيق: عبد الحكيم عَطيَّة، دار البيروتي، دمشق، سوريا، ط 02، 2006.
28 . السُّيوطي (جلال الدين): بُغيةُ الوُعَّـــــــاة في طبقات اللُّغويين و النُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط 01، 1964، ص 319.
29 . شعبان عَوض محمَّد العبيدي: التَّعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، د ط، 1999،
30 . طَاشكبري زاده: الشقائقُ النعمانيَّة في علماء الدَّولة العثمانيَّة، دار الكتاب العربي، بيروت، لُبنان، د ط، 1975،
31 . العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحُسين): التَّبيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لُبنان، ط 01، 1986
32 . علي أبو المكارم: أصول التفكير النَّحوي، منشورات الجامعة اللِّيبيةكلية التربية، بنغازي، ليبيا، ط 01، 1973،
33 . علي بن بالي: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الرُّوم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1975،
34 . علـــــي سلامــة أبو شريف: العلَّة النَّحويَّة: تحليل النُّحاة لبناء و تركيب كلام العرب دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشَّافية للإمام الشاطبي 790هـ، دار الزهراء، القاهرة، مصر، ط 01، 2012،
35 . الفراهيدي (أبو عبد الرّحمان الخليل بن أحمد): العين، تحقيق: مهدي المخـــزومي و إبراهيم السَّـــامرائي، دار الرَّشيد، بغـداد، الـعراق، د ط، 1980 ، ج 01،
36 . الفيروزآبادي (مجد الدِّيـن محمَّد بن يعقوب): القاموس المحيـــــط، تحقيق: محمَّــد نعيم العِـرْقَسُوسِي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط 08، 2005.

37 . الفيُّومِي (أحمـــد بن محمَّد بـــــن علي المقرئ): المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبـنان، د ط، 1987.
38 . الكفـــويّ (أبـــو البـقاء أيُّوب بن موسى الحُسَيْنِي): الكُليات، تحقيق: عدنان درويش و محمَّد المصري، مُؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط 02، 1998،
39 . مـــــــازن المبـــــارك: النَّحو الـــــعربي العلَّة النَّحوية: نشأتها و تطوُّرها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 03، 1974،
40 . محمَّد خـــــان: أصول النَّحو العربي، منشورات مخبر اللّسانيّات و اللُّغة العربية، مطبعة جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر، د ط، 2012،
41 . محمَّـــــد ســـالم صالح: أصـــول النَّـــــحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السَّـلام، القاهرة، مصر، ط 01، 2006،
42 . محمَّد عرفة: النَّحو و النُّحاة بين الأزهر و الجامعة، دار السَّلام، القاهرة، مصر، ط 01، 1994،
43 . محمَّد فجَّال:الإصباح في شرح الإقتراح، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 01، 1989
44 . ابن مضاء القرطبي: الرَّدُّ على النُّحاة، تحقيق: شوقي ضيف،دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1982،
45 . اِبن منظور (أبـــو الفضـــل جمال الـــدِّين محمّد بن مكرم): لسان العـرب، دار صادر، بيروت، لـبنان، د ط، د ت، م 08،
46 . مُنى إلـــياس: القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشَّاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 1985،
47 . نجم الدِّين الغزيّ: الكواكب السَّائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: جبرائيل سليمان جبُّور، المطبعة البولسيَّة، بيروت، لُبنان، د ط، 1959، ج 03،
48 . اِبن هشام الأنصاري (جمال الدِّين عـــبد الله بن يوسف):شرح قطر النَّدى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط 04، 2004، ص 155.
49 . اِبن الورَّاق (أبو الحسن محمَّد بن عبد الله): علل النَّـــــــحو، تحقيق: محمود جـــــاسم، محمَّد الدَّرويش، مكتبة الرُّشد، الرِّيـــــــاض، السعوديَّة، ط 01، 1999،
50 . اِبن يعيش (موفَّق الدِّين): شرح الـمُفصَّل، عالم الكتب، بيـــــروت، لبنان، د ط، د ت،

الرسائل الجـــــامعيَّة:

01 . عماد أحمد سليمان زبن: أبو السُعود و منهجه في النَّحو من خلال تفسيره، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الدِّراسات العُليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2006.

02 . محمَّد عبد الفتَّـاح العــمراوي: أصول النَّـــحو في معاني القــرآن للفـــرَّاء، رســـالة ماجيستير، كليَّة دار العلوم، 1992.

فهارس

فهرس الآيات القرآنيَّة

الآيـــــــة	الصفحة
﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	30
﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا وَسَعِيرًا﴾	30
﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾	30
﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيًّا ﴾	30
﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾	46/45
﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴾	47
﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ﴾	47
﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكٗا وَهُدٗى لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾	48
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾	49
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	53/51
﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ ﴾	51
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾	56/51
﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾	52
﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	53
﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	54
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	55
﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾	61/55
﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾	55
﴿وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ﴾	55
﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾	56

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	56
﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾	57
﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾	57
﴿قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٞ﴾	58
﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾	58
﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾	58
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	59
﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾	59
﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾	60
﴿إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾	60
﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾	61
﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ﴾	62
﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾	62
﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾	63
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾	63
﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾	64/63
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾	64
﴿وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ﴾	65
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾	67/65
﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةٗ لِّلنَّاسِ وَأَمۡنٗا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾	65
﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ﴾	66
﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ	66

﴿ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ﴾	
﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾	68
﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	68
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾	69
﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾	69
﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾	70
﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	70
﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾	71
﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾	71
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	71
﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾	72
﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗۖ ﴾	72
﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾	74
﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ ﴾	74
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾	78
﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ ﴾	79
﴿وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾	79

فهرس الأبيات الشِّعريَّة

البيت الشِّعري		الصفحة
وَ عَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَـــــــانَتَا	فَعُولاَنِ بِالأَلْبابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْـــرُ	35
نَصَـرُوا نَبِيَّـهُمْ وَ شَـــــــدُّوا أَزْرَهُ	بِـحُنَيْـنَ حِينَ تَوَاكُلِ الأَبْـــــطَالِ	41
فَقَـامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَـــــا بِسَيْفِهِ	وَ قَـالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِـيلٍ إِلَى هِنْـدِ	60
إِذَا مَا بَكَى مَنْ خَلْفَهَا اِنْصَرَفَـــتْ لَهُ	بِشِقٍّ، و شِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَـــــوَّلْ	77
لِـحُبِّ المُؤْقَـدَانِ إِلَـى مُـــؤْسَـى	وَ جَـعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَـا الـوَقُّـــودُ	78
بَـــذْلٌ و حِـــلْمٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى	وَ كَـوْنَكَ إِيَّـاهُ عَلَيْكَ يَسِـــــيرُ	78
أَبَـعْـدَ سُـلَـيْـمَى مَطْـلَـبٌ وَ مَـــرَامُ و فَـــوْقَ حِـمَـاهَا مَـلْجَـأٌ و مَـثَابَـــة وَ هَيْهَاتَ أَنْ يُثَنَّى إِلَى غَيْرِ بَـــابِهَا	وَ غَيْرُ هَـوَاهَـا لَـوْعَةٌ وَ غَـــــرَامُ ودُونَ ذُراهَا مَـــوْقِـــفٌ وَ مُـقَـامُ عِنَانُ المَطَايَا أو يُشَـــدَّ حِـــــزَامُ	87
أَلَـمْ تَرَ أَنَّ الـدَّهْرَ يَـوْمٌ وَ لَيْـلَـــةٌ فَقُـلْ لِجَدِيدِ الثَّوْبِ لاَ بُدَّ مِـنْ بِـلَى	يَكُرَّانِ من سَبْـتٍ جَـدِيدٍ إِلَى سَبْـتِ وَقُلْ لِاِجْتِمَاعِ الشَّمْلِ لاَ بُدَّ مِنْ شَتِّ	87
يَـا جَامِعَ الأَمْـوَالِ وَ الأَسْبَـــابِ لاَ تُلْهِكَ الدُّنيا بِحُسْنِ مِثَـــالِـهَـا	يَـا مَـــالِكًا لِلْخَـــلْقِ بِالإِرْهَـاب كُـــلٌّ يَصِـــيرُ إِلَى فَنَا وَ ذَهَابِ	88
أَيْنَ الذِي يَسْبِي النُّـــهَى بِكَلاَمِـــهِ شَمْسُ البِلاَدِ وَ صَـــدْرُهَا وَ رَئِيسُهَا أَعْنِي بِذَاكَ أَبَا السُّعودِ الفَـــاضِـلاَ	وَ قَدْ اِنْتَهَى فِي الحُسْنِ وَ الإِعْرَابِ مُفْتِي الأَنَـــامِ وَ وَاحِـــدُ الأَقْطَابِ وَ رَئِيسَ أَهْـــلِ العِـــلْمِ وَ الأَلْبَابِ	88

فهرس الموضوعـــــــــات

الموضـــــــــــــــــوع	الصفحـــــة
مُقدَّمـــــــــــــــــة.	أ/و
الفصـــــــل الأوَّل: العلَّة النَّحويَّة دراسة نظرية.	07
أوَّلاً: في مفهوم العلَّـــــــــة.	08
العلَّة في اللُّغة.	08
العلَّة في الاصطلاح النَّحوي.	11/09
ثانيًا: في الفرق بين العلَّة النَّحويَّة و التَّعليل النَّحوي.	14/11
ثالثًا: نشأة العلَّة النَّحويَّة و تطوُّرها و إِفرادها بالتأليف.	23/15
رابعًا: أقسام العلَّة النَّحوية عند النحويين	24
التَّقسيم الأوّل لابن السَّراج (ت 316 هـ):	24
التقسيم الثَّاني لأبي القاسم الزّجاجي (ت 337 هـ):	25/24
التقسيم الثَّالث لابن جني (ت 392 هـ):	25
التقسيم الرَّابع لابن مضاء القرطبي.	27/25
خامسًا: أنواع العلل:	33/28
سادسًا: مَسالكُ العلَّة وقَوادِحُها (طُرق إثبات العلَّة و الطَّعنِ فيها):	34
01: مسالك العلَّة:	38/34
02: قوادح العلَّة.	43/39
الفصل الثَّاني: أنواع العِلل في تفسير أبي السُّعود و منهجه في إِستخدامها.	44
أوَّلا: أنواع العِلل النَّحويَّة في تفسير أبي السُّعود.	45
01 ـ علَّة سماع.	45
02 ـ علَّة أصل.	47/45

03 - عـلَّــة تـَخْصِيـصٍ.	48
04 - عـــلَّــة فـرق.	49
05 - علَّـــة اِجتناب الإعلال.	49
06 - علَّة كثرة الاستعمال.	50/49
07 - علَّة إدغام.	50
08 - علَّـــة أسلوب.	51
09 - علَّــة دوام و استمرار.	52/51
10 - علَّة اتِّباع (مجاورة).	53/52
11 - علَّــة إعمال المصدر.	53
12 - علَّــة تعيين الخطاب.	54/53
13 - علَّة اهتمام.	54
14 - علَّة تنصيص	54
15 - علَّة تأكيد.	56/54
16 - علَّة اِمتناع الصَّرف.	57
17 - علَّة جواز.	58/57
18 - علَّة مُخالفة.	59/58

19 - علَّــة نقيــض.	59
20 - علَّة إفراد و تنكـــــير.	60/59
21 - علَّة تغليـــــب.	61/60
22 - علَّة تعظيـــم.	61
23 - علَّة تشبيه.	64/61
24 - علَّة تخفيـــف.	64
25 - علَّة استغناء.	66/64
26 - علَّة إعمـــال.	67/66
27 - علَّة استثقال.	68/67
28 - علَّة تعويض	69/68
29 - علَّة نظير.	70/69
30 - علَّة حمل على المعنى.	71/70
31 - علَّة عدم اللُّبس.	72/71
ثانياً: منهج أبي السُّعود في استخدام العلَّة النَّحوية.	73
01 - الإكثار من اِستخدام العلَّة.	74/73
02 - متابعة النُّحاة السَّابقين في تعليلاتهم تارةً، و دحضها تارةً أُخرى.	75/74

03 - إيرادُ علل لم ترد في تقسيمات النُّحاة الأوائل للعلَّة النَّحوية.	77/76
04 - لا يُصـــــرِّح بلفظ العلَّة غالبًا.	77
05 - يدعِّـــــــــم علله بالشَّواهد.	78/77
06. يهتم كثيراً بالعلل التعليميَّة و القياسيَّة و الجدليَّة و يتدرج في عرضها.	79/78
07 - اِستخـــدام علـــتين فأكثر للحكم النَّحوي.	80/79
الخـــــــاتمـــــــة.	83/81
المحلـــــــق.	88/84
قائمة المصادر و المراجع.	94/89
الفهارس.	95
فهرس الآيات القرآنيَّة.	98/96
فهرس الأبيات الشِّعريَّة.	99
فهرس الموضوعات.	103/100

مُلخَّـــص البحث:

تناولت هذه الدِّراسة تفسيرًا مشهورًا و متداولاً من تفاسير القرآن الكريم، و هو تفسير أبي السُّعود و حاولتْ الدِّراسة تَجْلِيَة العِلَل النَّحويَّة كما تظهر في هذا التَّفسير، مُقتصرةً على الأجزاء الأربعة الأولى من القرآن الكريم لأنَّها تُعد مثالا صادقًا لتجسُّد العلَّة النَّحويَّة، و بعد تَتَبُّع منهجه في ذلك تبيَّن للباحث أنَّ أبا السُّعود يُكثر من اِستخدام العلَّة النَّحويَّة بشكل مُلفتْ يوافق النَّحويين تـــارة ويخالفهم تارةً أخرى، وسيلتُه في ذلك الاستشهاد بالقرآن و بعض الشَّواهد الشعرية، مُبتعدًا عن الأخذ من الحديث النَّبوي الشَّريف.

Summary:

This study deals with a famous and popular one of the interpretations of the Holy Quran, which is the *interpretation of Abu Al-Saud*. The study attempted to show the grammatical justifications as shown in this interpretation, limited to the first four parts of the Holy Quran being a true example of the grammatical justification. And after following *Abu Al-Saud*'s approach, it was clear to the researcher that he uses a lot of grammatical justifications in an interesting manner, in which he accords with other grammarians sometimes and contradicts at other times, by citing from the Quran and some poetry, away from the use of the Prophet's Hadith.